- إرتفاع الإيرادات بنسبة 47% وتخفيض عجز الموازنة إلى 30%
- إقرار مشروع الإطار العام والسقوف التأشيرية لموازنة 2022
- وزير المالية يؤكد تمويل تطوير البريد
- المالية تصحح عملية صرف المرتبات

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مـارس 2022

العدد (154)

مجلة فصلية - تهتم بشؤون المال والاقتصاد - تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن
A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

- 460 مليون دولار حصة تنمية حضرموت حتى 2021
- 571 مليار ريال ايرادات الجمارك خلال 2021

دراســـات:

- تطبيق السياسة النقدية في اليمن
- الشمول المالي والاستقرار المصرفي
- الإعلام ودوره في الترويج لخدمة الإستثمار في عدن

أولى ثمار الإصلاحات

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

الإصلاحات المالية تؤتي ثمارها

مسار شائك وشاق سلكته حكومة دولة رئيس الوزراء **د. معين عبدالملك سعيد**، وقيادة وكوادر وزارة المالية ممثلة بمعالي وزير المالية **الأستاذ/ سالم صالح بن بريك**، خلال العامين الماضيين لوقف الانهيار الاقتصادي الوشيك والنهوض بالمالية العامة رغم التركة الثقيلة التي خلفتها حرب مليشيا الحوثي، وما تبعها من عبث واستحواذ على الموارد العامة، وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء بالقول خلال لقاء صحفي مع قناة (الشرق) السعودية: أن إعادة ترتيب المالية العامة لم يكن أمرً هيناً خلال المرحلة الماضية.

رئيس الوزراء أيضا في حديثه خلال مؤتمر المانحين الذي انعقد في شهر مارس 2022، لم يفته الإشارة الى الإصلاحات والجهود التي بذلتها الحكومة منذ مطلع العام الماضي في مسار الإصلاحات خاصة في البنك المركزي وفي المالية العامة للدولة بدعم من فخامة رئيس الجمهورية، مؤكداً أنها حققت إرتفاعاً في الإيرادات بواقع 47% وتخفيض عجز الموازنة إلى 30% في 2021، بعد أن تجاوز 54% في 2020، وهي إصلاحات زادت من ثقة المواطن والقطاع التجاري والمجتمع الدولي بمؤسسات الدولة.

وفيما يتعلق بمشروع الإطار العام للموازنة العامة للدولة والسقوف التأشيرية للعام 2022، حرصت الوزارة على ضبط الأداء المالي والنقدي، وتكامل السياستين المالية والنقدية، وتعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، وبما يصل بالعجز في الموازنة العامة إلى الحدود الآمنة مع مراعاة تمويلها من مصادر غير تضخمية، وتعزيز النزاهة والحد من هدر المال العام والتصدي للفساد المالي والإداري، كون الظروف الاستثنائية والصعبة التي تمر بها بلادنا لم تعد تحتمل وجود فساد من أي نوع كان.

الثابت أن النتائج السالفة- وإن كانت غير ملموسه للمواطن والمتابع- نتاج ومؤشر على بدء ثمار الإصلاحات المالية وترجمة لشعار التعافي المالي الذي تنتهجه الحكومة وتترجمه وزارة المالية، من خلال استمرارها في تنمية موارد الدولة وايداعها في الحساب الحكومة لدى البنك المركزي، حيث بلغت الإيرادات التي حصلتها مصلحة الجمارك فقط 571 مليار ريال، بزيادة بلغت 99،65 % عن العام 2020.

ختاماً.. لا شك أن مسار التعافي من الأوضاع الراهنة يحتاج مواصلة الجهود بوتيرة عالية وعمل جماعي متناغم ينعكس إيجابياً على الواقع، لكن ذلك لا يقلل من ثمار الإصلاحات المحققة وكما يقال: أول الغيث...

رئيس التحرير

المالية
mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

العدد (154) مارس 2022
مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد
تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics
Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

رئيس التحريـر
Chif-in- Editor
وائـل شائف ثابت
Wail Shaif Thabet

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد محمد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

mof-yemen.net

+967771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

ملف خاص

15-12

الملف الاخباري

وزير المالية يفتتح مركز التدريب الجمركي (ctc) في عدن 27

نائب وزير المالية يناقش تسريع عملية تحديث آليات وأنظمة البنك الأهلي اليمني 19

القباطي: **571 مليار ايرادات الجمارك خلال 2021 بنسبة زيادة 99%** 11
المالية تكرم الموظفات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 23
مباحثات لتوفير المشتقات النفطية للسوق اليمنية من أرامكو 25
المالية تبحث مع ممثل النرويج دعم القطاعين المالي والاقتصادي 27

دراسـة

الإعلام ودوره في الترويج لخدمة الإستثمار في محافظة عدن

44
تطبيق السياسة النقدية في اليمن 40

كتابـات

يوسف سعيد 57

عدلي جار الله 53

معاذ الصبري 48

محمد الشدادي 60

ماجد الداعري 35

نتقدم بأصدق التهاني والتبريكات

للقيادة السياسية ورئاسة الحكومة

وقيادة وزارة المالية ممثلة بمعالي الوزير

الأستاذ / سالم صالح بن بريك

وزير المالية

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم

بمناسبة

شهر رمضان المبارك

أعاده الله على شعبنا ووطننا بالخير واليُمن والبركات،،،

كل عام وأنتم بخير

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

خلال ترؤوسه إجتماعاً اســ

رئيس الجمهورية يوجه بمضاعفة الجــ

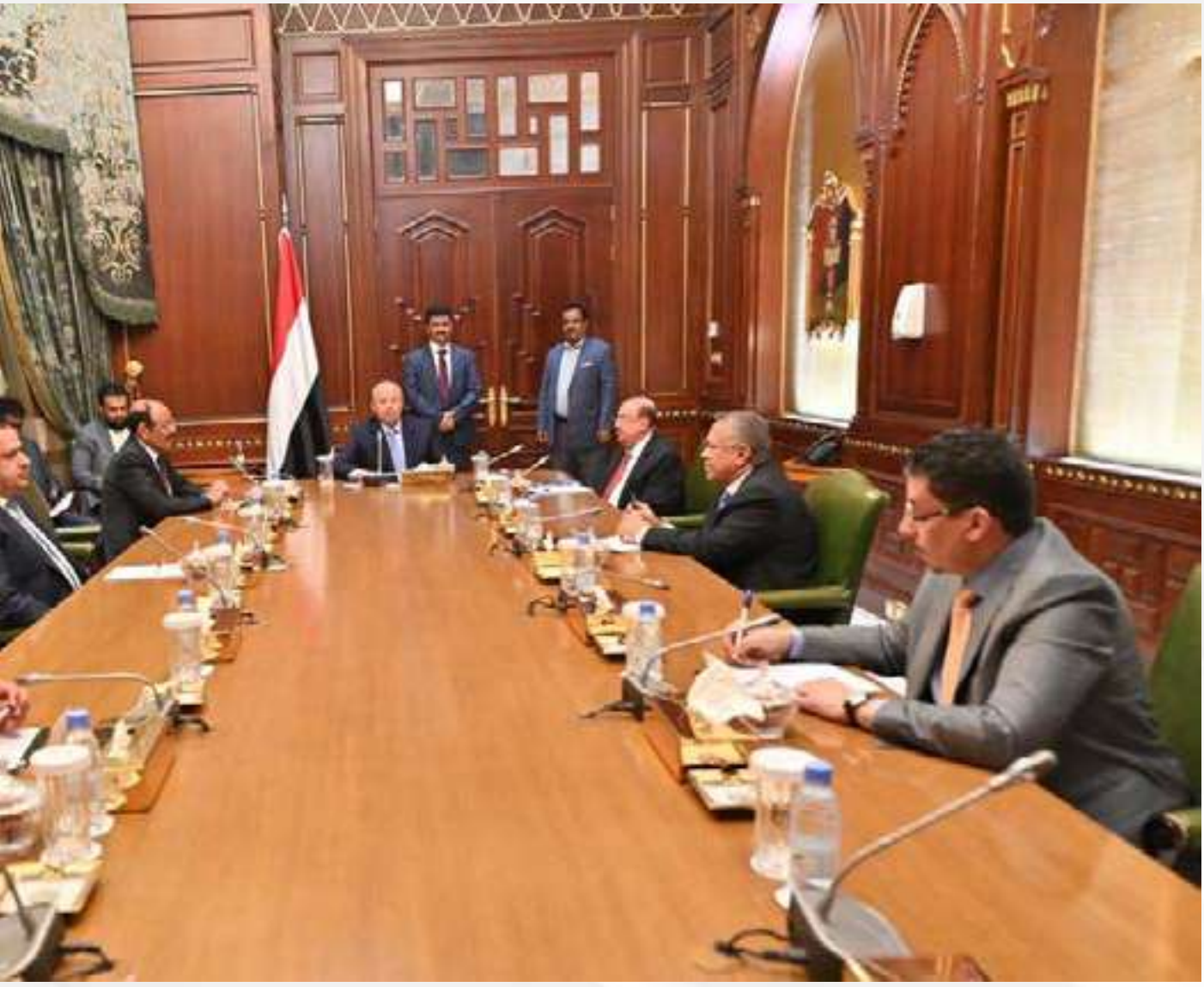

ترأس فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، اجتماعاً استثنائياً لقيادات الدولة، ضم نائبه الفريق الركن علي محسن صالح، ورئيس مجلس النواب سلطان البركاني ورئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، ورئيس مجلس الشورى الدكتور احمد عبيد بن دغر .

وفي الاجتماع، رحب فخامة الرئيس بالجميع..مستعرضاً جملة التطورات على الساحة الوطنية ميدانياً وعسكرياً وسياسياً واقتصاديا.

واشار فخامة الرئيس، الى ان الاجتماع يأتي في ظل تصعيد كبير تقوم به مليشيا الحوثي الايرانية الارهابية..لافتاً الى انه وفي اللحظات التي يقوم الاشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة ومعها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالدعوة لمشاورات يمنية-يمنية لانهاء الحرب وارساء السلام واستعادة الدولة تقوم هذه المليشيا الاجرامية بمواصلة حربها الإجرامية ضد محافظة مأرب واستهداف المنشآت الاقتصادية والاعيان المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وقال رئيس الجمهورية "في حين تتجه انظار اليمنيين لأن تكلل جهود اشقائهم في مجلس التعاون لايقاف معاناة الشعب

ـــــتثنائياً لقيادات الدولة..

ـــــــهود للتخفيف من معاناة المواطنين

اليمني جراء هذه الحرب تضرب هذه المليشيا الحوثية الارهابية بطموح اليمنيين عرض الحائط وتمضي في عدوانها الغاشم والاجرامي على ابناء الشعب اليمني وعلى الاشقاء في المملكة العربية السعودية".

وجدد الاجتماع، موقف رئاسة الجمهورية الذي عبر عنه بيان رئاسة الجمهورية المرحب بدعوة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعقد مشاورات يمنية - يمنية بمقر الأمانة العامة في العاصمة السعودية الرياض، خلال الفترة من 29 مارس وحتى 7 ابريل 2022.. مثمناً الجهود المخلصة لدول الخليج وتحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودعمها ومساندتها لكافة تلك الجهود الرامية لاستعادة الأمن والاستقرار وتحقيق السلام في اليمن استناداً للثوابت الوطنية ووفقاً للمرجعيات الثلاث المتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل والقرارات الدولية وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216.

وأدان الاجتماع بأشد وأقسى العبارات استمرار استهداف مليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من إيران الأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية ومصادر الطاقة في المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تتظافر فيه الجهود الاقليمية والدولية لايجاد حل ينهي الحرب ويصون دماء اليمنيين ويحفظ الامن والاستقرار في المنطقة.. منذداً بعدم اكتراث تلك المليشيات لخيارات السلام ومحطاتها المختلفة سواء في بيل و جنيف والكويت واستكهولم، وعدم اكتراثها لمعاناة شعبنا اليمني ودماء الابرياء التي تسفك في حربهم على اليمن والمنطقة بالوكالة خدمة لاجندة إيران في المنطقة.

ولفت الاجتماع، إلى أن هذه الاعتداءات الارهابية على المنشآت الاقتصادية الحيوية ومصادر الطاقة لا تستهدف المملكة وحدها، وإنما تستهدف أمن امدادات الطاقة العالمية مما يتطلب موقف حازم للمجتمع الدولي ازاءها.. مجدداً التأكيد على موقف بلادنا الثابت والداعم للمملكة العربية السعودية الشقيقة وتضامنها في كل ما تتخذه من تدابير واجراءات لمواجهة هذه الاعمال الارهابية الغادرة.. مؤكداً أن الشعب اليمني لا يمكن ان يستسلم لتلك العصابات الاجرامية ولن يقبل بالتجربة الايرانية وسيبقى في حالة دفاع مستمر لاستعادة الدولة وانهاء الانقلاب.. محيياً كافة المواقف الشجاعة لأبناء شعبنا اليمني وقواه الحية التي وقفت ولازالت بمختلف الوسائل والطرق للدفاع عن المكتسبات والثوابت الوطنية ورفضهم التجربة الايرانية وأدواتها التدميرية الارهابية.

وجه فخامة الرئيس الحكومة بالعمل على مضاعفة الجهود للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني وعلى وجه الخصوص في شهر رمضان

كما تناول الاجتماع، واقع البلد تنموياً وخدمياً ومعيشياً، ووجه فخامة الرئيس الحكومة بالعمل على مضاعفة الجهود للتخفيف من معاناة أبناء الشعب اليمني في كل المناطق اليمنية وعلى وجه الخصوص في شهر رمضان المبارك.

ودعا الاجتماع، كافة القوى السياسية والفعاليات والمؤسسات الوطنية والتشريعية للقيام بمسؤولياتها التاريخية في الحفاظ على كافة الثوابت الوطنية المتمثلة بالنظام الجمهوري ووحدة البلد والنهج الديمقراطي لتعزيز مفهوم الشراكة في اطار يمن اتحادي عادل وأمن ومستقر.

وعبر الجميع من خلال المداخلات، على اهمية توحيد الامكانات والجهود والعمل بروح الفريق الواحد المشترك في اطار كافة مكونات المجتمع اليمني ومع الاشقاء في دول تحالف دعم الشرعية والتاكيد على الاهداف والثوابت والمرجعيات التي قدم في سبيلها شعبنا اليمني التضحيات الجسيمة.

حضر الاجتماع مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور عبدالله العليمي، ووزير الخارجية وشؤون المغتربين الدكتور أحمد عوض بن مبارك.

دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، أشقاء وأصدقاء اليمن وشركاء الحكومة في العمل الإنساني إلى وضع دعم الاستقرار الاقتصادي على رأس أولوياتهم، وأهمية انتهاج مسار أكثر استدامة في توظيف المساعدات الإنسانية وذلك بالشراكة مع مؤسسات الدولة.

إرتفاع الإيرادات 47 % وتخفيض عجز الموازنة إلى 30 %..

رئيس الوزراء يدعو إلى انتهاج مسار أكثر استدامة لتوظيف المساعدات

وأكد رئيس الوزراء أن الدعم الإنساني الذي قدمه المانحون خلال الأعوام الماضية مثل نافذة أمل لليمنيين عامة، ووفرت الأموال التي تم رصدها مساعدات منقذة للحياة في مختلف مناطق اليمن، وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي، وعدم انزلاق البلد إلى مجاعة كارثية، معرباً عن تطلعه إلى استمرار وزيادة ذلك لأن أي تقليص لبرامج الدعم الحيوية سيضاعف من الضغوط والتحديات على المواطن اليمني.

جاء ذلك خلال كلمة رئيس الوزراء في الحدث رفيع المستوى الذي تستضيفه الأمم المتحدة والسويد وسويسرا لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2022، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ورئيس الاتحاد السويسري وزير الخارجية اجنازيو كاسيس، ووزيرة خارجية مملكة السويد آن ليند لي، ووزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن.

وأوضح الدكتور معين عبدالملك، أن المؤتمر السادس عالي المستوى لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن هذا العام يأتي في ظروف دولية بالغة التعقيد، بدأت تداعياتها تعصف بالعالم بشكل واضح خاصة في تنامي الأزمات الإنسانية حول العالم، ووضع حرج للأمن الغذائي وأسعار وإمدادات الوقود والنقل عالميا، مشيراً إلى أن وقع ذلك على اليمن سيكون أشد وطأة، حيث يواجه اليمنيون وبعد سبع سنوات من الحرب ظروفاً معقدة تفوق قدراتهم لتجاوزها، ونفاد قدراتهم المادية ومدخراتهم للصمود، ويعانون أساساً من

د. معين: تقييم الحكومة لجهود الأعمال الإغاثية والإنسانية كان وما زال إيجابياً، رغم وجود جوانب قصور واختلالات كثيرة

غوتيريش: نناشد جميع المانحين «أن يسهموا بسخاء» لانتشال الملايين من ألفقر والعوز والجوع والمرض

بلينكن: قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من ٤,٥ مليارات دولار للشعب اليمني منذ بداية الأزمة

أزمة اقتصادية خانقة سحقت قدراتهم الشرائية، وارتفعت معها مستويات ألفقر والأزمة الإنسانية.

وقال «إننا في هذا المؤتمر وأعتقد أنكم تتفقون معي ليس لمجرد إلقاء الخطابات واستعراض الأرقام الكارثية لمأساة شعب فرضت عليه الحرب من قبل مليشيا انقلابية مسلحة وبدعم خارجي، بل لنختبر إنسانيتنا ونبرهن على تضامننا وإيصال رسالة طمأنة للشعب اليمني أن الأشقاء والأصدقاء من الدول والمنظمات المانحة وشركاءنا لن يخذلوه».

وأشار رئيس الوزراء إلى أن تقييم الحكومة لجهود الأعمال الإغاثية والإنسانية كان وما زال إيجابياً، رغم وجود جوانب قصور واختلالات كثيرة ينبغي إصلاحها، وأهمية انتهاج مسار أكثر استدامة في توظيف المساعدات الإنسانية، وذلك بالشراكة مع مؤسسات الدولة، مؤكداً أن الحكومة حريصة على هذه الشراكة وانفتاحها للعمل مع الشركاء من المانحين والمنظمات الدولية، ليس فقط كمستفيدين من المساعدات، ولكن أيضا كشركاء في التخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة، ومنع إهدار المساعدات أو نهبها أو حرفها عن مسارها من قبل مليشيا الحوثي وضمان وصولها لمستحقيها.

ودعا الأشقاء والأصدقاء وشركاء العمل الإنساني أن يضعوا دعم الاستقرار الاقتصادي على رأس أولوياتهم، وقال «لا يخفى عليكم أن ارتفاع مستويات ألفقر وزيادة فاتورة البرامج الإنسانية عن الأعوام السابقة يرجع بشكل أساس إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع التضخم، والأموال التي قدمتموها خلال الأعوام الماضية كان يمكن أن يكون لها أثر ونتائج أكبر في معالجة الأزمة الإنسانية، من خلال وضع آليات تساهم بها هذه التعهدات في تعزيز وحماية الاقتصاد، وهي مطالب نكررها بوضوح واستمرار، وإحدى هذه الآليات هي مصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني للحفاظ على قيمة العملة مع ضمان أعلى مستويات الشفافية لكل الإجراءات المصاحبة».

وأعرب الدكتور معين عبدالملك، عن تطلعه بدعم المانحين إلى نهج مسار أكثر جرأة هذا العام لإعادة صرف مرتبات قطاعات خدمية مهمة مثل الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات إضافة للمتقاعدين، وقال «قد يكون لدعم إعادة تصدير اليمن للغاز الطبيعي المسال دور كبير في ذلك، وبما يعزز الاستقرار النقدي والمالي وانعكاس ذلك على كل اليمنيين، ومستعدون للعمل بكل شفافية للشراكة في تعزيز التنمية وصرف المرتبات بشكل عادل إضافة لدعم احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي».

واستعرض رئيس الوزراء الجهود التي بذلتها الحكومة منذ مطلع العام الماضي في مسار الإصلاحات خاصة في البنك المركزي وفي المالية العامة للدولة بدعم من فخامة رئيس الجمهورية، موضحاً أن هذه الإصلاحات ساهمت بكبح تراجع العملة الوطنية واستعادتها لما يُقارب 30 بالمائة من قيمتها، وتخفيض مستوى التضخم في أسعار المواد الأساسية. وأضاف «كما حققت هذه الإصلاحات ارتفاعاً في الإيرادات بواقع ٤٧ بالمائة وتخفيض عجز الموازنة إلى 30 بالمائة في عام 2021، بعد أن تجاوز 54 بالمائة في العام 2020، وهي إصلاحات زادت من ثقة المواطن والقطاع التجاري والمجتمع الدولي بمؤسسات الدولة».

وأكد أنه لكي يصمد مسار هذه الإصلاحات ويكون لها أثر في تحسين معيشة المواطنين وتخفيف الأزمة الإنسانية لا بد من دعم دولي لها،

والدعم الاقتصادي المرافق هو أمر أكثر إلحاحاً وأشد ضرورة في ظل الأزمة العالمية القائمة، منوهاً بالأثر الملموس لمنحة المشتقات النفطية من الأشقاء في المملكة العربية السعودية في استقرار الخدمات وتخفيف أعباء المالية العامة.

وجدد الدكتور معين عبدالملك، التأكيد على أن الحل للأزمة الإنسانية يكمن في إيقاف الحرب والانتقال إلى مسار سياسي شامل للسلام، لافتاً إلى أن آثار الحرب التي أشعلتها مليشيا الحوثي كارثية في كل المستويات، والتقييمات الدولية تتحدث عن ثلث مليون مواطن فقدوا حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، و١٧ مليوناً يفتقرون للأمن الغذائي، وخسائر اقتصادية تتجاوز ١٢٦ مليار دولار.

وأشار إلى أن العام الماضي شهد زخماً دولياً في اتجاه إيقاف مسار العنف والانتقال إلى عملية سياسية شاملة، عبر مبادرات مختلفة، كانت الحكومة داعمة لها وبحرص من فخامة الرئيس على إنهاء المعاناة الإنسانية، لكنها جميعاً اصطدمت بتعنت ورفض مليشيا الحوثي الإرهابية، واستمرارها بتأجيج العنف داخليا وتهديد الجوار وممرات التجارة الدولية.

وأكد رئيس الوزراء أن الطريق إلى السلام في اليمن معروف جيداً ومتاح ولا خلاف عليه ويحظى بإجماع إقليمي ودولي غير مسبوق في تاريخ الأزمات والحروب، مشيراً إلى أن هذا الإجماع تجدد في قرار مجلس الأمن 2624 الصادر مؤخراً، وكل ما نحتاج إليه هو موقف دولي داعم حازم لإنفاذ ذلك.

من جانبه، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، جميع المانحين خلال مؤتمر التعهدات من أجل اليمن «أن يسهموا بسخاء» لانتشال الملايين من ألفقر والعوز والجوع والمرض، لافتاً إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية ستتضمن برامج منسقة بشكل جيد للوصول إلى 17.3 مليون شخص بمساعدة قدرها 4.27 مليارات دولار.

وحث جميع المانحين على تمويل النداء بالكامل والالتزام بصرف الأموال بسرعة، مشيراً إلى أنه يجب من منطلق المسؤولية الأخلاقية وكرم الإنسان ورحمته بأخيه الإنسان وبوازع التضامن الدولي ولكون

الأمر مسألة حياة أو موت، أن ندعم الشعب اليمني الآن.

بدوره، أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، عن تقديم الولايات المتحدة ما يقرب من 585 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني.

وأوضح بلينكن، في كلمة افتراضية خلال ألفعالية أنه بهذا التمويل قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 4.5 مليارات دولار للشعب اليمني منذ أن بدأت الأزمة قبل أكثر من سبع سنوات، مشيراً إلى أن المساعدة تشمل أكثر من 561 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وأكثر من 23 مليون دولار من مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) التابع لوزارة الخارجية.

وأضاف أن هذا التمويل سيمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى ما يقرب من 17 مليون شخص، بما في ذلك اليمنيون النازحون داخليًا والمتضررون من النزاع، فضلاً عن اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن، وسيساعد في الحد من مخاطر المجاعة، ومنع سوء التغذية الحاد وعلاجه، ووقف انتشار الأمراض، وتوفير المأوى للمحتاجين، وضمان حصول الأطفال على التعليم، وتزويد الأسر بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، ودعم العائلات لكسب المال.

ورحب بلينكن بإطلاق المشاورات الشاملة من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غرونبرغ، داعياً جميع الأطراف إلى المشاركة الكاملة في هذه المشاورات والتي ستشكل إطارًا جديدًا وشاملًا للأمم المتحدة لعملية السلام.

وأعرب بلينكن عن إدانته للهجمات المتصاعدة للحوثيين، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود في يناير التي أودت بحياة مدنيين في الإمارات، وخلفت جرحى مدنيين في المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن بلاده تواصل العمل للمساعدة في تعزيز الدفاع عن شركائها السعوديين والإماراتيين.

إلى ذلك، تعهدت المفوضية الأوروبية خلال الحدث بتقديم 154 مليون يورو (169 مليون دولار) لدعم المحتاجين في اليمن خلال العام الجاري.

وأوضحت المفوضية الأوروبية في بيان لها أن إجمالي تعهدات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لليمن خلال المؤتمر فاقت ال371 مليون يورو (408 ملايين دولار) ما يدل على الالتزام القوي تجاه أزمته.

وأكد مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات جانيز لياريتش مواصلة الاتحاد الوقوف إلى جانب اليمن «والدفاع عن إنسانية قائمة على المبادئ».

وقال الاتحاد الأوروبي في البيان «لا يزال الوضع الإنساني في اليمن يتدهور بعد 7 سنوات من الصراع حيث يحتاج أكثر من 20 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية كما تتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى حاجة أكثر من 8 ملايين طفل للتعليم».

وزير المالية يناقش تمويل خطة تطوير البريد وإنشاء نظام شبكي حديث

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، بحضور نائبه هاني وهاب، مع مدير عام الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي سامي البرطي، تمويل خطة تطوير البريد وإنشاء نظام شبكي حديث، بتمويل حكومي.

وأكد الوزير بن بريك، أن ذلك يأتي في إطار توجه الحكومة لتطوير الهيئة العامة للبريد، وتعزيز البنية التحتية وتأهيل الكوادر، لمواصلة البريد أداء مهامه وتقديم خدماته للمستفيدين، بما فيها صرف مرتبات موظفي الدولة مستقبلا..مجدداً استعداد الوزارة تقديم كافة التسهيلات بشأن إقرار الحكومة تمويل تطوير البريد وإنشاء نظام شبكي حديث ومستقل، وفقا لأحدث التقنيات التكنولوجية.

وشدد بن بريك، على ضرورة تكاتف جهود الجميع، ومضاعفة وتيرة العمل لإنجاز عملية تطوير البريد، لما من شأنه المساهمة في الارتقاء بالخدمات المقدمة للجمهور، واستكمال استعدادات صرف المرتبات عبر مكاتب وفروع البريد في مختلف المناطق والمحافظات المحررة، بعد إنجاز الأعمال ألفنية اللازمة.

القباطي: 571 مليار ايرادات الجمارك خلال 2021 بنسبة زيادة 99%

أكد رئيس مصلحة الجمارك عبد الحكيم القباطي أن إجمالي الإيرادات التي حصلتها المصلحة خلال العام 2021 وصلت الى,095,039 571,243„ خمسمائة وواحد وسبعون مليار ومائتين وثلاثة واربعون مليون وخمسة وتسعون ألف وتسعة وثلاثون ريال ، بزيادة بلغت 99,65% عن العام 2020 .

وأوضح رئيس الجمارك أن هذا الإرتفاع الكبير في الإيرادات الجمركية يعود للجهود الكبيرة التي بذلها موظفو الجمارك في الديوان وألفروع طوال العام ، وبدعم وتوجيه مباشر من معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك ، وترجمة عملية لتوجيهات القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي ودولة رئيس الوزراء د. معين عبدالملك سعيد .

واشاد بالإجراءات الحكومية التي ساعدت على ارتفاع الإيرادات وانسيابية توريدها للبنك المركزي .

وتوقع القباطي في ختام تصريحه أن تساهم الإصلاحات الحكومية في مجال الجمارك بتحقيق نمو كبير في الإيرادات خلال العام الجاري 2022 .

البنك المركزي اليمني يتوجه لتعـــــ

في إطار جهود البنك المركزي اليمني في إصلاح وتعزيز دور النظام المصرفي الرسمي في الجمهورية اليمنية ورفع متانة البنوك الحالية وتشجيع إنشاء بنوك جديدة وفقاً لمعايير شفافة ومحوكمة بما يمكن من إنشاء بنوك تتمتع بسلامة ومتانة مالية وإدارية قوية تنسجم مع المتطلبات الدولية المتعلقة بالالتزام بمعايير غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وسلامة الأموال المستثمرة في البنوك بحيث تمثل إضافة حقيقية للقطاع المصرفي اليمني وتعيد دور البنوك كشريان أساسي للتنمية وربط الاقتصاد اليمني بالاقتصاد الدولي.

فقد أصدر البنك المركزي اليمني بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والوكالة الامريكية للتنمية حزمة من التشريعات والقواعد المتمثلة بـ:

قرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/7) بشأن إنشاء لجنة التراخيص.

كما صدر قرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/10) لعام 2022 بشأن منح تراخيص البنوك ومزاولة العمل المصرفي.

وقرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/11) لعام 2022 بشأن تعديل بعض مواد القرار رقم (12) لسنة 2010 بشأن اللائحة التنفيذية لقانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) لسنة 2009.

رفع رأس المال البنوك

وقرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/8) لعام 2022 بشأن رفع رأس المال البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

مـــــادة (1):

يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل بنك يُرَخَص له بالعمل في الجمهورية بما في ذلك فروع البنوك الأجنبية مبلغ (45,000,000,000) ريال (خمسة وأربعون مليار ريال يمني).

مـــــادة (2):

يكون الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لكل بنك تمويل أصغر يُرَخَص له بالعمل في الجمهورية مبلغ(5,000,000,000) ريال (خمسة

مليار ريال يمني).

مـــــادة (3):

على كافة البنوك العاملة والمرخصة عند صدور هذا القرار أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القرار واستيفاء الحد الأدنى لرأس المال وذلك خلال مدة أقصاها خمس سنوات تبدأ من تاريخ العمل به على أن يستوفي

ـــزز دور البنوك في الاقتصاد الوطني

أحمد أحمد غالب- محافظ البنك المركزي

د. محمد عُمر باناجه- نائب محافظ البنك المركزي

كل بنك ما لا يقل عن (20%) من الزيادة المطلوبة سنوياً حتى انتهاء مدة الاستيفاء في 31 يناير 2027.

مـــادة (4):

للبنوك المرخصة حق استخدام احتياطاتها للوفاء بالحد الأدنى لرأس المال المشار إليه في المادتين (1,2) من هذا القرار وذلك بعد الحصول على موافقة كتابية مسبقة من البنك المركزي.

مـــادة (5):

في حال تبين وبعد مرور السنة الأولى من المدة المحددة عدم قدرة أي بنك على الوفاء بمتطلبات هذا القرار ينظّر البنك المركزي في الإجراءات التي يراها ضرورية لكي يفي ذلك البنك بمتطلبات هذا القرار.

مـــادة (6):

لن يُمنح أو يحتفظ أي بنك بالترخيص إذا لم يفي بالحد الأدنى لرأس المال المنصوص عليه في المادتين (2,1) من هذا القرار ويخضع البنك المعني لسحب الترخيص والتصفية بعد انتهاء المدة المحددة في حالة عدم قدرته على الالتزام بذلك.

تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

كما صدر قرار مجلس الإدارة رقم (2022/2/9) لسنة 2022 بشأن تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الواجب على البنوك احتجازها من الأرباح السنوية.

ونصت مادة (1) على أن:

تكون نسبة الاحتياطي القانوني الواجب على البنوك إحتجازها من الأرباح السنوية لا تقل عن (25 %) (خمسة وعشرون بالمائة) من صافي أرباحها بعد اعتماد المبالغ اللازمة للضرائب وغيرها من الإلتزامات المحتملة، ويكون احتجاز النسبة المذكورة قبل توزيع الأرباح أو أي حصة منها أو تحويلها إلى مقراتها الرئيسية في الخارج في حالة فروع البنوك الأجنبية.

مـــادة (2):

على كافة البنوك التقليدية والإسلامية أن تحتفظ سنوياً برصيد إحتياطي قانوني بما لا يقل عن النسبة المذكورة في المادة (1) من هذا القرار حتى يساوي رصيد الاحتياطي القانوني ضعفي رأس المال المدفوع أو المخصص للعمل في الجمهورية حسبما يكون عليه الحال للبنوك التقليدية» وحتى يساوي رصيد الاحتياطي القانوني رأس المال المدفوع أو المخصص للعمل في الجمهورية حسبما يكون عليه الحال للبنوك الإسلامية.

إجراءات العناية الواجبة

كما حدد التعميم الإجراءات الواجبة اتباعها عند تنفيذ معاملات النقد الأجنبي والحوالات المالية التي يزيد مبلغها عن مليوني ريال يمني أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى، وذلك من خلال إجراءات العناية الواجبة للتعرف على هوية العميل والمستفيد الحقيقي والتحقق منهما والحد الأدنى من البيانات والمعلومات اللازم استيفائها، وعدم تنفيذ أي عمليات غير مستوفية للمتطلبات المحددة، والقيام بإجراءات العناية الواجبة للتعرف على الوكلاء والمراسلين.

وتناول التعميم وجوب الالتزام بمتطلبات القيد والتسجيل وانتظام السجلات المحاسبية الآلية، بالشكل الذي يكفل تقديم بيانات وتقارير تعكس حقيقة النشاط وعدم اتباع الطرق التي تؤدي الى إخفاء طبيعة العمليات وتقديم بيانات وتقارير مضللة، ووجوب العرض لأسعار بيع وشراء العملات الأجنبية المتعامل بها للجمهور من خلال لوحات عرض إلكترونية في مكان بارز في مقرات مزاولة النشاط.

ضوابط تغطية الاستيراد

الإلتزام عند القيام بعملية بيع النقد الاجنبي للعملاء لغرض تغطية الاحتياجات التجارية للواردات من الخارج باستيفاء كافة البيانات والمرفقات المستندية والوثائق المؤيدة لعملية الاستيراد، والتحقق من تلك البيانات والوثائق المؤيدة وحقيقة نشاط العميل وتفاصيل العملية المطلوب مبلغ النقد الاجنبي لتغطيتها.

الإلتزام بمتطلبات الاحتفاظ بسجلات محاسبية آلية منتظمة؛ وبحيث يتم قيد كافة معاملات النقد الأجنبي وعلى مستوى كل عملية على حده في وقت حدوثها من خلال نوافذ القيد المخصصة لها في النظام؛ وبما ينسجم مع طبيعة العملية ويؤدي الى اظهارها في التقارير المعنية، وعدم استخدام اية طرق او آليات للقيد والتسجيل تؤدي الى اخفاء الطبيعة الحقيقة للعمليات وينتج عنها تقديم بيانات وتقارير بصورة مضللة للبنك المركزي والإمتناع عن الاحتفاظ أو تكوين مراكز طويلة بالعملات الاجنبية (أصول من العملات الاجنبية تزيد عن الالتزامات منها) وعليكم القيام ببيع الفائض لديكم من العملة الاجنبية بسعر الصرف السائد في السوق.

فرق تفتيش

وقد منع تعميم البنك المركزي شركات ومنشآت الصرافة من تقديم خدماتها المالية عبر الهاتف المحمول أو تكوين مراكز طويلة بالعملات الأجنبية والاحتفاظ بأصول بالعملة الأجنبية تزيد عن التزاماتها. وكذلك منع التعميم تنفيذ أي عمليات بيع وشراء عملات أجنبية أو عمليات أخرى في الشركة أو المنشأة من خلال الحسابات الشخصية للشركاء والملاك، أو استمرار تنفيذ العمليات بعد الساعة العشرة مساء كل يوم عمل، والالتزام بالضوابط التنظيمية الخاصة بسعر الإقفال والافتتاح لكل يوم عمل.

وسيقوم البنك المركزي من خلال فرق التفتيش الميداني لقطاع الصرافة من التحقق من مدى الالتزام واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين والمتجاوزين للقواعد التنظيمية لسوق الصرف.

تفعيل الفروع

إلتقى محافظ البنك المركزي اليمني، أحمد أحمد غالب، في مبنى البنك المركزي (المركز الرئيسي عدن)، مدراء فروع البنك المركزي في المحافظات المحررة، حيث جرى في هذا اللقاء استعراض نشاط الفروع ومستوى الأداء فيها وكيفية الارتقاء بأعمالها لتنفيذ القوانين واللوائح وتعليمات البنك المركزي المنظمة لعمل القطاع المصرفي وشركات الصرافة الواقعة في نطاق عمل تلك الفروع.

وأستمع محافظ البنك المركزي ونائبه والحاضرين، إلى تقارير الأداء الخاصة بكل فرع والمعوقات التي تواجهها، وخطط عمل الفروع خلال العام 2022.

وتطرق الحاضرون في هذا اللقاء، الى مناقشات صريحة وشفافة لأداء الفروع، حيث تم الاتفاق على الاستفادة من تجارب الفروع الناجحة وتعميمها على بقية الفروع.

كما اتخذت العديد من القرارات والتوجيهات لمعالجة بعض أوجه القصور في بعض الفروع بما يساعد على تفعيل العمل، وخاصة العمل الرقابي المكتبي والميداني الهادف الى تنفيذ وتفعيل اللوائح والتعليمات الصادرة حديثاً.

حضر اللقاء، د. محمد عُمر باناجه نائب محافظ البنك المركزي، وعدد من وكلاء البنك ومدراء العموم والمختصين ذوي العلاقة.

المحافظ يلتقي السفير السعودي

إلتقى محافظ البنك المركزي اليمني أحمد أحمد غالب، يوم الأربعاء الموافق 9 مارس 2022، مع السفير محمَّد آل جابر سفير المملكة العربية السعودية في الجمهورية اليمنية، ورئيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.

وقد ناقش اللقاء، الذي جرى في مقر البرنامج بالعاصمة السعودية الرياض، الوضع الاقتصادي في اليمن على ضوء التحديات القائمة والأوضاع الصعبة التي خلفتها الحرب القائمة وألقت بظلالها على مجمل الأوضاع، وفي القلب من ذلك الأوضاع الاقتصادية إضافة على ذلك التداعيات التي سببتها الأزمة الأوكرانية وما سيترتب عليها من تداعيات وآثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

كما تم خلال هذا اللقاء استعراض أوجه الدعم الذي تقدمه وستقدمه المملكة العربية السعودية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في اليمن ودعم العملة المحلية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وكذلك تنسيق الجهود المشتركة بين البنك المركزي اليمني والبنوك المركزية والمؤسسات المالية في منظومة دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه ثمن غالب الدور الحيوي الذي تقوم به المملكة العربية السعودية في دعم الحكومة والشعب اليمني في كل المجالات، معرباً في الوقت نفسه عن تطلعه إلى توسيع وتعزيز هذا الدعم لتمكين اليمن من التغلب على التحديات القائمة وتجاوز هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها وهو ما تعودناه من الأشقاء في المملكة العربية السعودية في كل المراحل والمنعطفات الاستثنائية التي مر بها اليمن.

حضر اللقاء من الجانب اليمني منصور راجح وكيل الرقابة على البنوك، ومن البرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن حسن العطاس ومازن أبا الخيل.

شركة أردنية للتقييم المالي

إلى ذلك عقد نائب محافظ البنك المركزي اليمني د. محمد عمر باناجه في المقر الرئيسي عدن، اجتماعاً مع اللجنة الاشرافية لمشروع التقييم المالي الممول من البنك الدولي والذي تنفذه شركة BDO الأردن (السمان وشركاه) الشركة الرائدة في مجال الرقابة والتدقيق المالي، وذلك لمناقشة الأعمال والترتيبات التي أنجزت خلال الفترة السابقة.

وفي وقت سابق أصدر محافظ البنك المركزي أحمد غالب، قرار بتشكيل اللجنة الاشرافية برئاسة نائب المحافظ د. محمد باناجه وعضوية وكلاء القطاعات المختلفة بالبنك، بالإضافة إلى عدد من مدراء عموم الإدارات ذات العلاقة.

هذا ومن المقرر أن يقوم فريق من شركة BDO الأردنية بزيارة ميدانية إلى عدن خلال الفترة القادمة، والتي تهدف إلى متابعة العمل في الستة المحاور الرئيسية للمشروع عن كثب وعلى أرض الواقع.

استمرار مزادات بيع العملة

وكان البنك المركزي اليمني اعلن عن فتح مزاد لبيع مبلغ عشرين مليون دولار أمريكي (20,000,000 USD)، بتاريخ 24 مارس 2022، وفقاً للشروط والتفاصيل التالية:

- يتم تقديم العطاءات باستخدام منصة Refinitiv الإلكترونية، أما البنوك التي ليس لديها وصول إلى منصة Refinitiv فسيقوم البنك المركزي بتقديم العطاءات نيابة عنها بناء على طلب رسمي مقدم إلى البنك المركزي عبر البريد الإلكتروني المخصص لهذا الغرض خلال فترة المزاد المذكورة أعلاه.
- يبدأ المزاد في الساعة العاشرة صباحاً ويغلق في الساعة الثانية عشر ظهرًا في نفس اليوم.
- أن يكون مبلغ العطاء بمضاعفات الألف دولار.
- لا يتجاوز إجمالي العطاءات المقدمة من قبل كل مشارك نسبة 25% من إجمالي قيمة المزاد.
- لا يحق للمشارك إلغاء أو تغيير العطاءات بعد تقديمها.
- يقوم البنك المركزي بتغطية حسابات البنوك لدى مراسليها بالخارج بحسب طلبهم خلال يومي عمل من تاريخ المزاد.
- سيتم نشر نتائج ترسية المزاد في نفس اليوم على موقع البنك المركزي اليمني.

كما أعلن في 22 مارس 2022، عن نتائج المزاد رقم (14-2022) لبيع عملة أجنبية، والتي أعلن عنها يوم الأحد الماضي.

علماً بأن مزادات بيع العملة الأجنبية ستكون مستمرة بشكل أسبوعي.

نائب وزير المالية يبحث مع مسؤول بالسفارة البريطانية التعاون

بحث نائب وزير المالية هاني وهاب، عبر تقنية الاتصال المرئي، مع رئيس قسم الاقتصاد بالسفارة البريطانية في اليمن جوسلين والر، مجالات بناء قدرات وزارة المالية، وتعزيز أوجه التعاون والتنسيق المشترك في المجالات المالية والاقتصادية بين البلدين الصديقين.

وجرى خلال اللقاء بمشاركة الوكلاء والوكلاء المساعدين بمختلف قطاعات وزارة المالية، تسليط الضوء على مدى الاستفادة من الدعم ألفني المقدم من الجانب البريطاني عبر منظمة براجما بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمساهمة في بناء وتعزيز قدرات وزارة المالية، وأبرز التحديات التي تواجه الوزارة واحتياجاتها وأولوياتها المستقبلية وإمكانية دعمها لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وكيفية إدارة الضغوط المتوقعة من الأزمة الأوكرانية - الروسية.

واستعرض نائب وزير المالية، الوضع العام لوزارة المالية ومستوى الاستفادة من الدعم ألفني المقدم من جانب المملكة المتحدة للمساعدة في بناء قدرات الوزارة، واستعدادات وجهود

رئاسة الوزراء تصدر قراراً بتشكيل لجنـــــــ

أصدر رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، قرارا بتشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2022.

وقضى قرار رئيس الوزراء رقم 1 لسنة 2022 بتشكيل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2022، وذلك لإعداد الموازنة العامة للدولة وسقوفها التأشيرية على المستويين المركزي والمحلي، والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة، في ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة.

وحدد القرار، اسماء رئيس وأعضاء اللجنة ومهامها واختصاصاتها وصلاحياتها، والمحددات الاساسية التي يجب مراعاتها في اعداد الموازنات العامة للعام المالي 2022.

وفيما يلي نص القرار:

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1) لسنة 2022

بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للدولة للسنة المالية 2022.

رئيس مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

- وعلى القانون رقم (لسنة 1990 بشأن القانون المالي ولائحة التنفيذية وتعديلاتها.

- وعلى قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000 ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية.

- وعلى القرار الجمهوري رقم (7) لسنة 2020 بشأن تشكيل حكومة الكفاءات السياسية تعيين رئيس مجلس الوزرا ء واستمرار أعضاء الحكومة وفقاً لقرار تعيينهم.

- وعلى مبادرة مجلس التعاون الخليجي والياتها التنفيذية الموقعة بتاريخ 23/ 11/ 2011.

- وعلى اتفاقية الرياض.

وبناء على عرض وزير المالية قرر الآتي:

مادة (1) تشكيل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2022 على النحو التالي:

1 - رئيس مجلس الوزراء رئيساً .

2 - وزير المالية عضواً.

4 - وزير التخطيط والتعاون الدولي عضواً.

5 - وزير الخدمة المدنية والتامينات عضواً.

6 - وزير النفط والمعادن عضواً.

7 - وزير الإدارة المحلية عضواً.

8 – وزير الصناعة والتجارة عضواً.

9 - محافظ البنك المركزي اليمني عضواً.

10 - امين عام رئاسة الوزراء عضواً.

11 - نائب وزير المالية عضواً.

12 - وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة عضواً .

13 - وكيل وزارة المالية لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة عضواً.

14 - وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات عضواً.

15 - وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية عضواً.

16 - وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والاحصاء عضواً.

17 - رئيس مصلحة الجمارك عضواً.

18 - رئيس مصلحة الضرائب عضواً.

19 - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشروعات عضواً.

20 - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية عضواً.

21 - وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التوقعات الاقتصادية عضواً.

22 - وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع إدارة شئون الافراد عضواً.

23 - وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع المعلومات والتخطيط عضواً.

24 - وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع الخطط والموازنات المحلية عضواً.

25 - وكيل وزارة الادارة المحلية لقطاع المالية المحلية والرقابة عضواً.

مادة (2): تختص اللجنة العليا للموازنات العامة بما يلي:

أولا: دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطتين المركزية والمحلية في ضوء تقييمها للمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، العرض النقدي) والتوقعات المتعلقة بها للسنة المالية 2022 وفي ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة وبما يتفق مع ما يلي:

في المجالات المالية والاقتصادية

إعداد الموازنة العامة للدولة للعام الجاري 2022 .. معربا عن التطلع لتقديم المزيد من أوجه الدعم لتعزيز أنظمة الإدارة المالية والمعلوماتية والمساهمة في مواجهة تحديات القطاعين المالي والاقتصادي والتغلب عليها.

من جانبها جددت رئيس قسم الاقتصاد بالسفارة البريطانية، تأكيد حرص بلادها على مواصلة دعم الاقتصاد في اليمن وبناء قدرات المؤسسات الاقتصادية اليمنية .. مؤكدة أهمية استمرار التعاون لدعم بناء القدرات والأولويات والأهداف الإستراتيجية لوزارة المالية.

ـــــة إعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2022

- تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي.
- خطط وبرامج حكومة الكفاءات السياسية.
- خطة التنمية والتخفيف من ألفقر.
- برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري.
- الموارد المالية المتاحة من كافة المصادر المحلية والخارجية.
- النفقات الضرورية والحتمية والالتزامات المالية القائمة.
- التقلبات السعرية والاثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناجمة عن الحرب والأوبئة واخرها فيروس كورونا.

ثانياً: وضع الأسس العامة لإعداد المشروعات التالية للسنة المالية 2022 في ضوء الاطار العام للموازنات العامة للدولة متضمنة موازنات:

- وحدات السلطة المركزية.
- وحدات السلطة المحلية.
- الوحدات الاقتصادية.
- الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة.

وعلى أن تشمل هذه الموازنات تقديرات كافة الموارد المالية المتاحة محليا وخارجياً مع تحديد الحد الأعلى لسقوف أبواب الاستخدامات العامة في ظل هذه الموارد وذلك على مستوى:

- وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية.
- موازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة وموازنات الصناديق الخاصة شاملة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية واوجه انفاقها الجاري والرأسمالي.
- برنامج التوظيفات الاستثمارية شاملة كافة المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها المحلية والخارجية لقطاع الحكومة والقطاعين العام والمختلط والوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة
- خطة القوى الوظيفية للدولة لعام 2022م موزعة على:
- وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية.
- الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط).
- الوحدات المستقلة والملحقة.

ثالثاً: دراسة ومناقشة التقديرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة المركزية والمحلية وموازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة في ضوء الدراسات التي تقوم بها وزارة المالية وكذلك دراسة ومناقشة برنامج التوظيفات الاستثمارية وخطة القوى الوظيفية للسنة المالية 2022م في ضوء الاطار العام للموازنات العامة والسقوف التاشيرية .

مادة(3) عرض ما تتوصل اليه اللجنة على مجلس الوزراء مشفوعاً برأيها حول مشروعات الموازنات العامة للموافقة عليها واستكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها .

مادة(4) يحق للجنة العليا للموازنات العامة أن تستدعي وزير أو رئيس أي وحدة للاشتراك مع اللجنة في مناقشة مشروع موازنة الوحدة التي يشرف عليها كما يحق لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة للمساعدة في اعمال اللجنة .

مادة (5) يتم اعداد كل من الموازنات العامة للدولة وموازنات المحافظات وموازنات الوحدات الاقتصادية وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة وفقاً لدليل اعداد الموازنات العامة للدولة والنظام المحاسبي الموحد وفي ضوء القواعد والتعليمات التي تصدرها وزارة المالية.

مادة(6) تعين اللجنة العليا للموازنات العامة سكرتارية لها من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة اشخاص من بين أعضائها أو من خارجها لتتولى اعمال سكرتارية اللجنة .

مادة (7) يصدر وزير المالية قرار بتشكيل لجنة فنية للموازنات لدراسة ومناقشة ومراجعة مشاريع الموازنات المقدمة من كافة الأجهزة الإدارية للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة واعداد مشاريع الموازنات في صورتها النهائية في ضوء ما اقرته اللجنة العليا للموازنات العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون المالي رقم(لسنة 1990 ولائحته التنفيذية .

مادة (8): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الوزراء بتاريخ 18 / 1 / 2022

رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء يرأس اجتماعاً لمجلس إدارة البنك المركزي ووزارة المالية

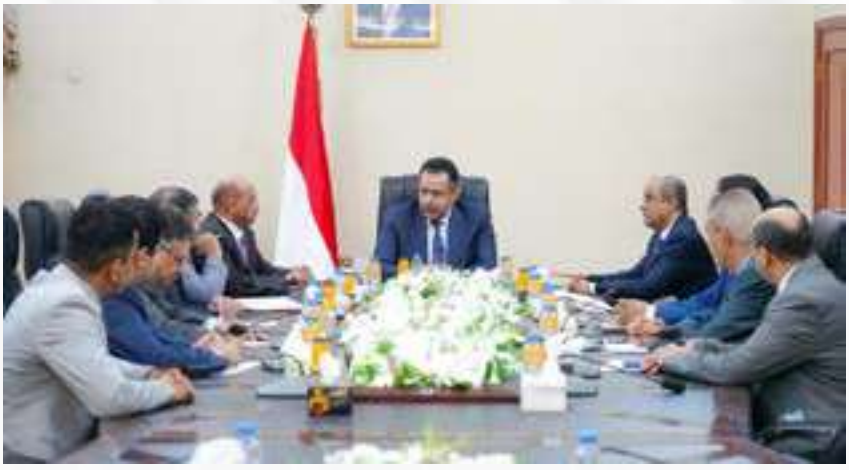

ترأس رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعا لقيادة مجلس إدارة البنك المركزي اليمني الجديدة ووزارة المالية والجهات التابعة لها، لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية على ضوء تطورات أسعار صرف العملة الوطنية، والإجراءات المطلوبة على مستوى السياسات النقدية والمالية.

وتدارس الاجتماع الذي ضم وزير المالية سالم بن بريك ومحافظ البنك المركزي اليمني احمد غالب، مستوى تنفيذ الإصلاحات في الجوانب المالية والنقدية وتعزيز مبادئ الشفافية والحوكمة والخطوات اللاحقة لاستمرارها بالتوازي مع سياسات الحكومة لتخفيف معاناة المواطنين المعيشية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.. مشددا على أهمية الارتقاء إلى مستوى الآمال والتطلعات الشعبية في الإصلاحات الجارية والمخططة في المجالات المالية والاقتصادية، وتنفيذها وفق الخطة الزمنية المحددة مهما كان حجم التحديات والصعوبات.

وناقش الاجتماع على التنسيق القائم بين السياسة المالية والنقدية وجوانب التكامل لضبط أسعار صرف العملة الوطنية وتعزيز الإيرادات العامة، ومعالجة أوجه القصور في الجوانب الإدارية بشكل عاجل، اضافة إلى مكافحة ألفساد وتعزيز النزاهة.

وتم التأكيد بهذا الخصوص على تنفيذ اتفاق البنك المركزي مع وزارة المالية بوقف التمويل التضخمي لعجز الموازنة، لما له من آثار سلبية على استقرار سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم.

ووجه رئيس الوزراء، خلال الاجتماع على أهمية تعزيز التكامل بين السياسة المالية والنقدية بما ينعكس على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف معاناة المواطنين المعيشية.. مؤكدا ضرورة تكاتف كل الجهود والعمل بروح ألفريق الواحد لتجاوز الصعوبات الناتجة عن الاوضاع الاستثنائية الناجمة عن الحرب التي شنتها المليشيات الحوثية على الشعب اليمني.. مقدما الشكر للاشقاء في تحألف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة على دعمهما السخي والمستمر لليمن وشعبها وفي كل المجالات.

ولفت الدكتور معين عبدالملك، إلى المضي في تنفيذ خطة الإصلاحات الحكومية بالجوانب الاقتصادية والمالية والإدارية دون أي تباطؤ واهمية تحمل الجميع لمسؤولياتهم في هذا الظرف الاستثنائي.. منوها بالجهود الكبيرة التي تبذلها قيادتي وزارة المالية والبنك المركزي اليمني في مساندة وتنفيذ جهود الإصلاحات والسير بخطى ثابته في تفعيل مبادئ الشفافية والحوكمة.

وأشار إلى أن الانعكاسات المباشرة لهذه الإصلاحات على التحسن الملحوظ في سعر صرف العملة الوطنية سيتم تعزيزها بالمزيد من الإصلاحات والدعم من شركاء اليمن من الاشقاء والأصدقاء في ألفترة القريبة القادمة، .. موضحا أن الحكومة وبتوجيهات من فخامة رئيس الجمهورية عازمة على مكافحة ألفساد وتصحيح جوانب الاختلالات التي سادت وعدم التهاون في هذا الجانب.

وأكد رئيس الوزراء أن الاوضاع ستشهد انفراجا كبيرا في القريب العاجل وسيلمسها كل المواطنين.. وقال أن «معركتنا الاقتصادية لا تقل اهمية عن المعركة العسكرية، وسنحقق فيها نصرا يتوازى مع الانتصارات الميدانية العسكرية المحققة في شبوة ومأرب وبقية جبهات القتال ضد مشروع ايران الدموي في اليمن عبر وكلائه من مليشيا الحوثي ".

وقدم وزير المالية تقرير حول خطة الوزارة لتنمية الإيرادات الضريبية والجمركية ومكافحة التهرب الجمركي والضريبي والعمل على تطوير وتنمية الإيرادات النفطية، وتحصيل ضريبة الأرباح التجارية.. مشيرا إلى التنسيق القائم مع البنك المركزي اليمني لتقليص النفقات وحصرها على الضروري منها وبما يتلاءم مع تدفق الإيرادات، إضافة إلى تفعيل عمل لجان تخطيط النقدية ومراقبة الانفاق.

كما قدم محافظ البنك المركزي اليمني، تقرير حول نتائج العام المالي ٢٠٢١ وانعكاساتها على مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات النقدية والإجراءات التي اتخذها البنك بالتنسيق مع الحكومة ووزارة المالية لمعالجة بعض الاختلالات.. مستعرضا خطة العمل المستقبلية التي سيتم تنفيذها بدعم مقدر من الاشقاء والاصدقاء والهادفة إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة والتحكم بالأسعار واستعادة التوازن لمنظومة الاقتصاد الكلي.. مشيرا إلى اهم ما تحتويه هذه الخطة من محاور عمل والمدى الزمني للتنفيذ.

نائب وزير المالية يناقش تسريع عملية تحديث آليات وأنظمة البنك الأهلي اليمني

ناقش اجتماع عقد بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة نائب وزير المالية هاني وهاب، وضم مدير عام البنك الأهلي اليمني الدكتور أحمد بن سنكر، الدفع بتسريع عملية تحديث آليات وأنظمة العمل في البنك الأهلي لمواصلة الارتقاء بالخدمات التي يقدمها لعملائه.

وتطرق اللقاء بمشاركة وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع الوحدات الاقتصادية عبدالحكيم بن مخاشن، إلى جهود وتوجه الحكومة ممثلة بوزارة المالية بشأن عملية الإصلاحات المالية والتعافي الاقتصادي، ومدى استعدادات وقدرات البنك الأهلي للقيام بعملية صرف مرتبات موظفي الدولة مستقبلا، وفقا للشروط والضوابط المحددة بهذا الصدد.

كما أكد الجانبان خلال اللقاء، على أهمية مضاعفة جهود الجميع للإسهام في النهوض بمستوى آليات ووتيرة العمل في البنك الأهلي وفقا لأحدث الأنظمة المالية لمواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية والاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في الدول الرائدة على مستوى القطاعات المالية والاقتصادية.

312 مليون دولار قيمة الدفعات المستلمة من المنحة النفطية السعودية

بلغ إجمالي قيمة الكميات الواردة من المنحة النفطية السعودية لتشغيل محطات الكهرباء في المحافظات المحررة نحو 312 مليون دولار، نسبة المدفوع من المانح 72%، ومن الحكومة 28%.

وقال وكيل وزارة الكهرباء عبدالحكيم فاضل : « إن المنحة النفطية السعودية حققت نتائج إيجابية شملت العديد من القطاعات الحيوية، وساهمت أيضا بتحسن الاقتصاد الوطني من خلال توفير المبالغ المالية وتسخيرها للمجالات التنموية".

من جانبه جدد وكيل محافظة عدن محمد شاذلي، التأكيد على أهمية الدور الكبير للمنحة في تحسين الخدمات الأساسية وبمقدمتها خدمة الكهرباء التي تعتبر بمثابة عصب الحياة .. مشددا على أهمية تكاتف جهود الجميع لمواصلة عملية الإصلاحات والتحسن في مختلف المجالات الخدمية وتحسين الأوضاع العامة للمواطنين.

بدوره أفاد مساعد رئيس لجنة التسيير المشتركة للإشراف ومتابعة تنفيذ اتفاقية منحة المشتقات النفطية السعودية المهندس وليد العباسي، بأن إجمالي الكميات الواردة من الدفعات السبع لوقود المنحة السعودية، بلغ 452 ألف طن متري من الديزل بنسبة 50% من الكمية المحددة باتفاقية المنحة البالغة 909 ألف و 591 طنا متريا من الديزل، و 232 ألف طن متري من المازوت بنسبة 66% من الكمية المحددة بالاتفاقية البالغة 351 ألفا و 304 طن متري من المازوت، بإجمالي 422 مليون دولار.

من جهته أشار مدير البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في عدن المهندس أحمد المدخلي، إلى مساهمة المنحة السعودية، منذ بدايتها في شهر مايو من العام الماضي 2021م، بتشغيل أكثر من 65 محطة كهربائية، وتحسين إنتاج الطاقة الكهربائية .. مبينا أنه تم إنتاج أكثر من 1.960 جيجا وات من الطاقة الكهربائية حتى نهاية ديسمبر الماضي، كما انخفض ألفاقد بالطاقة المنتجة بنسبة 12%، وارتفعت الطاقة المنتجة بنسبة 17% للعام الماضي 2021م مقارنة بنفس ألفترة من العام الذي سبقه، وأيضا ارتفعت الطاقة المرسلة بنسبة 12%، وكذا ارتفعت مبيعات الكهرباء بنسبة 13%، وارتفع متوسط ساعات تشغيل الكهرباء إلى أكثر من 20 ساعة في بعض المحافظات، وارتفع متوسط تشغيل الكهرباء في عدن بنسبة 20%.

وزير المالية يناقش مع قطاع الموازنة جهود إعداد الموازنة العامة للعام 2022

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع قطاع الموازنة بالوزارة، جهود إعداد الموازنة العامة للعام المالي الحالي 2022، مع مراعاة إمكانية استيعاب المؤسسات الرسمية المستحدثة في المجالات المختلفة.

وشدد الوزير بن بريك، على ضرورة الالتزام عند الشروع في إعداد الموازنة العامة بكافة الأسس المالية والقانونية وفقاً للأطر الرسمية المتبعة بهذا الصدد ..منوهاً بأن هناك معايير محددة وخاصة سيتم الأخذ بها عند إعداد وإقرار الموازنات.

وأكد وزير المالية، الحرص على استيعاب كافة مؤسسات الدولة المستحدثة في القطاعات التعليمية والصحية وغيرها، وذلك في إطار اهتمام الحكومة برئاسة الدكتور معين عبدالملك، على دعم جهود التنمية في مختلف المحافظات المحررة، ووفقاً لتوجيهات فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.

ويناقش مع محافظ أبين احتياجات المحافظة الخدمية والتنموية

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع محافظ أبين أبوبكر حسين، احتياجات محافظة أبين في عدد من المجالات والقطاعات الخدمية والتنموية، وذلك في إطار دعم الدولة لجهود السلطات المحلية بالمحافظات المحررة.

وتطرق اللقاء، إلى طبيعة الأوضاع العامة في مختلف مناطق ومديريات أبين، والمتطلبات في الجوانب الحيوية التي تمس حياة ومصالح المواطنين وتعود بالمصلحة العامة لمحافظة أبين ومديرياتها، إضافة إلى ملف المالية والموارد الضريبية والجمركية في أبين.

وأكد الوزير بن بريك، حرص الحكومة على توفير احتياجات مختلف المحافظات بما فيها أبين، وفقاً للإمكانيات المتاحة، من أجل أن يلمس المواطنين التحسن التدريجي في الحياة المعيشية والخدمات الأساسية المتصلة بحياتهم يـة ..مشدداً على ضرورة مضاعفة الجهود لتعزيز الموارد المختلفة لمساعدة الدولة على القيام بواجباتها.

من جانبه أكد محافظ أبين، بذل السلطة المحلية بدعم حكومي للجهود الرامية إلى خدمة مختلف فئات وشرائح المجتمع من خلال الحرص على تعزيز الموارد وتوزيع المشاريع على عموم مناطق ومديريات أبين بحسب الأولوية والأشد احتياجا.

وزير المالية يصدر قرارا بتشكيل اللجنة الفنية..

اللجنة الفنية تناقش توصيات اللجنة العليا واستيعابها بموازنة 2022

أصدر وزير المالية سالم بن بريك، قرارا بشأن تشكيل اللجنة الفنية المعنية بإعداد الموازنة العامة للدولة للعام 2022.

ودعا الوزير بن بريك، الجهات المعنية بموافاة وزارة المالية بكافة البيانات اللازمة لإعداد الموازنة .. موجها أعضاء اللجنة الفنية بسرعة مراجعة السقوف التأشيرية والرفع بها إلى اللجنة العليا للموازنة.

وقضى القرار بقيام اللجنة بأعمالها وفق الأسس الخاصة بإعداد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2022، التي تشمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك قرارات مجلس الوزراء بهذا الشأن، والأسس والقواعد والتعليمات الخاصة بإعداد السقوف التأشيرية، والإطار العام للموازنات والسقوف التأشيرية، والقواعد والأسس المحددة في الكتاب الدوري بشأن إعداد مشاريع الموازنات العامة وكافة القرارات الصادرة عن وزارة المالية بشأن الموازنة العامة للدولة.

ووفقا للقرار ذاته، شملت مهام اللجنة الفنية، مناقشة مشاريع الموازنات المالية 2022 والمقدمة من وحدات السلطة المركزية بعد دراستها وتحليلها من قبل كل من قطاعي الموازنة والوحدات الاقتصادية وفي ضوء السقوف التأشيرية المقرة من اللجنة العليا للموازنات والتي تم الابلاغ بها إلى كافة الجهات، ومراجعة مشاريع موازنات عموم الوحدات الادارية (المحافظات والمديريات)، والأخذ بعين الاعتبار مراجعة قطاع الموازنة بوزارة المالية لها، في ضوء السقوف التأشيرية المقرة من اللجنة العليا للموازنة والتي تم الإبلاغ بها لعموم المحافظات.

وتضمنت مهام اللجنة أيضا، تجميع مشاريع موازنات وحدات كلاً من السلطة المركزية والمحلية وإعداد الصورة النهائية لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة وفق دليل إعداد الموازنة العامة المعدل في ضوء قانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000، بحيث تنتهي اللجنة من أعمالها في موعد أقصاه الأسبوع الأخير من شهر مارس 2022 ورفع التصور النهائي لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة لوزير المالية مرفقا به نتائج المناقشات والمراجعات والآراء التي توصلت إليها والأسس التي بنيت عليها هذه الآراء، ليتسنى عرضه على اللجنة العليا للموازنات لمناقشته وإقراره ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء ليتخذ بدوره قراراً نهائياً بخصوصه وإحالته إلى الجهات المختصة.

إلى ذلك ناقشت اللجنة الفنية للموازنة العامة للدولة، خلال اجتماعها في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة نائب وزير المالية رئيس اللجنة الفنية هاني وهاب، الملاحظات التي تم طرحها من قبل أعضاء اللجنة العليا للموازنة عند إقرار الإطار العام والسقوف التأشيرية واستيعابها ضمن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام 2022.

ويأتي الاجتماع الذي ضم أعضاء اللجنة الفنية، تنفيذاً لتوصيات اللجنة العليا للموازنة في اجتماعها برئاسة رئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا الدكتور معين عبدالملك، بشأن ضرورة انعقاد اجتماع اللجنة الفنية لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة واستيعاب ملاحظات اللجنة العليا.

وأقرت اللجنة، تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي المالية والإدارة المحلية والجهات ذات العلاقة، لإعداد أسس ومعايير لتوزيع ما تم مراعاته من الزيادة المقترحة من النفقات التشغيلية للسلطة المحلية بالمناطق المحررة، بما يكفل تحسين أداء الأجهزة التنفيذية التي تعاني من شحة نفقاتها، بالإضافة إلى مراعاة المشاريع قيد التنفيذ والغير متعثرة في المناطق المحررة، إضافة إلى قيام وزارة الأشغال العامة بالاشتراك مع وزارات المالية والتخطيط والتعاون الدولي والإدارة المحلية بإعداد مقترح لمعالجة التغيرات السعرية للمشاريع المنجزة ما بعد عام 2019، ويتم تقديم المقترح إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار مع آلية عمل تنفيذية.

وأوصت بضرورة استمرار عملها ومضاعفة جهودها في مراجعة مشاريع الموازنات المرفوعة من وحدات الخدمة العامة المشمولة بالموازنة، وعلى تلك الوحدات الالتزام بسرعة رفع موازناتها بحسب ما تم تحديده من إطار زمني لذلك، وكذا أوصت بدراسة أوضاع الوحدات الاقتصادية سواء المدعومة أو تلك التي تحقق انخفاضا في فوائض أنشطتها مما ينعكس سلبا على حصة الدولة من فائض النشاط التجاري، الأمر الذي يتناقض مع الهدف من وجود تلك الوحدات.

كما أوصت اللجنة أيضا، بتطبيق قرارات مجلس الوزراء بشأن الموائمة بين تدفق الموارد وحدود النفقات .. مؤكدة على أهمية البحث عن تمويلات خارجية من دول وجهات مانحة للمشاريع ذات التمويل الخارجي والمشترك، ومراعاة بعض استحقاقات موظفي القطاع العام وفقا للوائح والقوانين، ورصد اعتمادات كافية لمواجهة المشاريع الاستثمارية والرأسمالية لتحريك عجلة التنمية.

وأكد نائب وزير المالية رئيس اللجنة الفنية، أهمية تضافر جهود جميع أعضاء اللجنة الفنية من مختلف الجهات الرسمية، وتعزيز العمل الجماعي فيما بينهم .. مشدداً على ضرورة استيعاب الملاحظات المعززة لمشروع إعداد الموازنة.

وزير المالية يناقش آليات تحصيل أموال الأوقاف

أكد اجتماع ضم وزيري المالية سالم بن بريك، والأوقاف والارشاد محمد عيضة، على مراعاة اعتماد الآليات المناسبة بشأن تحصيل إيرادات الأوقاف وكيفية الحفاظ عليها وتعزيزها في مختلف المحافظات المحررة، إضافة إلى العمل على تنمية موارد الأوقاف وإشراكها بمشاريع التنمية المستدامة والتنمية المجتمعية.

وتطرق الاجتماع بمشاركة عدد من الوكلاء والمعنيين في وزارتي المالية والأوقاف، إلى دور الأوقاف بمجالات الإرشاد الديني وتكريس الفكر الوسطي المعتدل ونبذ الغلو والتطرف وإقصاء الآخر، والمساهمة بالحفاظ على استقرار المجتمع وصيانة الحقوق والثوابت الوطنية.

اقرار مشروع الإطار العام والس

استعرضت اللجنة العليا للموازنات العامة برئاسة رئيس الوزراء رئيس اللجنة الدكتور معين عبدالملك، في اجتماعها، بالعاصمة المؤقتة عدن، مشروع الاطار العام للموازنة العامة للدولة والسقوف التاشيرية للعام 2022، والمقدم من وزارة المالية.

وتضمن المشروع الاطار المعد من اللجنة الفنية للموازنات المشكلة من الوزارات والجهات ذات العلاقة، لإعداد الموازنة العامة للدولة وسقوفها التأشيرية على المستويين المركزي والمحلي، والوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة، في ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة.

وناقشت اللجنة العليا للموازنات مشروع الإطار العام والسقوف التاشيرية، وفقا لما تم عرضه من وزارة المالية، ومجمل الملاحظات المقدمة من أعضاء اللجنة على المشروع، والتي ركزت على ضبط الأداء المالي والنقدي، وتكامل السياستين المالية والنقدية، وتعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، وبما يصل بالعجز في الموازنة العامة إلى الحدود الآمنة مع مراعاة تمويلها من مصادر غير تضخمية، وذلك بالاستناد إلى الإصلاحات التي تنفذها الحكومة وحققت اثرا إيجابيا خلال الفترة القليلة الماضية.

ووافقت اللجنة على مشروع الاطار مع ضرورة اعادة النظر والمراجعة لمستوى الانفاق في ضوء ما هو متاح من الموارد بما يصل بالعجز إلى الحدود الآمنة.

وكلفت اللجنة العليا للموازنات وزارة المالية، بإبلاغ كافة وحدات السلطتين المركزية والمحلية بمخصصاتها من السقوف التأشيرية للعام 2022، وعلى كافة الجهات الالتزام بتلك المخصصات المحددة وعدم تجاوزها، وعلى الوحدات مسئولية إعادة توزيع تلك المخصصات وفقا للأولويات وبنود الانفاق المرتبطة بتنفيذ تلك الأولويات.

ووجهت وزارة المالية باصدار الكتاب الدوري بشأن القواعد والأسس والتعليمات بشأن إعداد مشاريع الموازنات للسنة المالية 2022، وتنفيذ سياسات مالية كفيلة بحشد وتنمية الموارد وتفعيل اجهزة الضبط والرقابة المالية وترشيد النفقات.

وأكدت اللجنة العليا للموازنات على إعادة النظر في إعانة العجز الجاري للوحدات الاقتصادية المعانة، وخفضه تدريجيا، و ايقاف عمليات التوسع في الهياكل التنظيمية، أو استحداث وحدات أو هيئات جديدة، إضافة إلى إعادة النظر في نفقات السفارات والملحقيات بالخارج وترشيدها في ضوء المصلحة العامة.

وشددت على تطبيق قرارات مجلس الوزراء بشأن الموائمة بين تدفق الموارد وحدود النفقات، ووقف المشاريع الجديدة ، والاقتصار على الإنفاق على المشاريع الجديدة ذات التمويل المشترك (محلي واجنبي)، وكذا المشاريع قيد التنفيذ ذات التمويل المحلي وعلى وجه الخصوص تلك المشاريع التي تساهم في خلق قيمة مضافة صافية وعائد مجز على المستويين الجزئي والكلي.

وأثنت اللجنة العليا للموازنات على الجهود التي بذلتها وزارة المالية ومختلف الوزارات والجهات المعنية ذات العلاقة واللجنة الفنية في اعداد مشروع الإطار العام والسقوف التاشيرية للموازنة العامة للدولة للعام 2022. مؤكدة على استيعاب الملاحظات والمقترحات المقدمة عليها.

وجدد رئيس الوزراء رئيس اللجنة، التاكيد على ضرورة أن تُبنى الموازنة العامة على أسس وتقديرات واقعية،

المالية تكرم الموظفات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة

كرم وزير المالية سالم بن بريك، بالعاصمة المؤقتة عدن، موظفات الوزارة بمناسبة العالمي للمرأة الذي يصادف 8 مارس من كل عام.

وأكد الوزير بن بريك، الحرص على إيلاء المرأة كل الرعاية والاهتمام..مشيراً إلى أن المرأة هي نصف المجتمع وهي الأم والأخت والابنة والزميلة ولها أدوار كبيرة إلى جانب أخيها الرجل في مختلف مجالات الحياة.

وأشاد بأدوار الموظفات بمختلف قطاعات وإدارات وزارة المالية، وبصماتهن الجلية والواضحة على مستوى كافة تخصصات العمل .. داعياً إياهن لمضاعفة الجهود من أجل الإسهام بمواصلة تطوير العمل.

حضر التكريم نائب وزير المالية هاني وهاب، والوكلاء والوكلاء المساعدين ومدراء الإدارات والأقسام والموظفين في الوزارة.

ـــــقوف التاشيرية لموازنة 2022

تراعي الظروف الاستثنائية غير العادية التي تعيشها اليمن، واهمية التقيد بالمحددات التي نص عليها قرار تشكيل اللجنة العليا للموازنات، بما يضمن اعدد الموازنة بطرق سليمة تراعي الظروف الموضوعية القائمة.. مشيرا إلى أن اعداد الموازنة للسنة المالية الحالية مؤشرا حيويا على مضي الحكومة في الإصلاحات التي تنفذها وإفساح المجال أمام مرحلة جديدة من الانتظام وكذلك الانضباط المالي وفق قواعد واضحة للايراد والانفاق، ومكافحة الفساد.

ولفت الدكتور معين عبدالملك، إلى ضرورة اتخاذ اجراءات فاعلة وحاسمة لمعالجة اية اختلالات قائمة في الجوانب المالية سواء في الايرادات العامة أو الاستخدامات.. مؤكدا أن الحكومة ستلتزم باعلى درجات تعزيز النزاهة والمحافظة على المال العام والحد من الهدر ومحاربة جميع انواع الفساد المالي والإداري، وان الظروف الاستثنائية والصعبة التي تمر بها بلادنا والمعروفة للجميع لم تعد تحتمل وجود فساد من أي نوع كان.. وقال « ستكون اجراءاتنا حازمة وصارمة في هذا الامر، وستتعامل الحكومة وبتوجيهات من فخامة

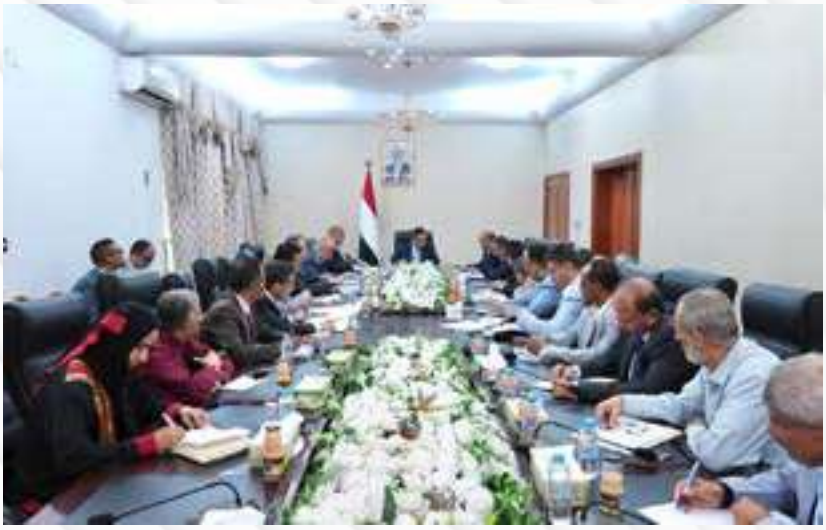

رئيس الجمهورية بتجرد كامل يراعي المصلحة الوطنية فقط وبعيدا عن أي اعتبارات أخرى".

وشدد رئيس الوزراء، على أن الحكومة لن تتوانى في اتخاذ كل الخطوات والإصلاحات اللازمة للعودة إلى الانتظام والانضباط المالي في مالية الدولة تأميناً للاستقرار المالي والنقدي وبما يسهم في انتظام عمل المؤسسات الدستورية وتعزيز حركة الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص.. مؤكدا على اهمية الارتقاء بمنهجية التعامل مع المالية العامة وادارتها، بما يضمن تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المحدودة المتاحة وتوجيهها للمجالات ذات الأولوية التي تمس حياة ومعيشة المواطنين وتساهم في تخفيف المعاناة القائمة جراء الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي منذ انقلابها على السلطة الشرعية أواخر العام 2014.

فنّدت مزاعم تستهدف الصرف عبر (كاك بنك)..

وزارة المالية تقر خطوات تصحيحية بشأن صرف المرتبات

قالت وزارة المالية « إن الحكومة أقرت خطوات تصحيحية بشأن صرف مرتبات موظفي القطاع العام المدني للأشهر القادمة في المحافظات المحررة".

وأضاف مصدر في الوزارة لوكالة الأنباء الرسمية (سبأ) « انه تم اعتماد صرف رواتب موظفي القطاع المدني (السلطة المركزية - السلطة المحلية) والأجهزة والهيئات المركزية العاملين في المناطق المحررة عبر بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، وفقا لبيانات الصرف المتضمنة أسماء المستفيدين الرباعية والرقم الوطني والمالي والمبلغ المحول لكل مستفيد".

وأوضح أن الحكومة ممثلة بوزارة المالية أبرمت اتفاقا مع كاك بنك، تضمنت صرف رواتب موظفي القطاع العام المدني بانتظام عبر نقاط صرف تابعة للبنك موزعة في المحافظات المحررة، مع التقيد بالتزام البنك بتسليم المستفيدين المرتبات بشخصهم يدا بيد بموجب أصل وثيقة إثبات شخصية كل مستفيد سارية المفعول، وكذا التزام البنك بتسليم المستفيدين من ورثة المتوفين بموجب الوثائق الرسمية القانونية سارية المفعول.

وأكد المصدر أن الاتفاقية تخضع لكافة أحكام القوانين واللوائح والقرارات والأنظمة الحكومية بما فيها قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات الصادرة من البنك المركزي اليمني ووزارة المالية ..

مؤكدا ترحيب وزارة المالية بأي بنك مركزه الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن ولديه الاستعداد والقدرة على تحمل مسؤولية صرف المرتبات بانتظام .. مطمئنا الموظفين المستفيدين بشأن استلام مرتباتهم بشكل منتظم، كون هذه الخطوات التصحيحية تم اتخاذها بموجب استيفاء الإجراءات الفنية والشروط القانونية اللازمة لصرف المرتبات عبر كاك بنك.

وفنّد مصدر مسؤول في الوزارة، إدعاءات ومزاعم الحملات الإعلامية التي تستهدف وزارة المالية والحكومة بخصوص صرف مرتبات موظفي الدولة عبر بنك (كاك بنك)، حيث تقف وراء تلك الحملات المشبوهة الجهات المتضررة من إقرار الحكومة لخطوات تصحيحية بشأن صرف مرتبات موظفي القطاع العام المدني للأشهر القادمة في المحافظات المحررة، عبر أحد البنوك الحكومية.

وأعرب المصدر ذاته في تصريح صحفي لوسائل الإعلام، عن أسفه الشديد لمدى عملية التضليل التي تسوّقها تلك الجهات، وذلك بهدف التأثير على العامة من موظفي القطاع العام، وبالتالي استمرار المصالح الخاصة لتلك الجهات التي تجني مبالغ طائلة تقدر بمئات الملايين من وراء بقاء صرف مرتبات الموظفين عبر شركات الصرافة المختلفة، علماً أن الكثير من الجهات المستفيدة كانت تقوم بنهب حقوق الموظفين المتوفين والمبتعثين الخ...

وأضاف المصدر: أن وزارة المالية قد عملت بالتنسيق مع البنك المركزي وسياسته النقدية والذي أوصى بمذكرة رسمية بتحويل مرتبات الموظفين وصرفها عبر البريد أو البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن، حيث وبذلت وزارة المالية جهودا كبيرة وواسعة ووضعت عدة اشتراطات فنية وقانونية، سبقت عملية إقرار صرف المرتبات عبر (كاك بنك)، لافتا إلى أن وزارة المالية وجهت مذكرات رسمية إلى البنوك والجهات الرسمية التي مقرها الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن، وتبين أن البنك الأهلي اليمني وكاك بنك هما البنكان الوحيدان اللذان مقرهما الرئيسي في عدن، كما أن الهيئة العامة للبريد لم تقم بنقل مقرها الرئيسي إلى عدن رسميا وفصل ارتباطها بشكل كلي عن هيئة البريد في صنعاء الخاضعة لميليشيا الحوثي الانقلابية بقوة السلاح.

وأكد المصدر في سياق تصريحه، أن كاك بنك تقدم لتوقيع الاتفاقية مع وزارة المالية دون غيره، والتي بدورها شددت على أهمية وضرورة مراعاة الالتزام بالشروط المحددة وأهمها صرف المرتبات للموظفين بانتظام، ووفقا لبيانات الصرف المتضمنة أسماء المستفيدين الرباعية والرقم الوطني والمالي والمبلغ المحول لكل مستفيد، وذلك عبر نقاط صرف تابعة للبنك موزعة في المحافظات المحررة، بحيث يتم تسليم المرتبات للمستفيدين بشخصهم يدا بيد بموجب أصل وثيقة إثبات شخصية كل مستفيد سارية المفعول، وكذا تسليم المستفيدين من ورثة المتوفين بموجب الوثائق الرسمية القانونية سارية المفعول، وفي حال مخالفة البنك لذلك وعدم انتظام صرف المرتبات، فان الوزارة لها الحق باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

وجدد المصدر، تأكيده حرص الحكومة على مواصلة هيئة البريد ممارسة كافة مهامها وأنشطتها من خلال تقديم خدماتها للمستفيدين منها، دون سحب أي خدمة تقدمها هيئة البريد للجمهور، منوها بأن الحكومة لديها توجه لتطوير البريد وبناء قدرات كوادره لمواكبة العمل وفقا لنظام شبكي حديث، خلال المرحلة القادمة، مجددا التأكيد على ترحيب وزارة المالية بأي بنك مركزه الرئيسي في العاصمة المؤقتة عدن ولديه الاستعداد والقدرة على تحمل مسؤولية صرف المرتبات بانتظام.

المالية تؤكد تطلع الحكومة لبرامج ومشاريع أوروبية لدعم تعافي الاقتصاد

أكد وزير المالية سالم بن بريك، تطلع الحكومة لتنفيذ الاتحاد الأوروبي العديد من البرامج والمشاريع في المجالين الاقتصادي والمالي للإسهام في تعافي الاقتصاد الوطني وتحسن العملة المحلية واستقرار أسعار السلع الأساسية وتحقيق التحسن الملحوظ في شتى الجوانب، بحيث يلمس المواطن أثره على صعيد الحياة يـة.

جاء ذلك خلال جلسة مباحثات يمنية - أوروبية، عُقدت في العاصمة الأردنية عمّان، وضمت وزيري التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، والمالية سالم صالح بن بريك مع القائم بأعمال سفير الاتحاد الأوروبي في اليمن ماريون ليلاسي وسفراء كل من المانيا

وهولندا والسويد، وجرى خلالها بحث تعزيز أوجه التعاون بين اليمن والاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات، وخاصة دعم التعافي الاقتصادي والموازنة العامة وبناء السلام وإعادة الإعمار.

وأشاد الوزير بن بريك، بإسهامات الاتحاد الأوروبي في دعم اليمن بمختلف مجالات وقطاعات الحياة والمشاريع الهامة والحيوية، كون الاتحاد الأوروبي يعد من الشركاء الأساسيين للحكومة.

مباحثات لتوفير المشتقات النفطية للسوق اليمنية من أرامكو

شهد مقر البرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن بالعاصمة السعودية الرياض، مباحثات رسمية بين شركة النفط اليمنية والبنك المركزي اليمني من جهة والبرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن من جهة أخرى.

حيث تركز النقاش بين الجانبين حول آلية التسهيل التي سيقدمها البرنامج السعودي لتنمية وإعادة إعمار اليمن وذلك عبر إنشاء صندوق مخصص لتسهيل تمويل استيراد المشتقات النفطية من شركة أرامكو تقدم بضمانة سيادية، وذلك لغرض توفير الاحتياجات المحلية في الجمهورية اليمنية من البنزين والديزل ووقود الطائرات وبأسعار منافسة.

هذا وقد ناقش المجتمعون آلية التسهيل وكافة التفاصيل المتعلقة به والتزامات كل طرف من أطراف التعاقد.

وقد عبر الجانب اليمني عن تقديره العالي للأشقاء في المملكة العربية السعودية على دعمهم الأخوي المستمر لأشقائهم في الجمهورية اليمنية خصوصاً في ظل هذه الظروف الصعبة والاستثنائية، وهو موقف المملكة الدائم والثابت تجاه أشقائها في اليمن وفي مختلف المراحل والظروف.

وقد تم الاتفاق على البدء بالخطوات العملية المستقبلية وقيام كل طرف بتنفيذ إجراءاته المحددة تمهيداً لتوقيع الاتفاق في القريب العاجل إن شاء الله.

ترأس الجانب اليمني الأخ عمار العولقي المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية وبحضور الأخ منصور راجح وكيل البنك المركزي، وترأس الجانب السعودي نيابة عن المشرف العام الأخ مازن بالخيل مسؤول الملف الاقتصادي بالبرنامج وبحضور الأخ/ سلمان الحزيمي مسؤول ملف المشتقات النفطية والإمداد بالبرنامج.

أسعار الصرف (المؤثرات والحلول) في ورشة عمل بعدن

نظمت الرابطة الاقتصادية بالعاصمة المؤقتة عدن، ورشة عمل بعنوان: أسعار الصرف في اليمن، العوامل والمؤثرات والحلول، برعاية بنك التسليف التعاوني الزراعي (كاك بنك).

وفي مستهل الورشة التي حضرها رئيس مجلس أدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي/ حاشد الهمداني، وعلي عاطف وكيل وزارة الصناعة .

ألقى / الدكتور / حسين البلعسي رئيس الرابطة الاقتصادية كلمة أكد فيها أهمية الورشة حول اسعار الصرف في اليمن، العوامل والمؤثرات والحلول معبرا عن شكره برعاية بنك التسليف التعاوني الزراعي كاك بنك» لهذه الفعالية وفي الخروج بنتائج إيجابية تساهم في الحد من تدهور العملة والحفاظ على استقرار اسعار العملة المحلية.

كما ألقى رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي «كاك بنك» حاشد الهمداني «كلمة أشار فيها إلى الأهمية التي اكتسبتها ورشة العمل في هذا الظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا في ظل الأزمة الاقتصادية التي نعيشها منذ اندلاع الحرب ٢٠١٥م وهو ما يحتم علينا جميعا التعاون لتحسين الوضع الاقتصادي من خلال المعالجة الحاسمة للحفاظ على قيمة العملة المحلية.

وقد قدمت في الورشة عدد من أوراق العمل العلمية وكانت الورقة الاولى مقدمة من الدكتورة / نهال علي عبده عكبور حول « التطور التاريخي لسعر صرف الريال اليمني والعوامل المؤثرة عليه والآفاق المستقبلية « فيما تناولت ورقة الدكتور/ يوسف سعيد أحمد «دور السياسات الاقتصادية في تعزيز الاستقرار النسبي لسعر الصرف « وتناولت ورقة الدكتورة / رجوان عبدالوهاب محمد» دور البنك المركزي اليمني في معالجة عدم استقرار أسعار الصرف» وتناولت الورقة الرابعة والأخيرة المقدمة من الدكتورة / بثينة عبدالله اسماعيل السقاف «آثار انهيار سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية على المجتمع" .

بعد ذلك فتح باب النقاش وقد أثريت اوراق العمل بالنقاشات المستفيضة والمقترحات والمداخلات الهامة من قبل الاكاديميين والمختصين والمهتمين بالشأن الاقتصادي .

وخرجت الورشة بعدد من التوصيات والنتائج المهمة أبرزها:

- الدعوة لوقف الحرب وإحلال السلام.
- العمل على حيادية الاقتصاد.
- توجيه سوق الصرف.
- الاهتمام بتحسين إيرادات الدولة وتوريدها للبنك المركزي.
- ترشيد الانفاق الحكومي.
- الاستمرار ببيع المزادات.
- تقديم دعم المانحين عن طريق البنك المركزي.
- التوقف عن طباعة العملة المحلية.
- تحويلات المغتربين للبنك المركزي.
- حتمية التنسيق بين الحكومة البنك المركزي.

حضر الورشة شكيب عليوة- نائب رئيس مجلس إدارة بنك التسليف التعاوني الزراعي وعدد من الاكاديميين والمختصين ورجال المال والأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصاد.

تعليق ديون اليمن لدى نادي باريس

أعلن نادي باريس للمقرضين الدوليين، موافقته على تمديد تعليق ديون اليمن، وهي خطوة متكررة من جانب النادي مع المقترضين المتعثرين. وأشار النادي إلى ضرورة التزام اليمن أيضا بالسعي للحصول من جميع دائنيه الرسميين الآخرين على معاملة لخدمة الدين تتماشى مع جدول الشروط المتفق عليه وملحقه.

ووفقا لأحدث البيانات المنشورة على منصة نادي باريس، فإن ديون اليمن لدى النادي وصلت إلى 1.683 مليار دولار بحلول نهاية ديسمبر/ كانون الأول من عام 2020.

ويعد الرقم زهيدا مقارنة بديون دول أخرى.ERTISING

وحسب المنصة، فإن أعضاء نادي باريس الذين يشاركون في إعادة تنظيم ديون الجمهورية اليمنية هم حكومات بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، إسبانيا، جمهورية كوريا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

ما هو نادي باريس؟.

تأسس نادي باريس في عام 1956. وهو مجموعة غير رسمية من الدائنين الرسميين يتمثل دوره في إيجاد حلول منسقة ومستدامة لصعوبات الدفع التي تواجهها البلدان المقترضة.

ويضم نادي باريس حاليا 22 عضوا دائما مانحا للقروض، ويمكن للدول الدائنة الأخرى المشاركة في اجتماعات التفاوض على أساس كل حالة على حدة بشرط استيفاء شروط معينة.

ويمكن دعوة ممثلي المؤسسات المالية الدولية أو البلدان الأخرى لحضور اجتماعات النادي بصفة مراقب. وتنقسم ديون نادي باريس إلى مساعدات تنموية رسمية، وديون غير تنموية.

وزير المالية يفتتح مركز التدريب الجمركي (ctc) في عدن

افتتح وزير المالية سالم بن بريك، مركز التدريب الجمركي (ctc) بديوان رئاسة مصلحة الجمارك في العاصمة المؤقتة عدن، بدعم من برنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش (ERLP) التابع لمشروع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

وأشاد الوزير بن بريك، بأهمية المركز التدريبي الجمركي في بناء القدرات ألفنية لكوادر الجمارك لما من شأنه الارتقاء بمستوى أداء العمل الجمركي..

مشدداً على أهمية الاستفادة من المركز التدريبي واستدامة برامج التأهيل والتدريب وعكسها وتطبيقها على صعيد الواقع العملي.

من جانبه ثمن رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، الدعم المقدم من برنامج الانتعاش الاقتصادي لتعزيز عمل الجمارك، والمساهمة بتنفيذ خطط المصلحة وتعزيز الإيرادات الجمركية.

من جهته أشار ممثل برنامج الانتعاش الاقتصادي وسبل العيش عبدالوهاب العودي، إلى أن هذا الدعم يهدف لتعزيز قدرات مصلحة الجمارك بتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتحقيق أهدافها بمهارة واحترافية، وعلى رأسها تسهيل التجارة وتعزيز الامتثال التجاري.

المالية تبحث مع ممثل النرويج دعم القطاعين المالي والاقتصادي

بحثت قيادة وزارة المالية، بالعاصمة المؤقتة عدن، مع ممثل مملكة النرويج الخاص في اليمن كرستي ترومسدال، والوفد المرافق لها، إمكانية تقديم الدعم لتعزيز نظام الإدارة المالية وبناء قدرات وزارة المالية، والمساهمة في التغلب على مختلف تحديات القطاعين المالي والاقتصادي، والعمل على تحسين الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين.

وتطرقت قيادة وزارة المالية في اللقاء الذي ضم نائب وزير المالية هاني وهاب، ووكيلا الوزارة لقطاع الإيرادات ناجي جابر، وقطاع الموازنة مختار الشريحي، وعدد من المعنيين، إلى الجهود المبذولة من جانب قيادة وزارة المالية ممثلة بالوزير سالم بن بريك، في مواجهة وتجاوز التحديات التي تواجهها الوزارة وتحقيق أولوياتها خلال المرحلتين الراهنة والقادمة، إضافة إلى مناقشة مستجدات وتطورات الأوضاع العامة في اليمن ومدى إنعكاسات تلك الأوضاع على الجوانب المالية والاقتصادية، وعملية الانتقال من تقديم المساعدات الإغاثية إلى التنموية وألفنية وبناء القدرات.

واستعرض نائب وزير المالية، الوضع العام لوزارة المالية ومستوى الدعم ألفني المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عبر منظمة براجما، وصندوق النقد الدولي عبر الميتاك والاتحاد الأوروبي..معرباً عن تطلع الحكومة ووزارة المالية إلى تقديم المزيد من مختلف أوجه الدعم ومنها الدعم ألفني للمساعدة في بناء القدرات وتعزيز الأنظمة المعلوماتية.

من جانبه أشار وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات، إلى أن أولويات إنفاق وزارة المالية تركز على الجوانب التشغيلية خصوصاً في قطاعات الصحة والتعليم العالي وصرف مرتبات منتسبيها في مختلف مناطق ومحافظات الجمهورية، والتي اصطدمت بعرقلة استمرار الصرف لهم نتيجة تعنت مليشيا الحوثي الانقلابية بمناطق سيطرتها من خلال منع تداول العملة الوطنية وفرض رسوم باهظة على عملية تحويل المرتبات، إضافة إلى تركيز الوزارة على استمرار صرف مرتبات عدد 30 ألف موظف نازح من مناطق الانقلابيين إلى المناطق المحررة.

أجرت قناة الشرق السعودية لقاءً تلفزيونياً مطولاً مع دولة رئيس الوزراء د. معين عبدالملك، تحدث فيه بكل صراحة وشفافية عن عدة ملفات شائكة لأول مرة، واضعا تصورات واضحة لرؤية الحكومة اليمنية لحل هذه الاشكاليات بمساعدة الأشقاء في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية .

كما تحدث د. معين في اللقاء المطول الذي تنشر مجلة (المالية) نصه الكامل عن مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية وعن الملف الإنساني والتقدمات العسكرية الأخيرة في الجبهات في مواجهة مليشيا الحوثي.

في لقاء دولة رئيس الوزراء د. معين عبدالملك مع قناة الشرق السعودية:

المحافظات التي خرجت عن سيطرة الحكومة جرى التعامل معها بشكل صارم

د. معين عبدالملك سعيد- رئيس مجلس الوزراء

بداية دكتور معين البعض يسأل: لماذا هذا التحرك والانتصار السريع في عملية حرية اليمن السعيد؟.

ذلك كله انعكاس لتوحيد الجهود، المشاكل كانت في الأعوام الماضية، انقسامات كثيرة، الكل يقاتل الحوثي ولديه شهداء ولديه قضية، لكن كانت هناك فرقة وانقسامات كبيرة، نستطيع أن نقول إن الثلاثة الأشهر الماضية كانت هناك نتائج لتوحيد هذه الجهود بقيادة المملكة العربية السعودية والتحالف العربي، كانت النتائج واضحة في شبوة العمالقة أبلوا بلاء حسناً وأدوار بطولية، الآن في حرض الحصار ليس فقط حصاراً لحرض بدأ تمشيط بعض الأحياء من المدينة، وقريبا إن شاء الله تكون حرض تحت السيطرة الحكومية الكاملة، ما حدث من نتائج هو تجسيد للمعنى الحقيقي لتوحيد الجهود، وهذا كان الأساس من اتفاق الرياض سنتكلم عن أواخر 2019 تم توقيع اتفاق الرياض وتأخر تشكيل الحكومة لمدة عام كامل في 2020 وكان عاماً صعباً اقتصادياً وكورونا وظروف صعبة، الحكومة عادت في بداية 2021، هجوم بالصواريخ عليها في البداية، مصاعب حتى مارس، ثم إعادة الانقسامات بشكل أو بآخر حتى سبتمبر، عودة الحكومة ورئيس الحكومة وإعادة تفعيل كثير من الأمور، كان خطاب فخامة الرئيس في ذكرى 26 سبتمبر و14 أكتوبر أيضا بادرة تم التقاطها من كثير من القوى، بادرت الحكومة بفتح قنوات مع الجميع، دعم الأشقاء، كل هذه عناصر ساهمت في تغيير المشهد بشكل دراماتيكي خلال الأشهر الماضية.

دكتور معين ما هو سبب سقوط بعض المديريات في شبوه بشكل سريع العام الماضي؟.

لإشكاليات عميقة، ما حدث كان نتيجة لتراكمات كبيرة جدا، المديريات كانت استراتيجية ومهمة وقريبة من حقول النفط، نعرف أن الحوثي تقريبا لعام ونصف يضغط على مأرب ، التضحيات كبيرة وصمود مأرب كان صموداً أسطورياً، ثم هجم واستحوذ على مديريات هامة واستراتيجية، لذلك كان الإحباط الذي تتحدث عنه لدى الشارع اليمني والمراقبين ولذلك اتخذت خطوات سريعة لاستعادة الزخم ومحاولة إعادة توحيد الجهود، لأن الخطر سيداهم الجميع، لا تستطيع قوى منفردة مجابهة الحوثي في اليمن من الضروري توحيد كل الجهود، هناك طيف واسع يمثل اليمنيين في كل الشرعية إن جاز لنا استخدام كل التعبير هي مظلة لكل القوى المناوئة، الدولة تتسع للجميع، طرح مفهوم الشرعية أنه لقوى معينة هذا لن يساعد، الدولة تتسع للجميع، هناك فرق بين التطابق والتفاهمات، صعب أن يتطابق الجميع في كثير من الآراء والتوجهات، لكن في إطار توحيد الجهود لمواجهة الحوثي كان هناك جهد بذل من سبتمبر وأكتوبر وحتى نوفمبر عكس التغير في المشهد، الانهيار كان يصاحبه انهيار اقتصادي، كانت إشكاليات

وتراكمات كبيرة لذلك كان حجم الإحباط كبيراً، فالأساس هو الانقسامات.

شاهدنا خلال العملية كل شخص يتحدث وكأنه هو المحرر، الجيش اليمني يقول نحن، وألوية العمالقة تقول نحن، لا يوجد هناك مظلة شرعية كاملة تقول الجيش اليمني أو الجيش الوطني اليمني هو الذي حرر، ما رأيك؟

السجالات لن تنتهي في هذا المجال، في موضوع شبوة كان واضح دور العمالقة وهو كان دورا غير عادي وبإسناد وبالتزام وهي ألوية مدربة ولديها التزام كامل ودخلت بمعنويات قوية غير مجهدة، عندها قدرة وقابلية واستطاعت تحرير أجزاء كبيرة واستعادة المديريات ولاحقا حريب، لذلك الموضوع الآن ليس تصدرا للمشهد بقدر ما هو تحمل جماعي للمسؤولية، خلافات أو مشاكل اليمنيين ستظل، هناك مشاكل من قبل عام 2011 وهناك مشاكل بعد 2011 وهناك مشاكل من قبل الحرب ومن بعد الحرب هذه إشكاليات في الواقع السياسي اليمني، هناك تجريف للحياة السياسية في اليمن عاد باتفاق الرياض، اتفاق الرياض المفترض أنه يكرس عودة السياسة وتلاحم كل القوى لأن الجميع ممثل داخل الحكومة، الحكومة في الأخير تمثل طيفا واسعا، تقريبا هي الآن الجسد التوافقي الذي يشكل جميع القوى، واستطعنا الحفاظ على ذلك في تفاهم كبير داخل الحكومة، في المقابل في الجانب العسكري هناك قوى تشكلت لها استحقاقات، قاومت قاتلت ولديها شهداء، قادة استشهدوا من كل القوى، لذلك الموضوع ليس سجالات ليس استئثار بمن انتصر، في كل مكان معروف من انتصر ومن تقدم، في المحصلة النهائية أن يتقدم الجميع لأن الحوثي استنزف الكثير من قواه أوهم مناصريه بالاستحواذ على مناطق معينة للثروات، ونحن نعلم أنه لا يصرف أي شيء ولا ينفق أي شيء في أي قطاعات، فاليمنيون يعانون في صنعاء والمناطق الأخرى التي تحت سيطرته، انكساره في كل هذه الأمور لأن كل ما دفعوه للسيطرة على مأرب والمناطق الشرقية وشبوة كله ذهب مع الريح، الآن مرحلة جديدة فموضوع السجالات وكيفية نسب الانتصارات ليس هو المحك الآن، المحك أن الجميع يتوحد ويتحرك الجميع باتجاه هدف واحد.

هل يمكن أن تكون صنعاء ضمن المخطط العسكري القادم أم أنكم ستقولون سنحرر بعض المديريات المهمة ونترك صنعاء بمن فيها؟

دولة رئيس الوزراء: لن تتعافى اليمن إلا بتعافي البلاد بأكملها بما فيها صنعاء، لذلك التوجه لصنعاء يظل هو التوجه الرئيسي، سيطرة الحوثي على صنعاء مكنهم من السيطرة على كل الأجهزة المركزية وعلى جوانب لها علاقة بالاقتصاد وبإدارة الدولة، علينا أن نعلم أن كل اليمنيين الذين يعانون في صنعاء هم يعانون بسبب الميليشيات، لم تكن هذه حال اليمنيين قبل اقتحام صنعاء في سبتمبر 2014 فهذا الموضوع حتمي، حتى نتوجه إلى صنعاء لا بد من مواجهة أوجه القصور، لا بد من تقييم من فترة إلى أخرى، هناك إخفاقات حدثت يجب تقييمها، يجب إعادة تعبئة الناس وحشدهم مجددا، الإطار السياسي الذي يدعم كل هذه الجهود العسكرية مهم خلال المرحلة القادمة، فهذه التقدمات مهم أن تستمر، مهم أن يستمر استعادة الزخم، استعادة الزخم مهم وهذا الموضوع تحدثت عنه في سبتمبر العام الماضي وأكتوبر، ونراه يتحقق الآن على الأرض، مهم الاستمرار فيه.

هناك حديث لك مؤخراً قلت إن هناك انعكاس إيجابي كبير جداً وملحوظ وسيشاهده الجميع بما تحقق من انتصارات، ما هو هذا الانعكاس الإيجابي الذي يقصده رئيس الوزراء اليمني معين عبدالملك؟.

انعكاس على كل مناحي الحياة، الاقتصاد جانب منها، المعركة التي يخوضها اليمنيون ليست معركة داخلية، ليس نزاعا بين فرقاء يمنيين، نحن نعلم آثار هذا النزاع على الجوار، تهديد الممرات الدولية، لاحقا في الاستهدافات المستمرة للأعيان المدنية في المملكة ومؤخرا في الإمارات، فإذن الحرب لها بعد مختلف، الإحباط الذي أصاب اليمنيين خلال سبع سنوات، معيشتهم تتدهور، الخدمات تتدهور، يرون فرقاء سياسيين وخطابا سياسيا متضاربا بشكل كبير جدا، نزاعات، إذن الانتصارات أعادت التوجه الوطني مجددا وهذا انعكس على الشارع وهذا الموضوع تحسه في

عـدن في المـكلا في مـأرب في كل المحافظـات، هـذا مـا يعكـس داخليـا لأي زائـر وأي صحفـي أو إعلامـي مـن الخـارج ناهيـك عـن اليمنيـين أنفسـهم.

جميل، ولذا أتحدث عن حزب الإصلاح، الحـزب هـو مكـون مـن المكونـات اليمنيـة أعلـن الحـزب أنـه لا علاقـة لـه بجماعـة الإخـوان المسـلمين ولا بالتنظيـم الـدولي، ولكـن هنـاك مـن يتحـدث عـن أن تحـركات الشرعيـة تحـركات الجيـش الوطنـي تحديـدا لا يمكـن أن تنفـك تحـت غطـاء الإخـوان المسـلمين والإصـلاح، هـل هـذا صحيـح أم لا؟.

في الأخـير محكومـين بتوجهـات الدولـة بقيـادة فخامـة الرئيـس عبدربـه منصـور هـادي، الإصـلاح هنـاك مـن قاتـل وقـاوم وهنـاك حتـى إذا كان بعـض الأصـوات التـي خرجـت في أماكـن معينـة هـي لا تعبـر بشـكل حقيقـي عـن توجهـات مـن قاتـل وقـاوم عـلى الأرض سـواء كان مـن الإصـلاح أو مـن غـير الإصـلاح هـو معنـا في المعركـة، ولذلـك نقـل الصراعـات إلى صراعـات داخليـة قـد يؤثـر بشـكل كبـير، تحدثـت أنـا في المحـور السـابق أنـه مهـم تقييـم القصـور ونعلـم أيـن تكـون الإشـكالية لم تتـح تجانـس أكـبر في المكونـات أو في ترتيـب الشـق العسـكري والأمنـي وغيـره سـواء مـن كل القـوى ولا أتحـدث هنـا عـن قـوى بعينهـا، لأن هنـاك مـن يحـاول أن يبقـي بيـده كثـيرا مـن الأوراق، اسـتعادة هـذه الأمـور للدولـة وهـذا الموضـوع هـو دور الحكومـة التـي هـي ممثلـة مـن كل القـوى بمـا فيهـا الإصـلاح والمجلـس الانتقـالي والمؤتمـر الشـعبي العـام وبقيـة الأحـزاب الاشـتراكي وغـيره، كل هـذه القـوى ممثلـة داخـل الحكومـة ومهـم أن يكـون للحكومـة دور كبـير وفاعـل، هـذا الموضـوع لـن يعالَـج بسـهولة، هنـاك اسـتحقاقات هنـاك تراكـمات خـلال سـبع سـنوات، مهـم هنـا أيضـاً دور التحالـف العـربي لأنـه الداعـم الرئيسـي بالـذات في الجانـب العسـكري والأمنـي في إعـادة ترتيـب هـذه الأوضـاع وإعـادة ترتيـب هـذه الملفـات وإسـناد الحكومـة في ذلـك.

بعـض المحافظـين والمحافظـات كانـت جـزءا مـن الأزمـة الاقتصاديـة وألفسـاد المـالي بعـدم إرسـال وارداتهـا إلى البنـك المركـزي، كيـف تعاملتـم معهـا؟.

هنـاك فـرق بـين الحفـاظ عـلى التوافقـات وهـو مهـم بالـذات في المرحلـة التـي نحـن فيهـا، ولا أعـرف هـل هـذا الموضـوع ينظـر لـه عـلى أنـه ميـزة أو عيـب، لكـن دعنـي أكـون واضحـا وصريحـا هنـاك حـد أو خـط أحمـر لا يمكـن السـكوت عنـه في كثـير مـن الأمـور، ولذلـك كان هنـاك بعـض المحافظـات خرجـت تمامـا عـن سـيطرة الحكومـة وجـرى التعامـل معهـا بشـكل صـارم بمـا فيهـا اسـتخدام الجهـاز القضـائي والنيابـة وجهـاز الرقابـة والمحاسـبة.

اسـتغرق الأمـر بعـض الوقـت وأطلعـت فخامـة الرئيـس واتخـذ إجـراء لأحـد المحافظـين ومـا زال يسـتكمل هـذا الإجـراء، هنـاك محافظـات أخـرى جـرى إعادتهـا لأن مـا يحصـل مـن إشـكاليات سياسـية ودعنـا نكـون صريحـين عـدم الاسـتقرار السـياسي يؤثـر عـلى إعـادة مركـزة أو ترتيـب القـرار، نحـن لا نتحـدث عـن المركزيـة كـما كانـت ولكـن عـلى دور للحكومـة كتنظيـم وأنـا أكـون واضحـا أن هنـاك أطرافـا كثـيرة لا تريـد للحكومـة دورا قويـا، وعنـد اسـتعادة هـذا الـدور تتعـارض مـع شـبكات مصالـح كبـيرة في الحكومـة المركزيـة وفي المحافظـات، فلذلـك اسـتعيدت جـزء مـن هـذه المـوارد ولم تسـتعد بشـكل كامـل، هنـاك جبايـات خـارج القانـون، مؤخـرا كان هنـاك نقـاش والموضـوع ليـس صراعـا.

كيـف يـدار هـذا الموضـوع مـن قبـل الحكومـة ورئيـس الحكومـة مـع المحافظـين؟، هـو نقـاش حتـى المسـتقرة يحـدث هـذا الموضـوع دائمـا عـلى المـوارد، المـوارد المشـتركة والمـوارد المحليـة، إهـمال المـوارد المحليـة لصالـح المـوارد المركزيـة التـي هـي مفـترض أنهـا لـكل اليمـن، المنافـذ هـذه مهـم أنهـا تدخـل البضائـع لـكل المحافظـات وليـس لمحافظـة معينـة، لأنـك في الأخـير تخـدم 30 مليـون يمنـي، فهـذا النقـاش أدى إلى تطبيـق لقـرارات معينـة، نتائجـه كانـت جيـدة وهنـاك بعـض المحافظـين يحاولـون الخـروج عـن هـذا القـرار، وهنـاك تعامـل حـازم في كثـير مـن الحـالات.

مـن هـي هـذه الأطـراف التـي ترفـض الانصيـاع لقـرارات رئيـس الـوزراء والحكومـة اليمنيـة؟.

هنـاك أطـراف بنـت مصالـح بطريقـة أو بأخـرى عندمـا لم تكـن الحكومـة متواجـدة في فـترة مـن ألفـترات، إعـادة ترتيـب المالـية العامـة لم يكـن شـيئا هينـا خـلال المرحلـة الماضيـة، إعـادة ترتيـب ربمـا وضـع البنـك المركـزي، القـرارات المتخـذة أخـيرا، أنـا عـاصرت هـذه الأمـور عندمـا كنـت في الحكومـة مـن 2015 و2016 إلى الآن، هنـاك تغـيرات كبـيرة، وبنـاء للجهـاز الحكومـي، دعنـا نشـخص الوضـع، صنعـاء كان فيهـا معظـم أجهـزة الدولـة المركزيـة، كيـف يتـم بنـاء الأجهـزة بشـكل رشـيق وقـادر عـلى إدارة الوضـع الراهـن؟ هـذا مـا نحـاول الآن إعـادة ترتيبـه خـلال المرحلـة القادمـة، فـما حـدث خـلال ألفـترة الماضيـة أثـر وانعكـس بشـكل كبـير عـلى التـزام المحافظـات بذلـك، ترتيـب المالـية العامـة الآن وأعتقـد خـلال إعـداد الموازنـة القادمـة وترتيـب لجـان الموازنـة أعـاد ربـط كثـير مـن الأمـور والرقابـة عليهـا بـين السـلطة المركزيـة والمحافظـات، مـن يحـاول ذلـك هـي أطـراف داخليـة ومرتبطـة بأطـراف سياسـية متعـددة وليـس فقـط بطـرف معـين.

هنـاك حديـث ومـداولات ومطالبـات بإعـادة تصنيـف مليشـيا الحـوثي في قائمـة الارهـاب، مـا الـذي اسـتجد في هـذا الملـف وأنتـم أقـرب منـا لـه معلوماتيـا؟.

هـو إدراك متأخـر مـن الولايـات المتحـدة، موقـف الولايـات المتحـدة الآن ممتـاز وواضـح، لكـن في البدايـة أعطـوا مسـاحة لإخـراج الحوثيـين مـن هـذا التصنيـف، بالنسـبة لنـا كيمنيـين الأمـر واضـح الحوثيـين جماعـة إرهابيـة، وهـذا واضـح مـن الأفعـال التـي ارتكبـت بحـق الشـعب اليمنـي، لاحقـا يبـدو أن الإدارة الجديـدة

كان الأساس من اتفاق الرياض هو تجسيد للمعنى الحقيقي لتوحيد الجهود

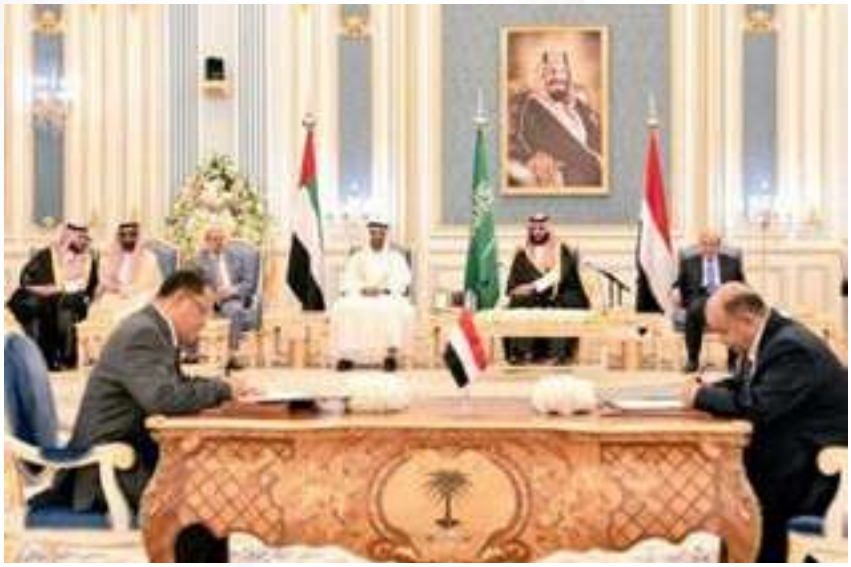

الأمريكية وهذا الموضوع أثر وأعطت مساحة ونوعا من التصالح مع إيران مع نظام متشدد في إيران، ولم يعطِ أي مساحة حقيقية للسلام في اليمن، في الأخير كما ذكرت النزاع ليس نزاعا يمنيا، أبعاده الإقليمية واضحة، التسليح وحجم الأسلحة والتدريب والحرس الثوري الإيراني وحزب الله والجميع يشترك في هذه المعركة ويرى المعركة ويتحدثون عن معركة مأرب أنها معركة وهذا الموضوع خلال العام الماضي، فإذن هذه التوجهات مع دور المبعوث الأمريكي وانخراط الأمريكيين في الملف بشكل كبير، فللأسف كان في البداية تساهل وضغط على الشركاء الإقليميين مع أن المفترض دعم الشركاء الإقليميين في مواجهة هذا الخطر، اليمن تتعرض إلى خطر أن تصبح منصة للتهديد الإقليمي باستخدام مسيرات والهجوم على الممرات الدولية وغيرها، هذا الموضوع أدرك متأخرا لكن مهم أن يتم الضغط لاستكمال ذلك، وموضوع الحفاظ على الجانب الإنساني كنا حريصين ألا يؤثر هذا التصنيف على أي جانب إنساني، هذا من مصالحنا جميعا الحفاظ أو تقليل الأثر الإنساني، لكن على جميع اليمنيين أن يدركوا أن ما يحدث بسبب الحوثيين وأفعالهم خلال المرحلة الماضية والتي للأسف تسببت بكارثة كبيرة جدا في ما يتعلق بمعدلات ألفقر وانخفاض التنمية الاجتماعية صحة وتعليم وكل هذه الجوانب التي تراكمت للأسف خلال السبعة السنوات الماضية.

لماذا يتم الحديث عن الجانب الإنساني إذا كان هناك أمر سيتخذ ضد الحوثي؟.

للأسف، بألفعل يستخدم الملف الإنساني وبشكل أثر بشكل كبير، حقيقة لو كانت استكملت القوات الحكومية لكان الوضع أفضل بكثير، زرعت الألغام والمدينة أصبحت بعد أن تدخل المجتمع الدولي وبضغوط غير عادية لاتفاق استوكهولم الذي كان من المفترض أن تكون الحديدة منطقة منزوعة السلاح منطقة آمنة، ميناء، جانب إنساني، كل ذلك لم يتحقق ولا 1% بعثة دولية وراء بعثة دولية وفي الأخير جرى تسويف، استخدام الورقة الإنسانية في موضوع الحديدة كان أحد النماذج على إشكالية كبيرة، ما نسيطر عليه حتى المنافذ التي تحت سيطرة الحكومة الأمور كلها مفتوحة في الحركة التجارية، نحن حريصون على ألا يكون هناك أي نوع من القيود، استخدام هذه الموانئ لتهريب السلاح وعسكرة وملشنة المجتمع وتجنيد الأطفال كل هذه جوانب لا يلتفتون إليها بشكل كبير، ولا تجري ضغوط كبيرة، حتى وقت الهجوم على مأرب القصف أصبح يستهدف مناطق مدنية واضحة، بيوت، أحياء سكنية، بصواريخ بالستية، والإدانات كانت خجولة، وهذا يوضح فارق في التعامل واستخدام الورقة الإنسانية في أوقات غير مناسبة لإيقاف تقدمات قد تساهم في الوصول إلى تسويات سياسية أو لحسم الكثير من الأمور بدلا من أن يبقى النزاع مستمرا بهذا الطول.

> **الأشقاء في المملكة والدول المانحة يريدون شفافية أكثر ونحن جاهزون للحوكمة**

لماذا لا يستسلم الحوثي للضغوط الدولية بينما وافقتم أنتم على المقترح الاممي في موضوع الناقلة صافر؟ .

في بعض الأمور تجري الضغوط بطريقة معينة ليس فقط على الحكومة، وهذا الموضوع الذي أثر بشكل أو بآخر، بالنسبة لليمنيين ليس لديهم ما يخسرون، نحن نعمل في بيئة صعبة، وضع صعب، لكن نؤمن بعدالة هذه القضية، لكن هذه الضغوط تأخذ أشكالا متعددة وفي الأخير نحن دولة وحكومة نختلف عن الميليشيات، الميليشيات ضاربة بعرض الحائط كل شيء، وللأسف هناك تساهل دولي بشكل كبير جدا في التعامل في كثير من الأمور مع الحوثيين، وهذا ما قاد إلى التصعيدات الأخيرة، الحوثيين اقتحموا السفارة الأمريكية في صنعاء وتمادوا، هذه الرسائل التي حاول الغرب أن يرسلها قوبلت بمستوى مختلف من التصعيد،

وكنا نتحدث بشكل واضح هذه الأمور ستقود إلى مزيد من التصعيد ولن تقود إلى التهدئة، الضغط على الحوثي هو الوسيلة الوحيدة للحلول في اليمن، غير ذلك سيبقى الملف مفتوحا وستبقى إيران داعمة بشكل كبير جدا وتسرب الأسلحة لتهديد دول الجوار.

أريد أن أسألك هل لقاء المبعوث الأممي هانس غروندبيرغ مع مفاوض الحوثيين في مسقط خلال الفترة الماضية، جاء بعد الانتصارات التي قمتم بها؟ هل هذا اللقاء جاء بمبادرة من الحوثيين خوفا من تقدمكم إلى مناطق أخرى؟.

هناك دروس سابقة ومستفادة، وما كان للحوثيين أن يتصلوا بالمبعوث لولا ما حدث على الميدان مؤخرا، الانتصارات التي حققتها العمالقة والانتصارات الأخرى في أماكن مختلفة هي التي جعلت الحوثيين يتواصلون مع المبعوث، وكانوا رافضين حتى لاستقباله في أي مكان، وهذا يوضح إلى أي مدى الحوثيين يحاولون استخدام هذه الورقة، هناك مبادرة سعودية أعلنت في بادئ الأمر، مبادرات كثيرة لفتح مطار صنعاء عبر محطات داخلية لإيقاف معاناة اليمنيين كلها قوبلت بالرفض وكان الحوثي يستخدم هذه الورقة للإيهام بأن هناك نوعا من الحصار، ثم ضرب بعرض الحائط كل هذه القضايا وركز على الضغط العسكري، الموضوع الآن إذا كان هناك من نية لأي نقاشات لا ترتبط تبقى الضغوط واضحة للحفاظ على ما تقدم وللضغط باتجاه صنعاء، هذا هو الأساس في المرحلة القادمة، نحن تكلمنا بشكل واضح الحوثي إذا عاد كيمني ونقول النزاع هذا ليس نزاعا يمني-يمني البعد الإقليمي واضح فيه، واضح كيف يتحدث الإيراني عن الحوثيين، تدخل التحالف العربي هو لاستعادة سيادة اليمنيين على قرارهم السياسي، أن تجتمع كل المكونات السياسية، اجتمعت في مؤتمر الرياض واحد، جامعة الدول العربية، مجلس التعاون الخليجي، هذه الملاذات الآمنة لليمنيين كي يستعيدوا دائما كل طروحات وأدبيات مجلس التعاون وجامعة الدول العربية أن يعود اليمنيون إلى الطاولة لنقاش حل يمني يمني، ما يحدث الآن أن إيران تستخدم اليمن كورقة رئيسية وليست ورقة مقايضة.

قلتم مرارا أن اتفاق استوكهولم يعتبر من الماضي لأن الحوثيين لم يلتزموا بتنفيذه.. هل هذه إشارة أو تصريح بأن الحديدة ستكون هدفا قادما بعد تحرير المديريات والمحافظات المحيطة بمأرب وبعد الانتصار في شبوة وبعد حصار حرض أم لا؟.

هي تصريحات واضحة وأنا تحدثت بشكل واضح أن كل ذرة من التراب اليمني هي مسرح لتحضيرات ليس فقط الحديدة، يكفي السنوات الماضية، مهم توحيد كل الجهود، ما استمر برغم السجالات التي تحدثنا عنها بداية اللقاء مهم أن يستمر، لن تستطيع قوى منفردة السيطرة أو قيادة المعركة، الجميع مشترك فيها، وعلينا أن نحل خلافاتنا كيمنيين، في الأخير من يعاني هو الشعب، عندنا إشكاليات كثيرة جدا في كل مناحي الحياة، وصعب أن تبقى الحرب بهذا الطول، فإذن كل ذرة من المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة هي مسرح دائما لعمليات وتحضيرات لاستعادتها بإذن الله.

دكتور.. هناك من يتساءل لماذا لا تصدرون بياناً ويصدر التحالف العربي بياناً بأن إتفاق استوكهولم لم يعد معمولا به وأن ميناء الحديدة يعتبر هدفا عسكريا في حال مواصلة الحوثيين لتهريب الأسلحة من خلاله؟.

لن يكون هناك خلال المرحلة القادمة هدوء أو ملاطفة، ويجري تحضير كل الملفات، وكل ما تحدثت عنه وغيره يجري دراسته وترتيبه، الآن يحتاج اليمنيون أن يستنهضوا قواهم في المرحلة القادمة، ما حدث أثر، وهناك دروس مستفادة، وأنا أعتبر استوكهولم أحد أهم هذه الدروس المستفادة، أي مرحلة قادمة يجب أن تبنى بشكل مختلف وأن يؤسس لها بشكل مختلف.

هل هناك انحياز أممي مع الحوثي ضد الشرعية أم لا؟.

بعض الدول تنظر من منظار ضيق ولا تدرك جوهر المشكلة اليمنية، البعض منهم تغير بشكل كبير جدا وأنا أتكلم عن دول أوروبية مهمة، تعدلت مواقفها خلال الأربع السنوات الماضية، وأنا أرصد هذا الموضوع من بداية عاصفة الحزم حتى الآن، كان هناك تغير في كثير من المواقف، في موضوع التوصية مع مجلس حقوق الإنسان لم يمدد للخبراء، هناك تفعيل للأدوات الوطنية، لجنة التحقيق في الانتهاكات الآن تقوم بعمل جيد وهناك دعم دولي لها، الحكومة كانت واضحة في كثير من الملفات بما فيها تقرير لجنة العقوبات إلى حد كبير يعمل بشكل كامل بتعاون كامل مع الحكومة ويشخص أشياء كثيرة جدا بما فيها دور الحوثيين في تهريب الأسلحة.

هناك تحسن في رؤية المجتمع الدولي للإشكال في اليمن، مقارنة بالسنوات الماضية هناك إدراك لطبيعة التهديد الإقليمي، الدعم الواضح من إيران بالمسيرات والأسلحة كان واضحا في تقرير لجنة العقوبات الأخير، حتى تحقيقهم في ما يتعلق بآثار الهجوم على مطار عدن وبقايا الصواريخ المسيرة المستخدمة، كل هذه الأمور أدلة واضحة على استخدام اليمن كمنصة للتهديد، فهناك تحسن بشكل كبير جدا بالذات من عدة دول أوروبية التي كانت بعيدة ومنظورها للأحداث في اليمن من زوايا خاطئة، لكن هناك دورا للدبلوماسية اليمنية مؤخرا، هناك عدد من الملفات جرى تفعيلها مؤخرا، دور الحكومة واستقرارها في عدن أثر بشكل كبير، هذه كلها عناصر يمكن البناء عليها خلال المرحلة القادمة.

حينما عدتم أو حاول جميع الوزراء

الانتصارات التي حققتها العمالقة جعلت الحوثيين يتواصلون مع المبعوث الأممي

العودة في طائرة واحدة العام الماضي قوبلتم بالصواريخ وهجوم عنيف ولا إنساني وهناك من اتهم الحوثي بالوقوف خلفه، أكثر من مرة صرحتم دكتور معين أن التحقيقات ما تزال جارية، هل هناك أن هناك أطرافا غير الحوثي كانت تقف خلف الهجوم أم النتائج ظهرت وتبين لكم أن الحوثي هو من هاجمكم؟.

تأكدت النتائج وليست في طور التحقيقات، كانت هناك محاولة من عدة دول لعرقلة هذه التحقيقات، تحدثنا مع لجنة العقوبات لرفع بعض مخلفات وبقايا الصواريخ..

من هي الدول؟ اسمح لي أن أقاطعك، من هي الدول التي عرقلت إذا أمكن تسمية دول؟.

دول معينة، لا نتحدث بأسماء هذه الدول الآن لكن هناك من يحاول عرقلة هذه التحقيقات حتى لا يبحثوا عن إدانة حقيقية أو واضحة للحوثيين، لأن الهجوم كان جرأة غير عادية بالهجوم على مطار مدني، ضحايا مدنيين، حتى كانت بالمصادفة طائرة للصليب الأحمر هناك وأصيب عدد واستشهد عدد، مدنيون كانوا داخل المطار، كان الهجوم في جرأة غير مسبوقة وتوضح الطبيعة الإرهابية لميليشيا الحوثيين، وهذا مستمر حتى بمحاولة التفجير الأخيرة لمحافظ عدن مع وزير الزراعة، والتفجير أيضا بالقرب من مطار عدن، كل هذه بصمات الحوثي واضحة فيها وهذه تحقيقات داخلية، لكن في ما يتعلق بمطار عدن خبير الأسلحة في لجنة العقوبات كان له نزول في فبراير العام الماضي تقريبا للتحقق من بقايا الهجوم الصاروخي على مطار عدن.

كانت هناك وديعة سعودية باثنين مليار دولار ومن ثم استهلكتم كثيرا منها، والآن هناك حديث عن وديعة قادمة ما بين السعودية ودول الخليج لليمن، ما هي الأوضاع الاقتصادية ما قصة هذه الوديعة ما قصة مكافحتكم للفساد فعلاً؟.

دعني أبدأ من موضوع تقرير لجنة العقوبات الذي أشار إلى موضوع شبهة غسيل الأموال والذي أخذ ضجة كبيرة وكان تقريبا في يناير من العام الماضي وأثر بشكل كبير جدا، وكانت المعلومات غير دقيقة وجرى نقاش ولجان وتحقيقات طويلة ومكثفة، تقرير لجنة العقوبات الأخيرة بفقرات واضحة تراجع عن ذلك بعد تحقيقات قام بها فريق لجنة الخبراء بعدما تحدثنا كحكومة معهم بشكل كامل، طبعا موضوع النفي لم يأخذ البعد الذي أخذته موضوع الضجة التي أحدثه التقرير، والموضوع يتعلق بدعم أسعار الغذاء خلال فترة معينة وسعر الصرف المقدم للتجار، وهذه القصة تم النقاش فيها بشكل كبير.

> **سيطرة الحوثي على صنعاء مكنته من الأجهزة المركزية والاقتصاد وإدارة الدولة**

إدارة الوديعة بشكل أفضل وحوكمة الوديعة القادمة محل نقاش حالي الآن بين البنك المركزي والمؤسسات المالية وبين الأشقاء في المملكة وحتى الأشقاء في الإمارات، لأن الدعم القادم هو دعم في إطار خليجي تقوده المملكة العربية السعودية بشكل كبير جدا وهذا كان أحد نتائج زيارتي للمملكة العربية السعودية ثم دولة الإمارات، وستكون هناك زيارات لعدد من الدول الخليجية.

فموضوع الدعم خلال المرحلة القادمة هناك مبلغ متبقٍ من الوديعة السعودية مع الوديعة القادمة والذي يجري نقاش حولها، قدمت أوراق، وخلال المرحلة القادمة سيجري الترتيب لهذا الدعم أو الحزمة الاقتصادية، الموضوع هذا مهم لأنه لم يكن هناك غطاء من النقد الأجنبي خلال المرحلة الماضية الذي استهلكناه خلال سبع سنوات كان الدعم الوحيد المباشر للحكومة هو وديعة الاثنين مليار، استهلكنا منها مليار و800، وهذا الموضوع ساهم في استقرار سعر الصرف لأن الوضع كان صعبا في 2018 عندما بدأت عملي كرئيس للحكومة واستقر في 2019 وجزء من 2020.

هناك حزمة إصلاحات غير راضين عنها بالكامل لكن شيئا تحقق وبدأنا نعمل عليه تدريجيا، وكلما تستقر الحكومة كلما تتعزز هذه الإصلاحات، الأشقاء في المملكة وفي الدول المانحة يريدون شفافية أكثر ونحن جاهزين لحوكمة وتكلمنا معهم، وهناك نقاش مثمر وجيد في كثير من النقاط للوصول لآليات أكثر صرامة في ذلك، كحكومة نؤيد كل هذه الإجراءات التي تعزز من الحوكمة والشفافية لأن إمكاناتنا ضعيفة، اليمن فيه موارد وأيضا الاستثمارات مفتوحة، الاستثمارات المشتركة تساعدنا في أن نستغل ما يوجد لدى اليمن من بعض الثروات الطبيعية أو غيرها من مصادر للطاقة، لا نستطيع الآن بأي نفقات رأسمالية أن نقيم استثمارات فيها.

المناطق التي يسيطر عليها الحوثي سعر الصرف وسعر العملة أفضل بكثير ومستقرة من المناطق التي تسيطر عليها الشرعية، ما رأيكم في ذلك؟.

صعب أن نتحدث بشكل واضح عن كل التفاصيل المعقدة لذلك، لكنه تضخم مكتوم عند مقارنة أسعار السلع سواء بأسعار الصرف، لأنهم عملوا انفصالا نقديا وقللوا من النقد وأبقوا على الطبعات المتهالكة.

نحن فعليا حاولنا مع البنك المركزي التقليل قدر الإمكان من الإصدار النقدي بحيث ألا يكون هناك تضخم والتغطية بالإصدار المكشوف، لكن الحوثيين بهذا القرار أثروا على شريحة واسعة، تحولت كثير من الأموال والسلع بمقارنة سعرها في مناطق سيطرة الحوثيين وسيطرة الحكومة لصالح سيطرة الحكومة سواء كانت غذائية أو وقود وغيره، ففي الأخير هو له بعد وجزء ظاهري لكن هناك تضخما مكتوما ويؤثر ويسحق المواطنين في مناطق سيطرة الحوثيين وهذا ما نحرص عليه ألا تصل هذه المعاناة، نحن نستهدف في معركتنا الحوثيين كميليشيات أو كقادة، لكن لا ينبغي أن تؤثر بشكل أو بآخر على المواطنين، استخدام القبضة الحديدية في مناطق سيطرته أثر بشكل كبير وأثرت حتى بالسيطرة على كثير من المقدرات في مناطق الحوثيين كجبايات وتسخيرها للحرب، وهذا كان واضحا في تقرير لجنة العقوبات الأخير.

هناك حديث عن كيف دخل حسن إيرلو إلى اليمن؟.

هو ضابط من الحرس الثوري وهو جزء من منظومة التوجيه الإيرانية داخل البلاد، واستخدم هذا النفوذ حتى

لإقصاء كل القيادات الحوثية التي لها طابع محلي أكثر ولا تميل وهذا بكثير من المؤشرات والمعلومات من داخل مناطق سيطرة الحوثيين لتكريس نهج قيادات أكثر قربا من الحرس الثوري، عدد من الروايات حول دخوله، لكن بطريقة غير مشروعة، ما هي الطائرة التي أقلته أو دخل بطرق غير مشروعة عبر البحر أو غيره، لا توجد رواية حقيقية كيف دخل، نحن لا نسميه خبيرا، هو خبير عسكري دخل إلى اليمن وواضح الدور الذي قام به.

هل خاطبتم يا سعادة رئيس الوزراء دولا مثل لبنان والعراق بالحرص على عدم إرسال خبراء وهل تم إرسال أسماء لأشخاص تم القبض عليهم سابقا؟.

هناك تحرك عبر وزارة الخارجية في هذه المخاطبات كلها سواء في موضوع إيرلو أو الخبراء الذين يرسلون من دول معينة، حريصون على استكمال هذه الأمور وتمر عبر قنواتها الرسمية.

هناك حديث ومعلومات عن عشرات الخبراء إما من حزب الله أو بعض عناصر الحشد الشعبي التي تواجدت مع الحوثيين في بعض مناطق الصراع، هل هؤلاء ما زالوا دعنا نقول في الأسر أم تم تسليمهم وتبادلهم مع الحوثيين في عمليات تبادل أسرى؟.

لم يجر تبادل في هذا النطاق، لكن بعضهم لدى جهات مختصة وبعضهم أعلنت من الطرف الآخر يعني أعلنت من قبل ميليشياتهم في هذه الدول أنهم قضوا نحبهم في اليمن، ولكن هناك كثيرا منهم أعلن أنهم قُتِلوا خلال المواجهات في اليمن ويفتخرون بذلك، وهذا دليل على مدى تدخل هذه الميليشيات الإقليمية كذراع لإيران في الملف اليمني.

أريد أن أسأل عن موضوع صادرات النفط والية استيراد الوقود وتسويقه محلياً..

صادرات النفط الخام تباع عن طريق لجنة مقررة من مجلس الوزراء لجنة تسويق النفط الخام، هذا الموضوع حكر على الدولة ويشترى من جهات دولية بمناقصات شفافة، كل ما نبيعه لا يتعدى المليار دولار في السنة وهذا رقم غير كبير لأن إنتاج اليمن تضاءل لحدود 50 و60 ألف برميل، نخطط أن يتجاوز الـ 100 ألف برميل.

وبالنسبة للمشتقات النفطية الذي كان فيه احتكار في استيرادها لبعض الموردين، جرى كسر الاحتكار لكن هناك إشكالية في التنظيم الآن، وهذا مثار للجدل يدور حاليا في موضوع المشتقات النفطية في موضوع تنظيم بيع المشتقات النفطية والتسويق عبر شركات النفط ودور القطاع الخاص نحن حريصون على القطاع الخاص لكن بشفافية بأن تكون هناك فرص متساوية للجميع، عقد نمطي واضح، آلية للتوريد، وهناك نقاش مع أشقائنا في المملكة وعدد من الدول في موضوع التسييل النفطي عبر مؤسسات الدولة لتفعيل دور المصافي وشركة النفط، ضعف دور الدولة أدى إلى تغول في مصافي عدن تغول في قطاع تسويق النفط وأنشأ مراكز قوى بعضها مرتبطة بمحافظين وبعضها مرتبطة بقوى سياسية، يعني ليس طرفا واحدا، لكن الآن على الأقل ليست محتكرة ومهم إعادة تنظيمها وهذا جزء من الإصلاحات الهامة التي نسعى لترتيبها خلال المرحلة الماضية لأنها أثرت بشكل كبير جدا على طلب العملة وبطريقة شفافة للجميع بحيث أنه توزع هذه المشتقات لكل أنحاء اليمن بحيث يعرف كيف يتم طلب العملة لأنها قد تكون جزءا من غسيل الأموال أو نقل الأموال بطريقة غير شرعية.

لذلك هناك قرار رقم 75 الذي عملته الحكومة كان مهما، لأن جزءا من التمويلات التي كانت تصل إلى الحوثيين كانت تصل عبر واردات المشتقات النفطية، وكانت هناك شركات تدفع في الخارج ثم تباع في الداخل جزء من التمويل، دوران رأس المال المتعلق بالمشتقات النفطية التي تباع للمواطن يجري رقابته بشكل كبير من المؤسسات المالية.

كيف ترد على من يقول إن الشرعية تدير منظومتها من فنادق في السعودية والإمارات؟.

هذا الموضوع تجاوزناه منذ وقت طويل، هي جزء من منظومة نقول أسطوانة مشروخة، كثير من الوزراء سكنوا مع عائلاتهم موجودين في الداخل ويعملون في ظروف أمنية صعبة ليس فقط في هذه الحكومة، لكن جزءا كبيرا من إعلام خارجي يخدم الحوثيين بطريقة أو بأخرى ويعطي مادة معينة أن الحكومة هذه بعيدة عن الناس بعيدة عن الشعب، التحديات التي نتكلم عنها صعبة، الإحباط لدى المواطنين لأنهم لم يروا تحسنا في معيشتهم.

نحن لا نتكلم عن إنجازات كبيرة، البلد في حالة حرب ولنكن واقعيين ولا ننفصل عن الواقع، لذلك أقصى طموحات الناس الآن بسيطة في ما يتعلق بتحسين الخدمات، هناك إشكاليات في الغاز الطبيعي أو الغاز المنزلي، هناك إشكاليات في الوقود، صمود اليمنيين خلال هذه السنوات صمود أسطوري، هذا المصطلح الذي ذكرته هو عبارة لإبقاء شرخ كبير جدا أو أن الحكومة هذه غير قريبة من الناس والمواطنين، التحديات صعبة، التهديدات تطال كل مسؤولي الدولة لكنهم حريصون جميعهم أن يتواجدوا ويعملوا في ظرف صعب وغير عادي، لكن هذا جزءا من منظومة تكرس صورة معينة بحيث يفقد الأمل في أي منظومة حكومية، نحن نقول في اليمن (الدولة حتى ولو كانت رماد) معناه أن الحاجة إلى الدولة والمؤسسات هي الحاجة الرئيسية، الأمل الذي يمكن أن يصلح لليمنيين معيشتهم هو استعادة دور مؤسسات الدولة واستعادة المنظومة، هذا الموضوع يهم التاجر ويهم المواطن البسيط ويهم المزارع ويهم كل قطاعات الدولة.

متى تتوقع عودة الرئيس اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن أو إلى العاصمة صنعاء؟.

ليس ببعيد، الحكومة عادت، كثير من قيادات الدولة عادوا، جزء كبير من القيادات السياسية للأسف مشتت في عدد من العواصم وهذا يؤثر على الحياة السياسية في اليمن، تواجد الحكومة بشكل كامل ومستمر وتطبيع الأوضاع، يمكن يرتبط الموضوع باستكمال جوانب معينة في اتفاق الرياض أو غيره، لكن ليس الأمر ببعيد.

تصحيح آلية صرف المرتبات.. خطوة مهمة

ماجد الداعري

يتجاهل الكثير من المتذمرين والمتضررين من الخطوة الحكومية التصحيحية لآلية صرف مرتبات موظفي المؤسسات الحكومية عبر بنوك الدولة وفقا لأولويات الصرف القانونية بدلا من شركات الصرافة والجهات المتورطة بجرائم المضاربة والتلاعب بأسعار صرف العملة المحلية، يتجاهلون اولا أن «كاك بنك» الذي تأسس وفقا للقرار الجمهوري رقم ٣٢ لعام ١٩٨٢ نتيجة اندماج كل من بنك التسليف الزراعي 1975م وبنك التعاون الأهلي للتطوير 1979.

وتكوين بنك التسليف التعاوني والزراعي كاك بنك كبنك مملوك للدولة مائة بالمائة ويخضع لإشراف دوري مباشر من البنك المركزي في عدن، ويزوره مفتشيه باستمرار للإطلاع على سلامة كافة الانشطة المصرفية لادرته العامة المستقلة بعدن.

ولا يسمح قانون انشاء البنك بدخول أي مساهمين في رأس ماله أو شراء أسهم في ملكيته العائدة حصرا لمؤسسات حكومية تحتل فيها وزارة المالية ثاني أكبر المساهمين الحكوميين في رأس مال البنك بواقع ٣٣ بالمائة بعد صندوق التشجيع الزراعي والسمكي الذي يمتلك اكثر من ٤٠ بالمائة من رأس ماله.

ويحاول الرافضون لخطوة الحكومة التصحيحية، التحجج بأسئلة عقيمة عن سبب اختيار كاك بنك لصرف المرتبات بدلا من هيئة البريد التي ماتزال إدارتها العامة بيد المليشيات الحوثية بصنعاء أو البنك الأهلي الحكومي أيضا المستقل اداريا بعدن ووفق مقترح محافظ البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، الموجه إلى وزارة المالية بصرف مرتبات موظفي أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة بالمناطق المحررة، عبر البريد أو البنوك الحكومية.

ويجهل البعض أن اختيار بنك التسليف التعاوني والزراعي لتنفيذ مهمة صرف المرتبات، بعمولة رمزية لا تغري اي بنك للمنافسة عليها، جاء كتكليف الزامي لكاك بنك، بحكم انتشاره ووكلائه بعموم المحافظات وحداثة نظامه المصرفي وتجربته وخبرته السابقة في صرف المرتبات، وعدم تقدم البنك الأهلي بأي عرض للقيام بالمهمة، إذا ما افترضنا أنه جاهز ولديه نظاما مصرفيا يمكنه من القيام بالمهمة في مختلف المناطق اليمنية المحررة

حيث من صلب صلاحية وزير المالية اختيار الجهة القادرة على تنفيذ المهمة، كون ذلك يأتي من صلب مهامه القانونية واختصاصاته الحكومية، كجهة تنفيذية في صرف المرتبات ولا دخل لأي جهة أو سلطة أخرى في ذلك.

وعليه فإن من الطبيعي أن تتكالب كل الجهات المتضررة من توجه الحكومة نحو تصحيح آلية صرف المرتبات وايقاف شركات الصرافة من التلاعب بها واستخدام سيولتها في المضاربة بالعملة قبل صرفها للموظفين دون أولويات صرف قانونية، كون ذلك سيسهم في التخفيف من المضاربات والتلاعب بسعر صرف العملة ويعيد إلى خزينة الدولة مبالغ مالية كبيرة هي في أمس الحاجة إليها للإيفاء بالتزامات الدولة بدلا من تسليمها دون وجه حق قانوني إلى من لا يستحقونها خارج البلاد دون عذر أو بعيدا عن مزاولة اعمالهم.

ولأن كاك بنك الحكومي يخضع للدولة وبنكها المركزي بعدن فإن من السهولة على الحكومة محاسبته على اي تقصير ومن حق وزارة المالية سحب مهمة صرف المرتبات في حال مخالفته لآلية الدولة الموضحة بشروط اتفاقية الصرف الموقعة مع إدارته العامة بعدن، وتسليم المهمة لأي جهة تراها مناسبة واهلا للقيام بالمهمة.

> **من صلب صلاحية وزير المالية اختيار الجهة القادرة على تنفيذ المهمة، كون ذلك يأتي من صلب مهامه القانونية واختصاصاته الحكومية**

دعم إقليمي ودولي لاصلاحات الحكومة وتحقيق السلام

المالية/ فاروق عبدالسلام

تبذل جهات رسمية إقليمية ودولية وأممية، حاليا، جهودا حثيثة لمساندة الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات المتشعبة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية والتنموية، والتوصل إلى صيغة مشتركة لإحلال السلام الشامل والدائم، وتلبية احتياجات مختلف فئات وشرائح المجتمع وتحسين مستويات المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية والتخفيف من حِدة المعاناة الإنسانية المتفاقمة نتيجة الحرب.

وتفيد المؤشرات والتوقعات الاقتصادية ذات الصلة بالمشهد اليمني، بأن حرب مليشيا الحوثي الانقلابية الإيرانية الإرهابية التي تدخل عامها الثامن، كبدت البلاد خسائر اقتصادية باهظة تجاوزت 126 مليار دولار، كما بات بسبب الحرب نحو 17 مليون نسمة يفتقرون للأمن الغذائي، إضافة إلى تسبب الحرب أيضا بفقدان ثلث مليون مواطن لحياتهم بشكل مباشر وغير مباشر، وبالتالي فان التقديرات تشير إلى أن أكثر من 20 مليون شخص باتوا بحاجة للمساعدة الإنسانية، وأكثر من 8 ملايين طفل للتعليم.

حل الأزمة

\وإزاء ذلك فان مختلف الرؤى والمواقف أجمعت على أنه لا سبيل أمام حل الأزمة في اليمن، سوا التأكيد على أن حل الأزمة الإنسانية في اليمن يكمن في إيقاف الحرب والانتقال إلى مسار سياسي شامل للسلام، وتقديم المساعدات في مختلف المجالات ولا سيّما الإغاثية والإنسانية والتنموية.

وهو ما تجسد ويتجسد يوما تلو آخر من خلال إقامة الحدث رفيع المستوى الذي استضافته الأمم المتحدة والسويد وسويسرا، منتصف شهر مارس 2022م، لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2022م، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ورئيس الاتحاد السويسري وزير الخارجية اجنازيو كاسيس، ووزيرة خارجية مملكة السويد آن ليند لي، ووزير الخارجية الأمريكي انطوني بلينكن، إضافة إلى انطلاق مشاورات يمنية - يمنية في العاصمة السعودية الرياض، وذلك خلال الفترة من 29 مارس حتى 7 ابريل الجاري، تلبية لدعوة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بدعم ورعاية دولية وأممية.

وكانت الحكومة بذلت جهودا منذ مطلع العام الماضي في مسار الإصلاحات خاصة في البنك المركزي وفي المالية العامة للدولة بدعم من فخامة رئيس الجمهورية، حيث ساهمت تلك الإصلاحات بكبح تراجع العملة الوطنية واستعادتها لما يُقارب ٣٠ بالمائة من قيمتها، وتخفيض مستوى التضخم في أسعار المواد الأساسية، كما حققت هذه الإصلاحات ارتفاعا في الإيرادات بواقع ٤٧ بالمائة وتخفيض عجز الموازنة إلى ٣٠ بالمائة في عام ٢٠٢١، بعد أن تجاوز ٥٤ بالمائة في العام ٢٠٢٠، وهي إصلاحات زادت من ثقة المواطن والقطاع التجاري والمجتمع الدولي بمؤسسات الدولة.

دعوة حكومية

وفي هذا السياق، دعا رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، أشقاء وأصدقاء اليمن وشركاء الحكومة في العمل الإنساني إلى وضع دعم الاستقرار الاقتصادي على رأس أولوياتهم، وأهمية انتهاج مسار أكثر استدامة في توظيف المساعدات الإنسانية وذلك بالشراكة مع مؤسسات الدولة، مؤكدا أن الدعم الإنساني الذي قدمه المانحون خلال الأعوام الماضية مثل نافذة أمل لليمنيين عامة، ووفرت الأموال التي تم رصدها مساعدات منقذة للحياة في مختلف مناطق اليمن، وضمان الحد الأدنى من الأمن الغذائي، وعدم انزلاق البلد إلى مجاعة كارثية، معربا عن تطلعه إلى استمرار وزيادة ذلك لأن أي تقليص لبرامج الدعم الحيوية سيضاعف من الضغوط والتحديات على المواطن اليمني.

جاء ذلك خلال كلمة رئيس الوزراء في الحدث رفيع المستوى الذي استضافته الأمم المتحدة والسويد وسويسرا، منتصف مارس، لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2022م، وأوضح الدكتور معين عبدالملك، أن المؤتمر السادس عالي المستوى لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن هذا العام يأتي في ظروف دولية بالغة التعقيد، بدأت تداعياتها تعصف بالعالم بشكل واضح خاصة في تنامي الأزمات الإنسانية حول العالم، ووضع حرج للأمن الغذائي وأسعار وإمدادات الوقود والنقل عالميا، مشيرا إلى أن وقع ذلك على اليمن سيكون اشد وطأة، حيث يواجه اليمنيون وبعد سبع سنوات من الحرب ظروفا معقدة تفوق قدراتهم لتجاوزها، ونفاذ قدراتهم المادية ومدخراتهم للصمود، ويعانون أساسا من ازمة اقتصادية خانقة سحقت قدراتهم الشرائية، وارتفعت معها مستويات الفقر والأزمة الإنسانية.

وقال "إننا في هذا المؤتمر واعتقد انكم تتفقون معي ليس لمجرد إلقاء الخطابات واستعراض الأرقام الكارثية لمأساة شعب فرضت عليه الحرب من قبل مليشيا انقلابية مسلحة وبدعم خارجي، بل لنختبر إنسانيتنا ونبرهن على تضامننا وإيصال رسالة طمأنة للشعب اليمني أن الأشقاء والأصدقاء من الدول والمنظمات المانحة وشركائنا لن يخذلوه"، مشيرا إلى أن تقييم الحكومة لجهود الأعمال الإغاثية

والإنسانية كان ومازال إيجابي، رغم وجود جوانب قصور واختلالات كثيرة ينبغي إصلاحها، وأهمية انتهاج مسار أكثر استدامة في توظيف المساعدات الإنسانية.

دعم استقرار الاقتصاد

كما دعا رئيس الوزراء، الأشقاء والأصدقاء وشركاء العمل الإنساني إلى أن يضعوا دعم الاستقرار الاقتصادي على رأس أولوياتهم، وقال "لا يخفى عليكم إن ارتفاع مستويات الفقر وزيادة فاتورة البرامج الإنسانية عن الأعوام السابقة يرجع بشكل أساس إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع التضخم، والأموال التي قدمتموها خلال الأعوام الماضية كان يمكن أن يكون لها أثر ونتائج أكبر في معالجة الأزمة الإنسانية، من خلال وضع آليات تساهم بها هذه التعهدات في تعزيز وحماية الاقتصاد، وهي مطالب نكررها بوضوح واستمرار، وأحد هذه الآليات هي مصارفة الأموال المقدمة من المانحين للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني للحفاظ على قيمة العملة مع ضمان أعلى مستويات الشفافية لكل الإجراءات المصاحبة"، وأعرب عن تطلعه بدعم المانحين إلى نهج مسار أكثر جرأة هذا العام لإعادة صرف مرتبات قطاعات خدمية مهمة مثل الصحة والتعليم وغيرها من القطاعات إضافة للمتقاعدين، وقال "قد يكون لدعم إعادة تصدير اليمن للغاز الطبيعي المسال دور كبير في ذلك، وبما يعزز الاستقرار النقدي والمالي وانعكاس ذلك على كل اليمنيين".

وأكد أنه لكي يصمد مسار هذه الإصلاحات ويكون لها أثر في تحسين معيشة المواطنين وتخفيف الأزمة الإنسانية لابد من دعم دولي لها، والدعم الاقتصادي المرافق هو أمر أكثر الحاحا وأشد ضرورة في ظل الأزمة العالمية القائمة، منوها بالأثر الملموس لمنحة المشتقات النفطية من الأشقاء في المملكة العربية السعودية في استقرار الخدمات وتخفيف أعباء المالية العامة، مجددا التأكيد على أن الحل للأزمة الإنسانية يكمن في إيقاف الحرب والانتقال إلى مسار سياسي شامل للسلام، لافتا إلى أن آثار الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي كارثية في كل المستويات، والتقييمات الدولية تتحدث عن ثلث مليون مواطن فقدوا حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر، و ١٧ مليون يفتقرون للأمن الغذائي، وخسائر اقتصادية تتجاوز ١٢٦ مليار دولار.

عملية شاملة

وأشار إلى أن العام الماضي شهد زخما دوليا في اتجاه إيقاف مسار العنف والانتقال إلى عملية سياسية شاملة، عبر مبادرات مختلفة، كانت الحكومة داعمة لها وبحرص من فخامة الرئيس على إنهاء المعاناة الإنسانية، لكنها جميعا اصطدمت بتعنت ورفض مليشيا الحوثي الإرهابية، واستمرارها بتأجيج العنف داخليا وتهديد الجوار وممرات التجارة الدولية، مؤكدا أن الطريق إلى السلام في اليمن معروف جيداً ومتاح ولا خلاف عليه ويحظى بإجماع إقليمي ودولي غير مسبوق في تاريخ الأزمات والحروب، مشيرا إلى أن هذا الاجماع تجدد في قرار مجلس الأمن 2624 الصادر مؤخرا وكل ما نحتاج إليه هو موقف دولي داعم حازم لإنفاذ ذلك.

مناشدة أممية

وفي سياق متصل، ناشد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، جميع المانحين خلال مؤتمر التعهدات من أجل اليمن "أن يسهموا بسخاء" لانتشال الملايين من الفقر والعوز والجوع والمرض، لافتاً إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية ستتضمن برامج منسقة بشكل جيد للوصول إلى 17.3 مليون شخص بمساعدة قدرها 4.27 مليارات دولار، حاثا جميع المانحين على تمويل النداء بالكامل والالتزام بصرف الأموال بسرعة، مشيراً إلى أنه يجب من منطلق المسؤولية الأخلاقية وكرم الإنسان ورحمته بأخيه الإنسان وبوازع التضامن الدولي ولكون الأمر مسألة حياة أو موت، أن ندعم الشعب اليمني الآن.

دعم دولي

بدوره أعلن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، عن تقديم الولايات المتحدة ما يقرب من 585 مليون دولار من المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني، موضحا في كلمة افتراضية خلال الفعالية، أنه بهذا التمويل قدمت الولايات المتحدة ما يقرب من 4.5 مليارات دولار للشعب اليمني منذ أن بدأت الأزمة قبل أكثر من سبع سنوات، مشيراً إلى أن المساعدة تشمل أكثر من 561 مليون دولار من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، وأكثر من 23 مليون دولار من مكتب السكان واللاجئين والهجرة (PRM) التابع لوزارة الخارجية.

وأضاف: أن هذا التمويل سيمكن الشركاء في المجال الإنساني من الوصول إلى ما يقرب من 17 مليون شخص، بما في ذلك اليمنيون النازحون داخليا والمتضررون من النزاع، فضلاً عن اللاجئين وطالبي اللجوء في اليمن، وسيساعد في الحد من مخاطر المجاعة، ومنع سوء التغذية الحاد وعلاجه، ووقف انتشار الأمراض، وتوفير المأوى للمحتاجين، وضمان حصول الأطفال على التعليم، وتزويد الأسر بإمكانية الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، ودعم العائلات لكسب المال، كما رحب بلينكن، بإطلاق المشاورات الشاملة من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانز غرونبرغ، داعياً جميع الأطراف إلى المشاركة الكاملة في هذه المشاورات والتي ستشكل إطارا جديدا وشاملا للأمم المتحدة لعملية السلام، معربا عن إدانته للهجمات المتصاعدة للحوثيين، بما في ذلك الهجمات عبر الحدود في يناير التي أودت بحياة مدنيين في الإمارات، وخلفت جرحى مدنيين في المملكة العربية السعودية، مؤكداً أن بلاده تواصل العمل للمساعدة في تعزيز الدفاع عن شركائها السعوديين والإماراتيين.

إلى ذلك، تعهدت المفوضية الأوروبية خلال الحدث، بتقديم 154 مليون يورو (169 مليون دولار) لدعم المحتاجين في اليمن خلال العام الجاري، موضحة في بيان لها أن إجمالي تعهدات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لليمن خلال المؤتمر فاقت الـ 371 مليون يورو (408 ملايين دولار) ما يدل على الالتزام القوي تجاه أزمته، وأكد مفوض الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات جانيز لينارتيش، مواصلة الاتحاد الوقوف إلى جانب اليمن "والدفاع عن إنسانية قائمة على المبادئ"، كما قال الاتحاد الأوروبي في البيان " لا يزال الوضع الإنساني في اليمن يتدهور بعد 7 سنوات من الصراع حيث يحتاج أكثر من 20 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية، كما تتفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى حاجة أكثر من 8 ملايين طفل للتعليم".

مصدر حكومي: 460 مليون دولار حصة حضرموت حتى 2021

أوضح مصدر حكومي مسؤول، ان الحكومة وانطلاقا من واجباتها ومسؤولياتها الوطنية ملتزمة بتأمين احتياجات ومطالب المواطنين المشروعة في محافظة حضرموت وكل المحافظات والتخفيف من معاناتهم بكافة الإمكانيات المتاحة، كون مصالح المواطنين ليست مجال للمزايدة ولا يجوز لمن يتصدى لإدارة الشأن العام التهرب من المسؤولية تحت أي اعتبار او غطاء على المستويين المركزي او المحلي.

وأعرب المصدر عن بالغ الأسف لتطورات الأوضاع في محافظة حضرموت واثر ذلك على استقرار الاوضاع في المحافظة واهمية العمل بمسؤولية على معالجة المطالب المشروعة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم في الجوانب الاقتصادية والخدمية والمعيشية وغيرها، بشكل تكاملي وعقلاني يحافظ على النموذج الذي قدمته المحافظة كبيئة آمنة للاستقرار وجذب الاستثمارات والتنمية.

وأفاد المصدر «ان معالجة الاوضاع المعيشية الصعبة للمواطنين تحتم العمل بروح المسؤولية واحترام القوانين و تجاوز المصالح الآنية والعمل المشترك من اجل تحسين اوضاع المواطنين في المحافظة والتخفيف من معاناتهم يـة»، مؤكدا ان الحكومة استدعت محافظ محافظة حضرموت وممثلي السلطة المحلية في الساحل والوادي والصحراء إلى العاصمة المؤقتة عدن للتباحث مع الحكومة بشأن مطابقة الحسابات الخاصة وكشوف الإيرادات والانفاق والدعم الحكومي واوجه انفاقها خلال ألفترة السابقة، بالإضافة إلى مناقشة ووضع الحلول للمطالب الشعبية المشروعة، بعيدا عن المراسلات الشعبوية التي تعكس خلل في طبيعة التعاطي المسؤول بين مؤسسات الدولة ومستوياتها المختلفة.

وأوضح المصدر، انه ومنذ صدور قرار فخامة رئيس الجمهورية بتخصيص حصة التنمية لمحافظة حضرموت، بلغت هذه الحصة بالعملة الأجنبية مبلغ وقدره 460 مليون دولار منذ بداية العام 2018 وحتى نهاية العام الماضي 2021، حيث تم تخصيص 375 مليون دولار منها إلى حساب التنمية لدى السلطة المحلية، اضافةً إلى مبلغ 85 مليون دولار خصصته الحكومة لبناء محطة الوادي الغازية بتوجيهات فخامة الرئيس، وتتحمل بترومسيلة نفقاتها التشغيلية حتى الآن.

كما أن المستحق كنسبة تنمية للمحافظة في دورة المبيعات الحالية قرابة 20 مليون دولار، وسيُضاف اليها قرابة 25 مليون دولار متوقعة باعتبار أسعار النفط العالمية حاليا من الشحنة التي جرى عرقلة تحميلها مؤخرا، ليصل المبلغ قرابة 45 مليون دولار يمكن ان تعزز حساب التنمية للمحافظة على دفعتين خلال اقل من شهر واحد فقط، وهذا يوضح الي حد كبير مدى استفادة المحافظة من قرار فخامة الرئيس بتخصيص نسب التنمية المحلية.

واضاف المصدر « أن الحكومة عززت السلطة المحلية بمحافظة حضرموت بمبالغ إضافية (تحويلات مركزية) لدعم مشاريع تنموية واستحقاقات قطاع الكهرباء ووقود وطاقة مشتراه بمبلغ ٤٠ مليون دولار، بما في ذلك المساهمة الحكومية في محطة كهرباء الشحر الجديدة".

مبيناً أن الحكومة دعمت محافظة حضرموت بما يُقارب 36 مليار ريال للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١ للاستجابة لاحتياجات عاجلة بناءً على طلب السلطة المحلية في المحافظة، كما خصصت الحكومة ما يقارب 129 ألف طن من الوقود المدعوم من المنحة السعودية لمحطات الكهرباء في المحافظة في عام 2021، بما يبلغ قيمته 70 مليون دولار تم سدادها مركزيا.

ووضح المصدر ان اجمالي الانفاق المركزي للمحافظة في الموازنة العامة للدولة لسداد المرتبات والأجور والنفقات التشغيلية للسلطة المحلية والمكاتب التنفيذية والاعانات المالية للأعوام من 2018 وإلى 2021 بلغ 196 مليار ريال، ولفت المصدر إلى انه في المقابل لم تورد السلطة المحلية في محافظة حضرموت إيرادات مركزية مستحقة بإجمالي 41 مليار ريال، وقامت بتجنبها في حسابات خاصة بالسلطة المحلية.

كما أورد المصدر تفاصيل ما تخصصه الدولة لكهرباء حضرموت ساحل ووادي من الديزل المدعوم بسعر أقل من كلفة الانتاج المحدود، حيث يتم اعتماد تقريبا مليون ومائة ألف لتر أسبوعيا بسعر احتساب 40 ريال، وقرابة 500 ألف لتر لشركة النفط في الساحل و175 ألف لتر لشركة النفط في الوادي يوميا بسعر 185 ريال، في حين يصل كلفة الانتاج المحدود إلى 400 ريال، هذا بالإضافة لامتيازات مختلفة يجري من خلالها دعم مناطق الامتياز.

واشار المصدر إلى أن توقف الإنتاج في قطاعات مثل قطاع 9 وما يجري حاليا من اضطرابات تعرقل التصدير سيؤدي بالتبعية إلى توقف كل النشاط النفطي في المحافظة والغاز المصاحب لتوليد الكهرباء وتبعات كبيرة أخرى.

وعبر المصدر الحكومي، أن هذه الأرقام التي تم ايرادها كأمثلة هي لتوضيح الحقائق امام الرأي العام، مجددا التأكيد أن الحكومة تتفهم مطالب أبناء حضرموت وكل المواطنين ولن تكون الا إلى جانبهم وحريصة على العمل بكل الوسائل والإمكانات لتلبية احتياجاتهم خاصة ما يمس معيشتهم وحياتهم يـة، وستعمل مع قيادات السلطات المحلية على إيجاد حلول لها، بالتوازي مع تحديد آليات واضحة للمسؤوليات المشتركة على المستوى المركزي والمحلي وتحقيق الرقابة ألفاعلة في الايراد والانفاق.

الحكومة دعمت حضرموت بما يُقارب ٣٦ مليار ريال خلال ٢٠١٨- ٢٠٢١ للاستجابة لاحتياجات عاجلة بناءً على طلب السلطة المحلية في المحافظة، وخصصت ما يقارب ١٢٩ ألف طن من الوقود المدعوم من المنحة السعودية لمحطات الكهرباء في المحافظة في عام ٢٠٢١

460
مليون دولار
حصة تنمية حضرموت منذ 2018 ـ 2021

45
مليون دولار
ستعزز حساب التنمية خلال شهر واحد فقط

70
مليون دولار
تم سدادها مركزيا قيمة 129 ألف طن من الوقود المدعوم خلال 2021

41
مليار ريال
إيرادات مركزية مستحقة قامت السلطة المحلية بتجنبها في حسابات خاصة بها

40
مليون دولار
دعم مشاريع تنموية واستحقاقات قطاع الكهرباء ووقود وطاقة مشتراة ومساهمة في محطة كهرباء الشحر الجديدة

36
مليار ريال
للاستجابة لاحتياجات عاجلة بناءً على طلب السلطة المحلية في المحافظة للفترة 2018 ـ 2021

1200000
لتر ديزل
مدعوم للكهرباء أسبوعيا بسعر احتساب 40 ريال

196
مليار ريال
سداد المرتبات والأجور والنفقات التشغيلية للسلطة المحلية والمكاتب التنفيذية والاعانات المالية من 2018 ـ 2021

650
ألف لتر
لشركتي النفط في الساحل والوادي يوميا بسعر 185 ريال، في حين يصل كلفة الانتاج المحدود إلى 400 ريال

توقف الإنتاج في قطاع 9 وما يجري حالياً من اضطرابات تعرقل التصدير سيؤدي بالتبعية إلى توقف كل النشاط النفطي في المحافظة والغاز المصاحب لتوليد الكهرباء وتبعات كبيرة أخرى

تطبيق السياسة النقدية في اليمن

د. رجوان عبدالوهاب محمد *

وجود ٣ إدارات للبنك المركزي أثر بشكل كبير على تدهور صرف العملة

تعرف السياسة النقدية بمجموعة السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومة أو السلطات النقدية للإدارة عرض النقود وسعر ألفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظف الكامل دون تضخم.

كل الإجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية عند تأسيس الجمهورية اليمنية اسفرت في تردي الوضع الاقتصادي في اليمن، فالسياسية النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في الأسعار والترابط في المستوى العام للأسعار فمن خلال استعراض أدوات السياسة النقدية التي اتبعتها الحكومة اليمنية خلال فترة الدراسة، يتبين انه خلال ألفترة من 1990 إلى 1995، هدفت إلى التأثير على التضخم وتعزيز قوة الريال الشرائية وتحسين موقفه في سوق الصرف الأجنبي حيث غاب الهدف الرئيسي من استخدام هذه الأدوات واتسمت بالطابع التوسعي لعرض النقود مما اسهم في رفع الطلب المحلي وارتفاع معدلات التضخم وتنامي حجم المديونية الداخلية، فقد زاد العرض النقدي من (79.3) مليار ريال عام 1991، إلى (284.3) مليار ريال في عام 1995.

هذا التوسع في عرض النقود ناتج عن تزايد العجز في الموازنة العامة للدولة منذ عام 1990م، والتي كانت اشد الحاجة إلى الموارد المالية للازمة لتشييد دعائم الوحدة ودمج المؤسسات والمرافق، وخلال ألفترة 1995-2004م، واجه الاقتصاد اليمني ازمة اقتصادية، فالتحولات الإقليمية والعالمية كان لها تأثير في بلورة استراتيجية جديدة للسياسية النقدية في اطار اهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من صندوق النقد والبنك الدوليين وذلك لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والخروج من تلك الازمة.

وقد هدفت السياسة النقدية في اطار برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحقيق عدة مهام أهمها:

- تحقيق الاستقرار النقدي باستخدام ادوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة بفاعلية.
- تحقيق الاستقلال في السياسية النقدية عن السياسة المالية.
- تحرير أسعار صرف العملة الوطنية وأسعار ألفائدة.
- الغاء القيود المفروضة على التعامل بالنقد الأجنبي.
- ضبط السيولة المحلية بما يتناسب مع نمو قطاع الإنتاج للسلع والخدمات.
- تفعيل دور القطاع المصرفي للمشاركة في النشاط الاقتصادي للرقابة على حسن أداء المصارف وبما يحقق الكفاءة لتلك المصارف.

نلاحظ أن اهداف السياسة النقدية تحقق الجزء الأكبر منها نتيجة اتباع سياسة نقدية انكماشية باستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة بفاعلية وعندما استخدمت هذه الادوات بعد العام 1994 حصل ابطأ في تدهور سعر الصرف كما زاد من التوجه نحو تدعيم وتحقيق العديد من الإنجازات، كتقوية المركز المالي للدولة من خلال تنمية الأصول للعملة الأجنبية، وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من خلال السيطرة والتنظيم لحجم السيولة المحلية وليس عن طريق التحكم بسعر الصرف كما كان

قبل البدء بالإصلاحات الاقتصادية خلال ألفترة من 2005 إلى 2013، واستمر البنك المركزي اليمني في استخدام سياسة نقدية تهدف للحفاظ على الاستقرار النقدي الذي يتحقق عن طريق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، واستقرار سعر صرف الريال اليمني بالإضافة إلى توفير هيكل أسعار ثابتة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية وأسواق النقد.

وما يميز السياسة النقدية قبل عام 1995م انها كانت مجرد اجراءات انية تتبع إجراءات المالية العامة وهي بصدد تمويل عجز الموازنة العامة للدولة اما بعد عام 1995 وحتى 2013 تطورت اهداف السياسة النقدية وأصبحت تتماثل مع اهداف سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على قيمة الريال اليمني من لتدهور امام العملات الأجنبية.

ومنذ حرب 2015 حتى يومنا هذا فقد اتسمت السياسة النقدية بعدم التفعيل لأدواتها حيث وصل حجم العرض النقدي في ألفترة الاخيرة كالاتي:

2016	3,669.5 مليار ريال
2017	4,282.3 مليار ريال
2018	5,504.2 مليار ريال
2019	5,973.7 مليار ريال
2020	6,869.8 مليار ريال

المصدر: تقرير البنك المركزي اليمني 2020

ملاحظ من البيانات أعلاه التوسع في عرض النقود لفترة 2016 – 2020م، وهذا التوسع كان وفقا لتصاعد صافي الأصول المحلية من 4,841 مليار ريال في العام 2018م، إلى 5,703 مليار ريال في العام 2019م، وتراجع صافي الأصول الأجنبية من 662.5 مليار ريال في العام 2018 إلى 270,7 مليار ريال، وفي العام 2019.

وهذا التوسع في الإصدار النقدي لغرض تغطية العجز في الموازنة العامة للدولة سيؤدي إلى مزيد من ارتفاع أسعار الصرف وارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية سيؤدي بدوره إلى زيادة وتيرة التضخم المتسارع الذي صل بدوره في العام 2020 35% وفي ألفترة الأخيرة وكمحاولة من البنك المركزي باستعادة دوره في تفعيل وتنفيذ السياسة النقدية قام بإصدار تعليمات مباشرة إلى البنوك ومنشآت الصرافة ومن خلال هذه التوجيهات سعى البنك للتحكم بالائتمان بالإضافة إلى تنفيذ جملة من الإجراءات لتعزيز دورها بالمحافظة على الاستقرار العام للأسعار من خلال:

- تحديث الية جديدة لمصارفة المشتقات النفطية وفق ضوابط وإجراءات معينة وتطبيقها فعليا بعد اعتمادها من قبل الحكومة.
- اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل:
- استمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية بالتعاون مع الامن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشآت الصرافة في المحافظات المحررة.
- منع البنوك وشركات ومنشآت الصرافة من القيام بعملية التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها على العملات المحلية فقط.
- تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية من شركات ومنشآت الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشركات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات منشآت الصرافة.
- العمل جاري حاليا على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.

إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة، وبدلا عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل إلى 30 ريال عن سعر الصرف، هذا الاجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لاستخدامه في مجالات أخرى.

كما عمل البنك المركزي مؤخرا نظام مزايدات بيع وشراء العملات الأجنبية التي تعتمد على تقنية الكترونية متقدمة في إدارة المزادات وبصورة علية من الشفافية والتنافسية المتوافقة مع معايير وقواعد السوق الحرة، بهدف تحقيق الاستقرار للريال اليمني امام الدولار حيث ينحصر دور البنك المركزي في هذا النظام، على تحديد المبلغ النقدي من الدولار الأمريكي الذي سيتم المزايدة عليه، وهدف البنك من هذه العملية تفعيل اداة السوق المفتوحة بهدف استغلال الاحتياطات النقدية الأجنبية التي يمتلكها وتحديدا الدولار الأمريكي، بهدف التخلص من عملية المضاربة العشوائية في سوق الصرف، بحيث تصير المزايدة في شراء الدولار عبر هذا النظام بشكل شفاف وامن، مطبقا بذلك لمبدأ الامتثال للشفافية والحد من المضاربة بسعر الصرف وسحب المعروض النقدي من العملة المحلية مما يسمح بتدفق الدورة النقدية عبر قنواتها الرئيسية(تدفق من البنوك وصولا للبنك المركزي) مما يعرقل عملية غسيل الاموال.

وهذا يؤكد سعي البنك المركزي اليمني لتحقيق اهداف السياسة النقدية في ظل الظروف الراهنة.

> **ضرورة تحييد الاقتصاد والتوقف عن طباعة أي عملات جديدة للريال ونقل مراكز البنوك إلى عدن اهم الحلول**

ثانيا: سعر الصرف في ومراحل تطوره

تعبر سياسة سعر الصرف عن دور الحكومات في تحديد سعر الصرف بالعملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية.

سياسة سعر الصرف تؤثر في توزيع الموارد في الاقتصاد بما في ذلك حركة التجارة الدولية مما اكسبها أهمية بين مجمل السياسيات الاقتصادية، وقد زادت أهمية سياسية سعر الصرف باعتبارها احدى السياسات الهامة التي تأخذ بها المؤسسات المالية والنقدية الدولية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية- الداخلية والخارجية- التي تعاني منها الدول النامية، وابرزها حدوث عجز هيكلي مزمن في موازين مدفوعاتها وموازنتها العامة.

تغيرات سعر صرف الريال اليمني

1990	12 ريال
1995	50 ريال
1996	128 ريال
1999	155 ريال
2000	161 ريال
2004	185 ريال
2007	200 ريال
2010	219 ريال

2015 255 ريال
2016 300 ريال
2017 346 ريال
2018 520 ريال
2019 613 ريال
2020 815 ريال
2021 1345 ريال

المصدر: البنك المركزي اليمني

من خلال جدول تغيير أسعار الصرف نلاحظ أن السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها قبل واثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال فترة 1990 – 2004، لم تسهم بشكل فعال في إيجاد بيئة اقتصادية محفزة للاستثمارات بمختلف أنواعها وخاصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتلك البيئة يمكن القول انها لم تحقق العائد المجزي الذي يطمح اليه المستثمر الأجنبي قارنة بالعائد الذي يتحقق عند الاستثمار في الكثير من بلدان العالم.

واستمر التدهور في سعر صرف الريال اليمني مقابل الدولار، حتى العام 2010 وذلك بسبب اضطراب الوضع الاقتصادي للبلد بسبب الأوضاع السياسية، وكنتيجة للاستقرار والتعافي الاقتصادي من ضوء المؤشرات الاقتصادية التي انعكست إيجابيا على الاستقرار النسبي في سعر الصرف فقد سجل سعر صرف الدولار الأمريكي امام الريال اليمني نهاية العام 2012، 214 ريالا لكل دولار.

تأثير الصراع المسلح

وفي العام 2014 تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ازمة المشتقات النفطية والصراع المسلح في صنعاء، حيث انكمش بمقدار (- 9.6) بالمائة، واستمر هذا الانكماش حتى وصل في العام 2015م إلى (- 34.7) بالمائة، بسبب الصراع المتصاعد الذي أدى إلى تعطل الأنشطة الاقتصادي وتدمير البنية التحتية على نطاق واسع، حيث توقفت صادرات النفط والغاز وصاحب ذلك انكماش في الواردات باستثناء المنتجات الغذائية ومنتجات الطاقة الحيوية، وصاحب ذلك اتساع عجز الموازنة، بسبب توقف التمويل الأجنبي للموازنة وتوقف الكثير من شركاء اليمن في التنمية وتعليق مشاركتهم وانتقال الشركاء إلى عملية الطوارئ والإغاثة، كما تراجعت حصيلة الضرائب بمقدار (19.2) وتوقف الاستثمار العام كلياً.

ما بعد الحرب

استمر الوضع على ما هو عليه في الانكماش للناتج المحلي الإجمالي في العام 2016، فالأحداث الأخيرة التي شهدتها اليمن من غزو مليشيا الحوثي على المحافظات وما تبع ذلك من اضرار على الوضع الاقتصادي والسياسي ساهم في ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الريال اليمني مقابل الدولار حتى وصل في العام 2016 إلى 300 ريال للدولار الواحد، حيث اعتمدت اليمن في هذا العام اكثر من أي وقت مضى على المساعدات الخارجية ومساندة المانحين فهي تعاني من اثار الصراع وإعادة بناء الثقة بما في ذلك الثقة في مؤسساتها.

واستمر الوضع في التدهور وبشكل كبير حتى وصل سعر صرف الدولار خلال العام 2021 إلى 1345 ريالا- قابل للزيادة-.

يمكن القول أن سعر الصرف استمر بالتدهور منذ 1990 حتى 2021، وصاحب ذلك نمو محدود جدا في حجم الناتج المحلي الإجمالي من عام إلى اخر، وحالة انكماش كبيرة، وهذا يؤكد أن التقلبات في سعر الصرف تؤثر على معدل النمو الاقتصادي لما له من اثار متبادلة في مختلف المتغيرات الاقتصادية الأخرى، كالصادرات وعجز الميزان التجاري.

وهنا يمكن القول أن استعادة السلام والاستقرار السياسي امرا بالغ الأهمية للبدء في إعادة الاعمار والتصدي للتحديات الحكومية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية عميقة الجذور في البلد.

ثالثا: أثر انقسام السلطة النقدية

عند انقسام الإدارة العليا للبنك المركزي إلى 3 إدارات، الإدارة العليا الرسمية في عدن، والإدارة العليا في صنعاء المعنية من قبل سلطة الامر الواقع الحوثية، والثالثة في محافظة مأرب، وبالتالي انعدم وجود سلطة واحدة ومركز واحد لاتخاذ القرار في مجال السياسة النقدية عموما وسياسة سعر الصرف خصوصا، وهو ما يؤثر بشكل كبير على تدهور صرف العملة، إلى جانب غياب تأثير السياسة النقدية وادواتها خاصة للتدخل في تأثير سعر الصرف ووقف تدهوره حيث حظي البنك المركزي اليمني الرئيسي والذي نقل إلى العاصمة المؤقتة عدن بالاعتراف الدولي بمؤسساته مما سمح له بطباعة العملة والوصول إلى الأسواق المالية الدولية، رافق هذا النقل خزينة شبه فاضية وارصدة بنك مجمدة مع بقاء مراكز العمليات للبنوك التجارية والإسلامية في صنعاء، في حين بقى البنك المركزي فرع صنعاء في العاصمة صنعاء، على نطاق صلاحيته في اكبر الأسواق الاستهلاكية والمراكز المالية في البلد.

إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة سيسهم في توفير النقد الأجنبي

من هنا بدأت تظهر الاثار المترتبة عن هذا الانقسام عندما قام البنك المركزي في صنعاء، بحظر التعامل بالطبعة الجديدة من الريال اليمني المطبوعة حديثا والصادرة عن البنك المركزي عدن، ومنح البنك المركزي سكان المناطق التي يسيطر عليها الحوثي مهلة شهر واحد لاستبدال الطبعة الجديدة غير القانونية من وجهة نظرهم بالطبعة القديمة الصادرة قبل سبتمبر 2016، وهو تاريخ نقل البنك المركزي إلى عدن- وهو القرار الذي تبعه حالة من الاضطراب، نتج عنه تفاوت سعر صرف الريال اليمني من منطقة إلى أخرى بسبب تقاسم السيطرة على المناطق بين الحكومة والحوثي، وتشكل فوارق الصرف فجوة كبيرة لاسيما مع فرض مليشيا الحوثي رسوما كبيرة على الحوالات النقدية من عدن إلى صنعاء، وبنسبة تقارب 100% معللة ذلك بانه فارق سعر صرف الدولار الواحد- 1300 ريالا في عدن و 600 ريالا في صنعاء.

ومن هنا تظهر الآثار الناجمة عن انقسام السلطة النقدية فيما يلي:

- اختلالات اقتصادية خطيرة تنبع من عوائق جديدة هائلة امام العمليات

التجارية في جميع انحاء البلد.

● الانخفاض السريع في قيمة العملة مما أدى إلى الضغط على الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً.

● دفع المواطن العادي ثمنا باهظا حيث يتحمل السكان اليوم- الذين يعيشون الملايين منهم بألفعل على حافة المجاعة- التكاليف المتزايدة، مما أدى إلى تأكل القدرة الشرائية وتدهور الوضع الإنساني بسبب حرب العملة المتصاعدة.

ونتيجة لذلك قام البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن باتخاذ جملة من القرارات التي كانت بمثابة إعادة ضبط الأمور ومحاولة منه لعودة عجلة التنمية في مسارها الصحيح، ويمكن استعراض اهم قرارات البنك المركزي الأخيرة بشأن تفعيل دوره في تنفيذ السياسة النقدية في الاتي:

● قرار البنك المركزي بشأن معالجة التشوهات السعرية للعملة المحلية ومعالجة حالة الانقسام في السوق الاقتصادية والصادرة بتاريخ 29 يوليو 2021.

قرار نقل مراكز عمليات البنوك التجارية والإسلامية إلى عدن، والذي صدر بتاريخ 5 أغسطس 2021.

● قرار فحص حسابات البنوك التجارية الإسلامية ومحلات الصرافة في عدن وتقديم نسخة من البيانات المالية إلى البنك المركزي الصادر بتاريخ 2 أغسطس 2021.

● قرار البنك المركزي الخاص بترحيل مبالغ النقد الأجنبي الخاصة بالبنوك التجارية والإسلامية إلى الخارج.

● قرار الإعلان عن نية البنك المركزي اعتماد لائحة جديدة لتنظيم عملية الصيرفه الذي أصدر بتاريخ 4 أغسطس 2021.

● قرار الربط الشبكي لأنظمة الصرافين الالية بالمركز الرئيسي عدن، مع منح البنك صلاحيات كاملة للاطلاع على كافة البيانات للعمليات التي تجريها شركات ومنشآت الصرافة.

● قرار البنك فتح الاكتتاب في شهادات

إيداع، بهدف سحب السيولة وتشجيع البنوك للبدء بالاستثمار في هذه الأوراق.

النتائج

أدوات السياسية التي اتبعتها الحكومة اليمنية 1990 – 1994، هدفت إلى التأثير على التضخم وتعزيز قوة الريال الشرائية وتحسين موقفه في سوق الصرف الأجنبي، حيث غاب الهدف الرئيسي من استخدام هذه الأدوات وهو المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وتحقيق التوظيف الكامل دون تضخم.

بعد العام 1995 حتى عام 2013 تطورت اهداف السياسة النقدية وأصبحت تتماثل مع اهداف سياسة سعر الصرف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة على قيمة الريال اليمني من التدهور امام العملات الأجنبية.

اتسمت السياسة النقدية خلال فترة 2013-2021 بإصدار البنك المركزي تعليمات مباشرة إلى البنوك وشركات الصرافة ومن خلال هذه التوجيهات يمكن للبنك تفعيل دوره في تنفيذ بعض جوانب السياسة النقدية والتي تساهم في التحكم بالائتمان، حيث أن الانقسام الحاصل نتيجة نقل البنك إلى عدن، رافقه تنفيذ جملة من الإجراءات لتعزيز دوره في المحافظة على الاستقرار العام للأسعار.

عانى سعر صرف الريال اليمني تدهورا مستمرا مقابل الدولار الأمريكي خلال ألفترة 1990-2021، وهنا يمكن القول أن استعادة السلام والاستقرار السياسي امرا بالغ الأهمية، للبدء في الإنتاج ورفع مستوى الإنتاج المحلي حتى يستعيد الريال اليمني قوته.

لن يكون هناك نجاح للسياسة النقدية بدون نجاح وتفعيل دور السياسة المالية والترابط بينهم في دعم الاستقرار الاقتصادي ودون وجود اطار قانوني ينظم هذه العلاقة.

التوصيات

تظافر جهود جميع الأطراف ذوي العلاقة للخروج من ازمة انهيار العملة التي تنعكس بدورها على الوضع المعيشي للمواطن.

لابد من تقوية دعائم السلطة النقدية في الجمهورية اليمنية، من خلال إعطائها قوة القرار واستقلاليته.

ضرورة تحديث قوانين وبرامج غسيل الأموال حتى يتحقق الاستقرار للريال اليمني، لابد من عدة إجراءات ابرزها:

تشجيع الإنتاج والصناعة المحلية حتى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

● تشجيع الصادرات من الإنتاج المحلي والتخفيف من الواردات والسلع الكمالية التي تخفف الطلب على العملات المحلية.

● تشجيع البنوك الراغبة في فتح مقرها الرئيسي في عدن مما يعني مراكز مالية وارصدة نقدية تحت سيطرة البنك المركزي عدن.

● تشجيع الاستثمار في المشاريع التنموية التي تحقق ألفائدة والمنفعة.

● التوقف عن طباعة أي عملات جديدة للريال دون وجود غطاء لذلك من السلع والخدمات ودون رصيد كافي من النقد الأجنبي.

● ضرورة تحييد الاقتصاد عن الحرب والسياسة.

* مدير الشؤون المالية والإدارية في البنك المركزي- أبين

الإعلام ودوره في الترويج لخدمة الإستثمار في محافظة عدن

مما لا شكَ فيه أنّ للإعلام دورًا كبيراً في حياة الأفراد والمجتمعات، ولا يخفى على أحد دور الإعلام في تحريك الأسواق وتوجيهها، حيث يُنشّط عجلة التنمية الاقتصادية، ويجذب ألفرص الاستثمارية والمستثمرين إليها.

وقد برز الإعلام الإقتصادي مستخدمًا الوسائط المتعددة، إضافة للصحافة وألفضائيات ووسائل التواصل الإجتماعي وغيرها، بل أضحى إعلامًا جوالًا بأخباره مرافقًا كل مهتم أينما كان عبر جواله أو بريده الإلكتروني، أو عبر صفحاته الاجتماعية الشخصية، حيث يقوم الإعلام الاقتصادي بنقل وتحليل وتفسير التغيرات الإقتصادية التي تحدث في المجتمع وتشمل الأفراد والأماكن والقضايا المتصلة بالاقتصاد، كما يشمل أيضًا تغطية أداء الشركات ونشاطاتها، تحت هذه المظلة الإعلامية الاقتصادية، يبذل الكتّاب الاقتصاديون جهودًا كبيرة في البحث والتمحيص في ثنايا الأرقام والمناهج الاقتصادية لكثير من شركات ومؤسسات القطاعين العام والخاص، فقد أصبح الإعلام أداة فاعلة في إنتاج الوعي وتحريكه، ونشر الثقافة الإقتصادية في المجتمع كالتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية وآثارها، وبيان أهداف الخطط الإستراتيجية الموضوعة.

إبراز السمات والخصائص المتميزة لواقع محافظة عدن كضرورة لإستقطاب الرأسمال الأجنبي

للترويج الإعلامي للإستثمار في محافظة عدن دور كبير وذلك من خلال الجدوى التي تترتب عليه والتي ستعود بألفائدة الكبرى على محافظة عدن من حيث استقطاب المستثمرين إليها ولا تقف أهمية الترويج عند حدود التعريف بإمكانيات محافظة عدن ومناخاته الإستثمارية بل إن المنظومة المتكاملة للترويج تجعله يستوعب قضايا أخرى ذات صله وثيقه بالعمل الترويجي، كتصحيح المفاهيم الخاطئة وتعديل المواقف السلبية التي تكونت عن البلد لدى المستثمرين، بسبب التشويش الإعلامي الذي يدار من قبل بعض وسائل الإعلام المحلية التابعة للمعارضة في الداخل أو من مراسلي أجهزة الإعلام الخارجية لصالح دول أو شركات أجنبية، أو ما تبثه أبواق المعارضة اليمنية المتواجدة خارج الوطن بغرض تشويه سمعة الحكومة، وهناك مهمة أخرى لا تستغنى عنها عملية الترويج الإعلامي وهي:

ويمكن تلخيص الدور الهام للترويج الإعلامي في ثلاثة مجالات:

- التعريف العام بالمناخ الاستثماري في محافظة عدن.
- تصحيح المفاهيم الخاطئة عن محافظة عدن.
- تقديم الصورة الحقيقية باعتبار محافظة عدن بديلاً منافساً.

ولإنجاز هذه الخطوات لابد من تحديد الآلية التنفيذية المناسبة لذلك، وفي هذا السياق تأتي مشاركة الإعلام في هذه الورقة

د. ناظم صالح إسماعيل

باعتبارها إحدى الجهات المعنية وستتضمن الورقة المحاور التالية:

- واقع الإستثمار.
- دور وسائل الإعلام في الترويج للإستثمار.
- قنوات الترويج الإعلامي.
- أهمية الإعلام في الترويج الإستثماري.
- النتائج المتوقعه من خدمة الإعلام للإستثمار.
- التوصيات.

المحور الأول: واقع الإستثمار

أضحى جذب الإستثمارات والرأسمال الأجنبي إحدى سمات العصر بإعتبار ما لهذا المصدر من أثر إيجابي على دينامية النشاط الإقتصادي وصولاً إلى تحقيق نقلة تنموية شاملة على كافة المستويات. وإدراكاً من الحكومة لهذا الجانب سعت إلى إيجاد التشريعات والآليات التنفيذية لتحقيق الأهداف المرجوة في هذا الإطار، فأنشأت الهيئة العامة للاستثمار، والهيئة العامة للمناطق الحرة، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات. وقد عملت هذه الجهات منذ لحظة إنشائها وفقاً لإمكاناتها بصورة جيدة حققت الكثير من الإنجازات الوطنية. ومما ساعدها على ذلك تلك العوامل الإيجابية الموجودة على الواقع اليمني والتي تجعل منه قبلة يؤمها المستثمرون ولعلَ من أبرزها:

- التنوع المناخي والتضاريسي لمحافظة عدن، وطبيعتها الخلابة التي تجمع بين الجبال والسواحل.
- السلوك الحضاري الذي يتمتع به المواطن العدني، وتعامله الإنساني مع الوافدين من الداخل والأجانب.
- رخص وتوفر الأيدي العاملة.
- توافر المواد الخام الأولية اللازمة للصناعة.
- اتساع حجم السوق الاستهلاكي.
- تعدد وتنوع فرص الإستثمار في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والتكنولوجية، والبنى التحتية.
- وجود تشريعات حديثه منافسة تقدم مزايا وضمانات مناسبة.
- توجه حكومي صادق لجذب المستثمرين، وتوفير المناخات اللازمة لهم.

ومع ذلك فلا يعني أنه لا توجد في محافظة عدن بعض الصعوبات أو المشكلات في هذا الجانب والتي قد يستغلها البعض لتشويه صورة عدن، كحصول بعض الاختلالات الأمنية من حين لآخر، وضعف أداء الجهاز القضائي، والبيروقراطية المالية والإدارية، وقصور في البنية التحتية الضرورية للاستثمار، وغياب المؤسسات المصرفية والمالية المؤهلة، وضعف في جوانب التنسيق بين الجهات المعنية بالترويج للاستثمار وتنمية الصادرات المحلية. ورغم ذلك فالجهود مستمرة لتلافي الأخطاء وتجاوز الصعوبات في هذه الجوانب من قبل الجهات المختصة.

المحور الثاني : دور وسائل الإعلام في الترويج للإستثمار

تكتسب وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية أهمية كبرى في صناعة وتوجيه الرأي العام الداخلي والخارجي سلباً أو إيجاباً. وعلينا في هذا السياق أن نستفيد بصورة فعالة من إمكانات هذه الوسائل. وأن تأل وزارة الإعلام والمؤسسات التابعة لها في بذل جهود جبارة في هذا الجانب، حققت معها إنجازات هامة منها: فتح مراكز إعلامية في أكثر من دولة، وإيصال بث القناة ألفضائية إلى دول أوروبا وأمريكا، وتوسيع نطاق انتشار وتوزيع بعض الصحف الرسمية في عدد من دول الجوار، وفتح مواقع لهذه الصحف على شبكة الانترنت... الخ. ومع ذلك لا تزال وسائل الإعلام الرسمية تعاني قصوراً في تحقيق منافسه مشهودة لوسائل إعلامية إقليمية ودولية ذات إمكانات عالية وخبرة طويلة. الأمر الذي يتطلب مزيداً من الرعاية والاهتمام بإعلامنا الرسمي ليتمكن من مواكبة المتغيرات والمستجدات، والقدرة على الصمود في مضمار السباق الإعلامي المحموم لتمكنة من تقديم صورة مشرفة وصادقة عن الإستثمار في محافظة عدن وتصحيح الرؤى والمفاهيم وتعزيز الإنطباعات الجيدة عن المحافظة. وإذا كان الإعلام يمثل أهم الوسائل التي يمكن الإعتماد عليها في مجال الترويج فقد يكون من المهم جداً الوقوف على احتياجات وزارة الإعلام والتأكيد على توفير الضروري منها حتى يمكنها القيام بمهامها في الترويج والمنافسة للوسائل الإعلامية الأخرى، علماً بأن إغفال هذا الجانب إنما يعني ترحيلاً لهذه المشكلة وتراكماً للعجز ومدخلاً للهزيمة والاستلام للتنافس والسباق في المرحلة القادمة.

المحور الثالث : قنوات الترويج الإعلامي

ومن أهم وسائل الترويج المعاصرة مايلي:

- اللقاءات والزيارات الرسمية واجتماعات مجالس التنسيق واللجان العليا المشتركة في الداخل والخارج.
- الإستفادة من ألفرص المتاحة في المؤتمرات والندوات والمحافل المحلية والدولية.
- إنتاج البرامج المخصصة للترويج في القنوات التلفزيونية والإذاعات المحلية.
- إنتاج الأفلام الوثائقية عن الحضارة اليمنية والطبيعة السياحية.
- توجيه الإعلانات التجارية للترويج لمشاريع استراتيجية، وبثها عبر وسائل الإعلام المحلية والأجنبية.
- توجيه سياسات الصحف والمجلات والمطبوعات المحلية للعمل في هذا الاتجاه.
- إنتاج وتوزيع برشات وكتيبات وأدلة إرشادية ومُجسمات وصور عن محافظة عدن بصوره مجانية.
- الإستفادة من خدمات وسائل النشر الإلكتروني كالانترنت والإيميل، وإنتاج وتوزيع سيديهات لخدمة هذا الغرض.

المحور الرابع : أهمية الإعلام في الترويج الإستثماري

عانت جميع مرافق الحياة في عدن من الإهمال المتعمد من جهة والسياسات الإقتصادية الخاطئة من جهة أخرى مما جعل من ألفجوة تتسع بالمقارنة مع نظيراتها في العالم عامة والخليج العربي خاصة .

وبالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة للنهوض بواقع الإستثمار كمورد جديد من موارد الإقتصاد والتي تكون الغاية منه تنويع مصادر هذا الإقتصاد، فإنه لابد للإعلام من أن يلعب دوراً مهماً لإبراز أهمية في إنجاح عملية الإستثمار من خلال الترويج لخلق بيئة مناسبة للإستثمار لجذب المستثمرين كإقامة المؤتمرات وتنظيم المحاضرات والنشر في الصحف المحلية وإشراك القطاع الخاص باعتباره الركيزة المهمة في إنجاح الحركة الإستثمارية لما للقطاع الخاص من أثر إيجابي في إنعاش الإقتصاد في عدن وإسهامه في الإنفتاح على إقتصاد السوق إلى جانب جذب المستثمرين الأجانب،

والإستفادة من نقل الخبرات الأجنبية إلى عدن .

كما أن للإعلام أهمية كبيرة في التشجيع على الإستثمار في محافظة عدن وذلك بالحديث عن ما تمتلكة هذه المحافظة من مقومات إستثمارية متعددة، كالآثار والمعالم التاريخية والدينيه والسياحية، مثل:

الصهاريج الطويلة، وقلعة صيرة، وحصن سيرا، وقصر سلطنة لحج (المتحف للوطني)، والمتحف العسكري ، وحصن جبل شمسان، وجبل حديد، وبيت رامبو، والكنائس البريطانية التاريخية، ومسجد أبان، ومنارة عدن، ومئذنة عدن، وخليج عدن، والمناطق الساحلية مثل: شواطئ عدن، وغيرها من الأماكن الساحلية، كما تمتلك عوامل أخرى مثل: خدمات السياحة وألفندقة ، والطبيعة الأجتماعية المنفتحة ومراكز التسوق ومراكز الخدمات القابلة للتطور ، ووجود عرض جيد للأيادي العاملة المحلية الماهرة والمتوسطة المؤهلة ، مما يوفر إمكانيات كبيرة لدعم الإستثمار في كل ما يتطلبه من العمالة ، ووجود سوق داخلية واعدة بالنمو مما يجعل منها محطة جذب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، كما تتوافر في محافظة عدن فرص إستثمارية متعددة في مختلف المجالات الخدمية والإنتاجية ومن أهم هذه ألفرص الاستثمارية مايلي:

الإستثمار في مجال الصيد

مثل: صيد وتسويق الأسماك وإنشاء وحدات الخدمات والسمكية وإقامة مزارع الأسماك في المياه العذبة والمالحة والاصطياد ، وكذا تصدير المنتجات البحرية وتصنيع كافة الأغذية البحرية المعلبة وتصنيع معدات الاصطياد البحري وغيرها.

الإستثمار في مجال الصناعة

مثل: الإستثمار في منطقة الصناعات الثقيلة، والتحويلية، والبتروكيماوية، ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والهندسية، والزجاجية والأسمدة، والصناعات الجلدية، والبترولية، والإلكترونيات، والكهربائيات، والصناعات الدقيقة، والأدوية، والمواد الغذائية، ولعب الأطفال، وإلى غير ذلك من الصناعات.

الإستثمار في قطاع السياحة

مثل: الإستثمار في إقامة ألفنادق السياحية ، وإقامة القرى السياحية، وإقامة المطاعم السياحية درجة أولى ، وإقامة مدن وحدائق العاب

والأندية الترفيهية، وإقامة ألفنادق والقرى السياحية والشاليهات وغيرها من وسائل الإيواء السياحي ، وخدمات النقل البحري السياحي كاليخوت والقوارب السياحية إلى غير ذلك.

الإستثمار في قطاع الصحة

مثل: إقامة المراكز التشخيصية المتخصصة، والمستوصفات، والمستشفيات التخصصية، واقامة مشاريع الشركات المصنعة للادوية.

الإستثمار في قطاع التعليم

مثل: إقامة مراكز ومعاهد التدريب ألفني والمهني، والمدارس ألفنية، والجامعات والمدارس، و الكليات والمعاهد ألفندقية.

الإستثمار في مجال النفط والغاز

تعتبر مصفاة البترول في عدن من أوائل المصافي التي أنشئت في المنطقة حيث بدأ تشغيلها في عام 1954م. ويتبع شركة مصافي عدن مرافق متكاملة مثل الميناء الخاص بناقلات النفط، وشبكة كبيرة من صهاريج التخزين، ومركز لتموين السفن بالوقود ويمكن الاستثمار في عمل مشاريع في تكرير مصافي البترول، ومشاريع في البتروكيماويات.

الإستثمار في مجال المعادن

توجد في المحافظة بعض المعادن، من أهمها (الأسكوريا والبرلايت) والزجاج البركاني ومعادن طينية تستخدم في صناعة الإسمنت والطوب الحراري.

الإستثمار في المنطقة الحرة

تتوفر فرص إستثمارية في البنية التحتية والخدمات وإقامة المناطق الصناعية ويمكن الإستثمار في ميناء عدن للحاويات.

لذا فان الإستثمار في هذه المحافظة يحتاج إلى عمل إعلامي كبير يجب أن يساهم الجميع فيه وخاصة الحكومة والتي يجب أن تخصص الأموال لغرض الدعاية ، فعن طريق الإعلام نستطيع أن نقنع المستثمر الأجنبي باستتباب الوضع الأمني ووجود الإستقرار الإقتصادي والسياسي في المحافظة.

المحور الخامس: النتائج

تكمن النتائج المتوقعه من خدمة الإعلام للإستثمار في التالي:-

- زيادة الإنتاج، وتوفير السلع، والخدمات التي تشبع رغبات و احتياجات المواطنين.
- خفض نسبة البطالة، وتوفير فرص عمل للشباب في مختلف التخصصات .
- زيادة الدخل القومي، والمساهمة في رفع مستوى معيشة المواطن.

زيادة ألفائض، وذلك يسمح بزيادة قدرة الدولة على التصدير للخارج .

- توفير العملات الاجنبية التي تساعد على شراء المستلزمات من الخارج .

المحور السادس : التوصيات

- القضاء على الاختلالات الأمنية والظواهر السلبية التي تنفر المستثمرين وتشوه صورة عدن في عيونهم.
- تطوير أداء الجهاز القضائي وحل المشكلات المتعلقة بالاستثمار في المحاكم.
- تقديم المزيد من التسهيلات الجمركية وتطوير منظومة الجهاز المالي والمصرفي.
- القضاء على البيروقراطية المالية والإدارية وتجفيف منابع ألفساد في الجهاز الإداري للدولة.
- العمل على توفير البنية التحتية اللازمة للإستثمار وفق استراتيجية مدروسة.
- التوسع في إنشاء المراكز الإعلامية وتوفير الاعتمادات الكافية لها.
- توجيه الإعلام الرسمي نحو استراتيجية إعلامية تنموية وإعداد برامج إذاعية وتلفزيونية وصحفية باللغات الإنجليزية وألفرنسية والألمانية تعنى بهذا الجانب.
- الإهتمام بإنشاء المعاهد والمراكز المتخصصة للتدريب والتأهيل في مجال الترويج الإستثماري .
- فتح قنوات الاتصال مع الشركات العالمية المتخصصة بالترويج للإستثمار وتزويدها بالمعلومات حول المشاريع وألفرص المتاحة للاستثمار في عدن.
- فتح مكاتب للترويج والإستثمار في السفارات والقنصليات اليمنية.

تعود جذور الشمول المالي التاريخية إلى أوائل عقد التسعينيات من القرن الماضي, وقد تصاعد الاهتمام بهذه البرامج استجابة لدعوات ومناشدات مجموعة من محافظي البنوك المركزية في مجموعة من الدول النامية والناشئة في مختلف أنحاء العالم, ولاسيما في دول شرق آسيا, إذ تضمنت هذه المناشدات توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لتشمل اكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

الشمول المالي والاستقرار المصرفي

معاذ عبدالواحد محمد الصبري
نقيب المحاسبين اليمنيين

إن توسع قاعدة الخدمات المصرفية بمختلف أنواعها لا يعطي استقرار ماليا للأفراد فحسب, بل يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة للمجتمع بأكمله عبر خدمات الائتمان والدفع والتأمين وتحفيز المدخرات التي أصبحت من ضرورات العصر.

لقد تغيرت سياسة الشمول المالي في السنوات الأخيرة, فبعد أن أدركت الحكومات والبنوك التجارية إمكانية إدماج الفقراء ومنخفضي الدخل في الخدمات المالية والمصرفية, عملت على تحقيق الشمول المالي وذلك عن طريق وضع خطط وبرامج منظمة تهدف إلى الوصول إلى مستويات عالية من مؤشرات الشمول المالي التي تم تحديدها لدى البنك الدولي ,ففي عام 2011 كشفت الدراسات الاستقصائية المعدة لدى البنك الدولي والتي شملت(148) دولة, بأن التعليم ومستوى نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفع بشكل واضح في الدول التي قامت بتطبيق برامج وخطط الشمول المالي مقارنة بالدول الأخرى التي لم تتحرك بهذا الاتجاه, كما أثبتت تلك الدراسات بأن الشمول المالي يعمل على مكافحة ظاهرة الخدمات المالية في الظل (المرابين), ويخفض من مستويات الفائدة فضلا عن كونه يحقق النمو الاقتصادي المستدام.

الشمول المالي والذي يقصد به تقديم أنظمة مالية متكاملة تخدم الناس الفقراء ومنخفضي الدخل ,كما يتضمن الشمول المالي الجهود المبذولة للوصول إلى إفراد غير مشمولين بالخدمات المالية والمصرفية، والتي تتمثل بتأميم البنوك واندماج المصارف الريفية والإقليمية وتوسيع البنية التحتية المصرفية فضلا عن مضاعفة من اعداد الفروع المصرفية، وتجدر الإشارة إلى إن كل هذه المبادرات التي كانت تسعى لتقديم الخدمات المالية والمصرفية للأفراد المهمشين ماليا لم تصل إلى كافة شرائح المجتمع ،إذ لا يزال هنالك عدد كبير من الأسر الفقيرة محرومة من ابسط

الخدمات المالية والمصرفية الأساسية.

يطلق مصطلح الشمول المالي على العديد من المفاهيم بحسب الكُتاب والباحثين لانعكاسه المباشر على الاستقرار المالي والمصرفي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء, فقد عُرف الشمول المالي حسب مركز الشمول في واشنطن على انه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية والكلفة المنخفضة وبأسلوب ملائم يحفظ كرامة العملاء, اذ يمكن الوصول إلى الخدمات المالية عن طريق مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفق ارء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة).

كما عُرف أيضا بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة" .

وكما عَرفت (مجموعة العشرين(G2 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع اذ يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع حاجاتهم باذ تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة "(صندوق النقد العربي،2015).

وفي هذا الصدد يتبين بأن هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية إذ أن الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية من اجمالي عدد السكان. فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على الخدمات. فقد يكون بعض الأفراد قادرين بالحصول على الخدمات وبأسعار مناسبة ولكنهم لا يميلون إلى استخدامها، وآخرين يفتقرون بالحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة او عدم توافر هذه الخدمات أو بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية او لأسباب ثقافية, وإن عدم وجود شمول مالي ربما

"الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية من إجمالي عدد السكان

يعزى إلى نقص بالطلب على الخدمات او وجود بعض العوائق تمنع وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات.

تبرز اهمية الشمول المالي من الآتي:-

يسهم الشمول المالي في تعزيز جهود التنمية الاقتصادية،اذ ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي.

يؤدي الشمول المالي دوراً مهماً في أتمته النظام المالي اذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمته هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم في القرن الواحد والعشرين).

يُعد الشمول المالي عنصر متزيد الأهمية لسياسات التنمية الدولية، كما يتضح ذلك من اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة" اهداف التنمية المستدامة" في أيلول عام 2015، المتكونة من) 17 هدفاً رئيسا، ستة منها تحتوي على مؤشرات مرتبطة بالشمول المالي، وعلى سبيل المثال كان الهدف الأول هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، وحصول الجميع على عدد من الخدمات الأساسية كهدف يمكن تحقيقه بحلول عام(2030)، بما في ذلك الخدمات المالية, أما الهدف الثاني فكان تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع كما يشير ايضاً إلى الحاجة الى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي وتنميتها، عن طريق الوصول إلى الخدمات المالية، وهذا يدل على اعتراف جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهمية الشمول المالي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية).

للشمول المالي دور في تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والاسهام في بناء مجتمعاتهم اذ أن تحسين قدرة الافراد على استخدام الخدمات المالية في النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم.

يساعد الشمول المالي في مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب ،اذ ان اجراءات مكافحة غسيل الموال وتمويل الارهاب ترتبط ايجابيا بـ (علاقة طردية) مع الشمول المالي، ذلك يعني كلما ازد استخدام الخدمات المالية الرسمية ازدت كفاءة مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين مالياً في التعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية.

تتضمن مبادئ الشمول المالي تقديم العون والمساعدة من اجل تهيئة البيئة التنظيمية الخاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار, لتحسين سبل وصول الفقراء للخدمات المالية عن طريق الانتشار الآمن والسليم للمناهج الجديدة, من ابرز المبادئ التي يقوم عليها الشمول المالي ما يأتي: -

القيادة (Leadership):

وتتضمن غرس الالتزام الحكومي الواسع والصريح تجاه الشمول المالي للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر، ومن الناحية العملية فان ذلك يعنى ان الحكومات الأكثر نجاحاً هي الأكثر دعما للشمول المالي, وذلك عن طريق معالجة قضايا السياسة العامة والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وحماية المستهلك وتيسير مناهج جديدة فضلاً عن اعتماد مناهج تعاونية ازاء الشمول المالي تمارس لدى الجهات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع العام والسلطات الرقابية ودعم برامج التثقيف المالي أو عن طريق تطوير البنية التحتية لنظم المدفوعات وجمع وتوفير البيانات لدعم السياسات القائمة على الادلة التي من شأنها ان تحافظ على سلامة النظام المالي.

التنوع(Diversity):

ويقصد بها تنفيذ منهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح الحوافز المستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية

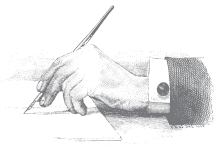

واستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ميسورة التكلفة مثل (خدمات الايداع، والقروض، الدفع، والتحويلات، والتأمين (فضلاً أن هذه السياسات توفر مجموعة متنوعه من جهات تقديم الخدمة اذ أن تنوع المنتجات ومقدمي الخدمات يمكن أن يؤدي إلى توافر الخدمات وتعزيز المنافسة الشريفة وكذلك يزيد من فرص حصول الشرائح المستبعدة على الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها.

التطوير(Development):

ويتضمن تشجيع التطور التكنولوجي والادوات المؤسسية كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي، مع الاشارة إلى نقاط الضعف في البنية الأساس.

الحماية (Protection):

ويقصد بها وجود عناصر شاملة لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدمي هذه الخدمات.

التمكين (Empowerment):

يقصد به العمل على محو الأمية المالية للأفراد، لتحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية، لذلك لابد من تطوير قد ارتهم وثقافاتهم المالية وتمكي قدارتهم.

التعاون(Cooperation):

يعني خلق بيئة مؤسسية تتضح فيها خطوط المساءلة والتنسيق والمحاسبة الحكومية، وتشجيع الشركات والمشاورات المباشرة مع الحكومة والشركات وأصحاب المصالح المعنيين في القطاع المالي.

المعرفة (Knowledge):

يجب توفير بيانات كافية ودقيقة، واستخدامها لوضع سياسة عامة قائمة على أدلة وأدوات لقياس التقدم في الشمول المالي لدى الجهات الرقابية والإشراقية ومزودي الخدمات المالية والمصرفية.

التناسب (Proportionality):

هو وضع إطار للسياسات لاسيما النواحي التنظيمية بشكل يتناسب مع المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها المنتجات والخدمات المالية المبتكرة ويستند إلى فهم للفجوات والمعوقات الموجودة في التنظيم الحالي الذي يختلف في المنافع والمخاطر المرتبطة بالخدمات المالية ومقدمي الخدمات المالية .

إطار العمل (Framework):

يعني الاخذ بنظر الاعتبار المسائل التالية التي هي المعايير الدولية والظروف الوطنية ودعم المشهد التنافسي: نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نحو ملائم ومرن قائم على المخاطر ؛ شروط استخدام الوكلاء كواجهة عميل ، نظام تنظيمي واضح للقيمة المخزنة إلكترونياً ، والحوافز الموجهة نحو السوق لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في قابلية التشغيل البيني والتواصل البيني.

لقد عانى اليمن ومنذ سنوات طويلة من تدني مستوى الشمول المالي للقطاع المصرفي بسبب الحروب المستمرة التي خاضها النظام السابق وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن فقدان الثقة بالمؤسسات المالية والمصرفية، وقد تفاقمت هذه المشكلة بشكل خاص بعد الحرب على الارهاب الحوثي عام 2015 وما ارفقها من تدمير البنى التحتية للكثير من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لاسيما المؤسسات المالية والمصرفية، ومن جانب اخر ارتفعت معدلات الفقر والبطالة, وقد أدت هذه العوامل وغيرها إلى تفضيل الافراد الاحتفاظ بأموالهم كنقد مكتنز رغم مخاطر الاحتفاظ به على إيداعه في المؤسسات المالية والمصرفية ما حرم الاقتصاد من موارد مهمة تزيد عن مائة وعشرة مليار دولار امريكي كان يمكن للجهاز المصرفي اعادة تعبئتها بما يخدم خطط وبرامج التنمية الاقتصادية واعادة الاعمار.

أنّ رفع مستوى الشمول المالي في اليمن يتطلب بذل المزيد من الجهود من أجل العمل على جذب أكبر عدد من الفئات المستبعدة ماليا بهدف خفض معدلات السيولة العامة التي تقع خارج سيطرة الجهاز المصرفي ودعم مركز السيولة للقطاع المصرفي والسماح له بإدارة تلك الأموال عبر تحفيز الادخار وتشجيع الاستثمار.

منذ سنوات طويلة عانى اليمن من تدني مستوى الشمول المالي للقطاع المصرفي بسبب الحروب المستمرة التي خاضها النظام السابق وارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية

اسهام الفئات ذات الدخل المنخفض للمشاركة في العملية الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية باتجاه تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر تحقق الشمول المالي.

كما ويسعى البنك المركزي اليمني إلى تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية من خلال :

- تفعيل عمليات الدفع الالكتروني لاستحصال مستحقات الوزارات والدوائر الحكومية.
- تنفيذ نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد IBCS .

مشروع صرف الرواتب لموظفي الدولة لدى المصارف الحكومية والخاصة.

وعلى الرغم من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يجريها البنك المركزي اليمني في سبيل تعزيز الشمول المالي، إلا انه لم يتحقق ذلك الهدف لأسباب متعددة أبرزها ما يأتي:

- ضعف الكثافة المصرفية اذ تتركز الكثافة المصرفية في المدن الرئيسية وقلة وجود وانتشار الشبكات المصرفية التي تغطي جغرافياً كافة المناطق الاخرى في المحافظات.
- افتقار القطاع المصرفي إلى امتلاك قدرات وامكانات وبنى تحتية فنية وتقنية مؤثرة في ادارة المحافظ الاستثمارية واللحاق بالتطور المصرفي في الدول المجاورة ما جعل الزبون ينظر إلى مصارفنا نظرة متخلفة وغير قادرة على تقديم أفضل الخدمات المتطورة له، ما ادى إلى عزوفه عن التعامل مع القطاع المصرفي وبشكل خاص مع البنوك، وبسبب عدم تمكن البنوك من تلبية سحوبات الزبائن لودائعهم ادى إلى زعزعة الثقة ومن ثم انخفاض معدلات الودائع بنسب كبيره في اغلب البنوك.

● نشاط القطاع الموازي المتمثل بالصرافين الذين يقومون بعمليات كبيرة (حوالات داخلية أو خارجية، صيرفة، تحويل نقد (تتم خارج الاطار الرسمي التي تجذب الكثير من الافراد والشركات لها) .

وعليه:

يعد الشمول المالي ضرورة مهمة لتحقيق الاستقرار المصرفي، اذ أن هناك نسبة كبيرة من الافراد لا يتعاملون مع المصارف أو لا يمتلكون حسابات مصرفية وان كانوا يمتلكون فأنها تكون بسيطة ومحدودة.

يسهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التواصل الايجابي بين العملاء والبنوك في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لجميع الاطراف وبطريقة تساعد على اطلاق ديناميكيات مالية واقتصادية منتجة.

لقد ادى ضعف البنية التحتية التكنولوجية للقطاع المصرفي واستحداث قطاع الاتصالات في اليمن إلى تدني مستويات الانتشار المصرفي، الكثافة، العمق المصرفي بتقديم الخدمات المالية والمصرفية فضلا عن تدني مستويات التثقيف المالي للوحدات الاقتصادية من جانب الطلب, والذي ادى بدوره إلى اضعاف القدرات المالية لتلك الوحدات الاقتصادية, وكذلك للعاملين في القطاع المصرفي من جانب العرض .

التوصيات

● ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية ،وذلك للدور الهام الذي تلعبه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وإيصالها إلى اكبر شريحة في المجتمع اليمني .

● توفير البنية التحتية التكنولوجيا الفعالة تكون قادرة على توفير متطلبات الشمول المالي مع توفير قاعدة بيانات رصينة تمتاز بالدقة والوضوح في بيانات مؤشراتها وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وشركات الاتصال والحث على توسيع شبكة الانترنت ليشمل جميع مناطق اليمن لأنه يعد الوسيلة المباشرة لاستخدام خدمات الهاتف المحمول ولهذا فهو بمثابة وسيلة لنشر الثقافة المالية والترويج للخدمات المصرفية وتعزيز الارتباط والثقة في القطاع المصرفي.

● التوجه نحو مشاركة المؤسسات التعليمية، سواء في المدارس أو التعليم العالي عن طريق البرامج التعليمية والتثقيفية، فمن الضروري جعلهم يفهمون أهمية الشمول المالي لتحقيق نمو شامل في الاقتصاد، الأمر الذي بدوره سيحفزها على المشاركة تلقائيًا في النظام المالي.

● ضرورة التوجه نحو تحويل المدفوعات النقدية إلى المدفوعات من حساب للأفراد العاملين واعتماد آليات لتلقي المدفوعات من الأفراد عبر القنوات المصرفية والمالية من الحسابات الرسمية المفتوحة في البنوك العامة والخاصة.

مجتمعة تعتبر من اللبنات الأساسية لضمان تحقيق الشمول المالي على مستوى الدولة.

ومن الجدير ذكره أن هناك عدد اً من الدول قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي أو للتعليم المالي، ومن أوائل هذه الدول المملكة المتحدة وماليزيا في العام 2002، وتسعى حالياً العديد من دول العالم لتطوير استراتيجيات وطنية للشمول المالي أو للتعليم المالي وفقاً للمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة حيث برزت أهمية ذلك بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية.

وكما أوصى صندوق النقد العربي عند تنفيذ استراتيجيات للشمول المالي ، بعض التوصيات التي تكفل نجاح عملية البناء نوردها فيما يلي أدناه:

● توحيد وتظافر جهود الأطراف المشاركة في عملية البناء .

● وضوح الرؤيا والأهداف عناصر أساسية لنجاح عملية البناء.

وفرة الموارد المادية والبشرية والادوات والاليات القادرة على ضمان استمرارية ونجاح عملية البناء.

● توفير خبراء ومختصين في مجال بناء استراتيجيات وطنية للاشتمال المالي وتطبيقها لمساعدة البنوك المركزية والهيئات الإشراقية في تعزيز مستويات الاشتمال المالي في الدول العربية.

● اكتساب الخبرات مع الدول التي نجحت في بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي .

● اعتماد المعايير والممارسات الدولية الفضلى كأساس منهجي لعملية البناء

● امكانية انجاز وتحقيق الشمول المالي على مراحل عدة وخلال فترات زمنية متعددة.

● توفير آليات لقياس الانجاز والانحراف عن خطة بناء الاستراتيجية لتعديل وتصويب الانحراف

● توفر قيادة فاعلة وداعمة لإنجاز عملية بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وفقاً لخطة العمل الموضوعة .

● وجه فريق العمل لتعزيز الشمول المالي في صندوق النقد العربي الدعوة لمحافظي البنوك المركزية والمؤسسات النقدية والهيئات الإشراقية في الدول العربية بتبني فكرة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي و تهيأة كافة الظروف المادية والادارية لقيادة الاستراتيجية لضمان نجاح المشروع وتحقيق الاهداف وفق الخطط الموضوعة.

نتقدم بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية

ورئاسة الحكومة وقيادة وزارة المالية ممثلة بمعالي الوزير

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

وزير المالية

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم

بمناسبة حلول

أعاده الله على شعبنا ووطننا بالخير واليُمن والبركات،،،

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

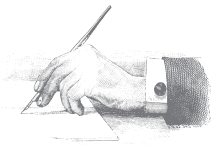

الإصلاحات الإقتصادية مسبار التعافي الامثل

عـدلي جار الله

لم تكـن وحدهـا الأحـداث السياسـية والعسـكرية مرتكـزاً لجملـة العوائـق والتحديـات «يمنيـاً»، ثمـة سـاحة ملغومـة بالمـوت، هي أشـد فتـكاً وضحاياها شـعب يتضـور جوعـاً!.

كان ثالـوث الإنقـلاب المشـؤوم الـذي تبعـه مصـادرة شـمولية لأمـوال الشـعب والسـطو عـلى احتياطـي البنـك المركـزي وايـرادات الدولـة وانقسـام التعاطـي النقـدي والطبـع خـارج الغطـاء المتوفـر وتضخـم العجـز أبـرز ملامـح التعقيـدات التـي فاقمـت الأزمـة الاقتصاديـة، واضافـت لمجمـل التعقيـدات أعبـاءاً لا تقـل خطـورة عـن سـابقاتها .

لقـد تسـببت الأزمـة الماليـة في انهيـار النظـام المـصرفي وتدهـور الريـال أمـام العملـة الصعبـة واسـهمت في عـدم اسـتقرار العملـة المحليـة، واصبحـت اليمـن ضمـن قائمـة الـدول الأشـد فقـراً، وأُعلـن عـلى أثرهـا اليمـن « بلـداً منكوبـاً».

جبهـات مشـتعلة طيلـة أعـوام تسـتنزف مـوارد الدولـة غـير المنتظمـة في ظـل جبايـة مبتـورة حُرمـت خزينـة الدولـة مـن غالبيتهـا بفعـل تشـاكس وتفـرع الأقطـاب والاسـتحواذات الـلا قانونيـة، ومـن هـذا المنطلـق كان لا بـد مـن تسـليط الضـوء عـلى صراط الإصحـاح النقـدي الـذي لعبـت الحكومـة مـن خلالـه دوراً فاعـلاً بمسـاندة الأشـقاء والاصدقـاء في محاولـة للتغلـب عـلى العوائـق التـي مـن شـأنها إسـناد المؤسسـات الإقتصاديـة واعـادة هيكلتهـا.

لقـد دأبـت الشرعيـة وشركاؤهـا في وضـع أولوياتهـم الملحة للفـترة القادمة والتـي عـلى راسـها اعـادة هيكلـة البنـك المركـزي والجهـاز المركـزي للرقابـة والمحاسـبة وتفعيـل الأنظمـة المحاسـبية وتأهيـل الكـوادر العاملـة لتكـون قـادرة عـلى ادارة المـوارد المحليـة واسـتيعاب التعهـدات والمنـح والمسـاعدات القادمـة وفـق إليـات ضامنـة ومحكمـة.

لقـد عُقـدت عـشرات المشـاورات بغيـة الوصـول لإنجـاز مسـتحق تتحقـق معـه مفـردات التعـافي الاقتصـادي، وتـم وضـع الخطـط والبرامـج المركـزة لمراعـاة الاحتياجـات خدميـاً وتنمويـاً في ظـل المتاحـات وفـق خطـط واقعيـة وطموحـة.

وايـاً تكـن العوائـق فـإن النزاهـة والشـفافية مصـدر للإسـتقرار النسـبي، يليهـا تفعيـل كل أدوات الرقابـة والمحاسـبة، بمـا في ذلـك الجهـاز المركـزي للرقابـة والمحاسـبة والهيئـة الوطنيـة العليـا لمكافحـة الفسـاد.

لقد تسببت الأزمة المالية في انهيار النظام المصرفي وتدهور الريال أمام العملة الصعبة واسهمت في عدم استقرار العملة المحلية

تعميم بإيقاف شراء أي أصول دون موافقة الوزارة

أصدر وزير المالية سالم بن بريك، تعميم رقم (2) لعام 2022، بعدم الدخول في التزامات مالية جديدة لاكتساب أصول غير مالية إلاً بعد موافقة الوزارة.

وأهاب التعميم الموجه للوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح الحكومية، المشمولة بالموازنات العامة للدولة والالتزام بالاجراءات القانونية وعدم الدخول في اي التزامات جديدة والبدء في اجراء عملية الشراء الا بعد موافقة وزارة المالية.

ويأتي التعميم استنادا إلى القانون المالي رقم (8) لعام 1990، وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم (23) لعام 2007، ولائحته التنفيذية وإلى المادة رقم (11) البند (أ).

تعميم بخصوص موافاة الوزارة بالبيانات الفعلية التحليلية

أصدر وزير المالية سالم بن بريك، تعميم رقم (1) لعام 2022، بخصوص موافاة الوزارة بالبيانات الفعلية التحليلية للباب الأول.

واهاب التعميم الموجه للوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والمصالح الحكومية، المشمولة بالموازنات العامة للدولة، موافاة وزارة المالية بخلاصة مرتبات شهر ديسمبر 2021 مع استمارة الصرف.

وكشف بمتغيرات الاضافات خلال العام 2021، بالإضافة إلى نسخة الكترونية من كشوفات المرتبات مطابقة للصرف الفعلي، وخلاصة عامة بموجب النموذج رقم (1، 2) معمدة من مكتب الخدمة المدنية ومكتب المالية ومحافظ المحافظة.

ويأتي التعميم استنادا إلى القانون المالي رقم (8) لعام 1990، بشأن قيام وزارة المالية بتغذية الحسابات المختلفة باعتمادات النفقات في البنك المركزي، وبحسب ربط الموازنة العامة للدولة.

وزير المالية: لن نتعاطى مع اي معاملة بالعملة الأجنبية

اكد وزير المالية سالم صالح بن بريك، في تعميم موجه للوزراء ومحافظي المحافظات ورؤساء المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية، انه لن يتم التعامل مع اي معاملة او الاثار المترتبة على الدخول بالتزامات بالعملة الأجنبية، مشيرا الى انه سيتم البت فيها في اطار المبالغ المعتمدة في الموازنة.

ويأتي التعميم استنادا الى قرار مجلس الوزراء رقم 28 لعام 2021م، بشأن عدم قانونية أي عقود أو تعاملات داخلية بالعملة الأجنبية، واقتصار التعامل الداخلي على العملة الوطنية بما في ذلك إيجار العقارات وغيرها.

وزير المالية يعمم باغلاق حسابات الجهات الحكومية خارج المركزي

طالب وزير المالية سالم بن بريك، باغلاق الحسابات الجارية في البنوك التجارية والمصارف الخاصة بوحدات الجهاز الإداري للدولة.

جاء في التعميم الموجه للوزارات ومحافظي المحافظات ورؤساء المؤسسات العامة والهيئات والمصالح الحكومية ومدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات ومدراء عموم الشؤون المالية: يتم إغلاق اية حسابات جارية مفتوحة لدى البنوك التجارية والإسلامية والمصارف وشركات الصرافة وعدم توريد الموارد الا إلى الحسابات المخصصة لها والمفتوحة طرف البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن وفروعه في المحافظات، ووفقاً لقواعد الامتثال المالي والتقيد بالتخاطب مع وزارة المالية باعتبارها الجهة المختصة لفتح الحسابات ولها حق الاشراف والرقابة.

وشدد التعميم على التقيد بالتعميم وعدم فتح حسابات لدى البنوك التجارية وشركات الصرافة وتتحمل الجهات وممثلي المالية المسئولية القانونية وما يترتب عن تلك المخالفات من إجراءات قانونية.

وسبق أن وجهت وزارة المالية هام 2019، تعميما للوزارات والبنك المركزي اليمني ومحافظي المحافظات ورؤساء الهيئات والمصالح الحكومية بإغلاق جميع الحسابات في البنوك التجارية والاسلامية وايداع جميع الإيرادات في البنك المركزي وموافاة الوزارة بما تم.

تعميم وزير المالية بشأن تحديد زكاة الفطر للعام ١٤٤٤هـ

أصدر وزير المالية سالم بن بريك، تعميم رقم (5) لعام 2022، بشأن تحديد زكاة الفطر للعام ١٤٤٤هـ.

ووجه التعميم مدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات ومدراء عموم الشؤون المالية باستقطاع المبالغ المستحقة من مرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام والمختلط والتعاوني على الموظف ومن يعول بموجب الاقرارات الخاصة بذلك، وبحسب ما جاء في الكتاب الدوري رقم (1) لعام 2022، بشأن تحديد زكاة الفطر للعام ١٤٤٣هـ للنفس الواحدة بمبلغ 500 ريال.

التضخم المستورد يزيد من معاناة اليمنيين

غالباً ما يشار في الادبيات الاقتصادية إلى أن التضخم هو تضخم سعري وبانه ارتفاع الأسعار، على رغم أن هناك أنواع أخرى من التضخم ومنها تضخم التكاليف وغيره وله اسبابه الاقتصادية.

ويعرف التضخم على نطاق واسع بأنه» ارتفاع في المستوى العام للأسعار».

بمعنى انه عندما تشهد جميع أسعار السلع والخدمات ارتفاعا كبيرا وفي وقت واحد وخلال فترة زمنية معينة يشهد الاقتصاد حالة تضخمية ينعكس أثره على اوضاع الناس الاجتماعية والمعيشية وتتأثر اوضاع المنتجين والمصدرين والمستوردين على حدٍ سواء.

لكن عندما يتعلق الامر باليمن فآن الحرب التي تدخل الآن عامها الثامن لها ايضا تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية.

حيث تتعاظم الاختناقات في الخدمات العامة وترتفع مستويات الأسعار في ظل بقاء الاختلالات الاقتصادية العميقة وتنسحب على أسعار سلعة النفط الاستراتيجية.

بعد أن اصبحت اليمن مستورد صافي للنفط ومشتقاته فإن غلاء هذه السلعة الاستراتيجية التي تصاعدت أسعارها في الوقت الراهن تأثرا بما يحدث في العالم من تطورات سلبية حيث وصل أسعار برميل برنت 97 دولار للعقود الآجلة في الاسبوع الاخير من شهر فبراير 2022.

وحتما فان هذا المستوى من الأسعار سيؤثر ذلك على مختلف القطاعات والشرائح والدول وعلى مختلف أسعار السلع والخدمات ايضا بما في ذلك أسعار النقل وفي كل المجالات والانشطة الاقتصادية التي تعتمد النفط ومشتقاته كمدخل من مدخلاتها بما في ذلك أسعار الاصطياد السمكية.

والتضخم المستورد المقصود فيه ارتفاع تكاليف وأسعار المستوردات من بلدان ما وراء الحدود.

وهنا يمكن القول أن بلادنا تشهد تضخما حقيقيا وبمستوى يفوق معدلات التضخم العالمية.

خاصة وأن هذا يحدث بالتزامن ايضا مع تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية.

هذا الحال هو ما يعانيه الاقتصاد اليمني حيث إرتفعت أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة بين 100% و200% بل ارتفعت بعض أسعار السلع إلى 300% مقارنة بعام 2020 بما في ذلك أسعار النفط التي نتج ايضا عن إعادة تنظيم استيرادها وتسويقها اختناقات كبيرة وارتفاعا جنونيا في أسعارها.

تصاعد أسعار القمح

على الرغم أن الأسعار العالمية للسلع الغذائية وغير الغذائية كانت قد تحركت في الولايات المتحدة وفي اوروبا على وجه الخصوص كنتاج لانتشار كوفيد19 والذي أثر على سلاسل الاستيراد والخدمات اللوجستية وبالتالي انعكس على ارتفاع أسعار الخزن وتكاليف الشحن العالمي بين موانئ الاستيراد والتصدير بالتزامن مع تأثر الاقتصاد بضعف الانتاجية وتباطؤ الانتاج العالمي.

والذي كان من المفترض أن يكون العالم قد تجاوزه نسبياً، لكن العالم بدلا عن ذلك دخل في مرحلة تضخم طويلة المدى مع بقاء متحورات كورونا.

غير أن الوضع العالمي غير المستقر سيعزز من وضع التضخم واستدامته عالميا، فالتوتر القائم بين الغرب وروسيا وخاصة فيما يحدث بشأن اوكرانيا والذي تعد الولايات المتحدة شريكا اصيلا في تأجيجه له آثاره

العالمية ايضا.

خاصة انه يترافق مع قعقعة السلاح والحشود العسكرية مع حملة اعلامية مكثفة و غير مسبوقة ضد روسيا البلد المصدر للنفط والغاز إلى اوروبا والحبوب إلى آسيا وافريقيا.

وفيما يتصل بتصدير الحبوب فاوكرانيا ايضا تعتبر البلد الرابع المصدر للقمح عالميا ومصدر رئيسي لليمن.

ومع تهديد الولايات المتحدة بوقف صادرات الطاقة الروسية إلى أوروبا. حيث تعتبر الولايات المتحدة خط انابيب الغاز نورد استريم 2 الروسي تهديدا مباشرا لمصالحها في وروبا ومع قرار برلين الاخير بتجميد رخصة انبوب الغاز الروسي المشار اليه آنفا. في هذا السياق تبدو اوروبا المتضرر الأكبر من العقوبات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية.

والدليل على ذلك أن النزاع أطلق موجه ارتفاعات للغاز المصدر إلى اوروبا. لكن المشكلة أن اوروبا لا تستطيع أن تقاوم الارادة الامريكية وخاضعة لها بإحكام.

غير أن هذا الوضع غير المستقر عالميا سينعكس سلبا على كل البلدان وبشكل أكبر على البلدان الاضعف اقتصاديا في شكل تصاعد سعري وعلى بلادنا بشكل خاص.

والتي ستواجه ارتفاعا كبيرا في أسعار السلع المستوردة خاصة وان اليمن تستورد 90% من حاجاتها الغذائية وغير الغذائية من الخارج وبذلك ستشكل الزيادة المتوقعة في أسعار المستوردات بين 15 و20 % في ظل السيناريو المتفائل وخاصة في سلعتي الحبوب والنفط.

لكن عندما يتصل الامر بالقمح فإن بلادنا تستورد نحو 800 الف طن من القمح الاوكراني والروسي واللتان تشهدا نزاعا خطيرا في الوقت الراهن وحتما سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار القمح العالمية المستورد وهذا سيزيد من تعقد الأوضاع المعيشية في اليمن وفي بلد يعيش 80% من سكانه تحت خط الفقر، ويواجه أكثر من أربعة ملايين من سكانه مستوى حاد من المجاعة بحسب تقارير الامم المتحدة.

إرتفاع الطلب في الشهر الكريم

ومع قدوم شهر رمضان الكريم فان من الطبيعي أن يرتفع الطلب على السلع الغذائية الاساسية والسلع الاستهلاكية الاخرى حيث عادتا يزيد الاستهلاك في رمضان وهذا سيزيد من ارتفاع مستوى الأسعار خاصة مع وجود اختناقات تموينية وندرة في بعض السلع وعدم تحسن القوة الشرائية للعملة الوطنية بشكل ملموس. ومؤكد ارتفاع طلب المستهلكين في رمضان سينعكس على زيادة الأسعار وخلق دفق جديد من العوامل السلبية التي تستمد مكانتها من الاختلالات الاقتصادية القائمة وارتفاع الطلب هذا

يضاعف في المحصلة من تردي المستوى المعيشي للسكان في اليمن. الذي هو في الواقع يعيش في وضع معيشي صعب.

حيث سيكون من المستحيل على الاسر تدبير حاجة الشهر الكريم وتوفير احتياجاتهم الطبيعية بحدها الأدنى.

ومع ذلك نتأمل اذا ما سارع الاشقاء في المملكة السعودية والامارات الماسكين بالملف اليمني مع بريطانيا والولايات المتحدة بتنفيذ وعودهم التي طال انتظارها بشان وضع وديعة خليجية لدى البنك المركزي وعلى الاقل خلال شهر مارس القادم لو حدث ذلك فسيكون من شأنه أن يسهم بحدوث تحسن في القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ووفقاً لذلك من المؤمل حينها أن يستقبل الناس شهر رمضان الكريم وغيرة من الاشهر على المدى القصير بوضع وحالة أفضل نسبيا.

لكن في حالة بقاء الأوضاع على حالها بعدم وجود متغيرات اقتصادية ايجابية تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي وفق هذا السيناريو الحذر والاسوأ فان من المتوقع أن تزداد الأوضاع المعيشية سوءا وهو وضع كارثي لا نتمناه .

د.يوسف سعيد أحمد

بلادنا تستورد نحو 800 ألف طن من القمح الأوكراني والروسي

كاك حوالة
CAC TRANSFER

يقدم كاك بنك (الإدارة العامة - بالعاصمة المؤقتة عدن) خدمة شبكة حوالات نقدية Cash Transfers محلية ودولية وهي مصممة عبر التقنيات الالكترونية الحديثة والتي تم ربطها مع اكبر شبكات تحويل الأموال الدولية والتحالفات مع شركات الصرافة بدول الخليج وخصوصاً (المملكة العربية السعودية) والإنتشار بفروع البنك وشبكات التحويلات وشركات ومحلات الصرافة المحلية واستخدام القنوات الالكترونية في التحويلات خاصة تطبيق الموبايل والصرافات الآلية وبذلك فإن الخدمات التي تقدمها:

- إرسال واستقبال الحوالات الدولية.
- إرسال واستقبال الحوالات الداخلية.
- صرف المرتبات.
- صرف المساعدات والمعونات المالية.
- تسديد فواتير الخدمات العامة.

مميزات الخدمة

- مستوى عالي من الامان والسرية والخصوصية.
- الرسوم المخفضة للحوالات.
- شبكة واسعة من نقاط الخدمة عبر منافذنا المتمثلة بالفروع والوكلاء بأكثر من 2000 نقطة موزعة على مختلف المحافظات ومنتشرة في كافة أنحاء اليمنية.
- إرسال رسائل نصية SMS للمستلم والمرسل.
- الحوالات الجماعية (صرف رواتب، توزيع مساعدات ...إلخ).
- تسديد خدمات (عدن نت).
- إمكانية معرفة مراكز الخدمة من خلال الموقع الإلكتروني للخدمة على شبكة الإنترنت.

خدمة أسرع في وقت قياسي

نسعى إلى تقديم خدمة التحويلات باستخدام احدث التقنيات الالكترونية والربط مع جميع الشبكات المحلية ومحلات الصرافة وربط الشبكات الدولية في وهذه الأنظمة مزوده بأقوى تقنيات وبرمجيات فائقة الحماية، كما اننا (Server to Server) لداخل والخارج الكترونيا نسعى الى تطوير خدمة الحوالات باستخدام قنوات توزيع الكترونية برؤية مختلفة.

خدمة التحويلات الالكترونية

حيثما تكون وفي أي وقت يمكن لعملائنا عبر موقع الشركة الإلكتروني أو عبر هاتفهم المحمول تنفيذ حوالاتهم بكل سهولة ويسر، كما يمكن لعملائنا وعبر قنواتنا الإلكترونية متابعة تحويلاتهم إلى حين وصولها الى المستفيد. ونستخدم برمجيات حديثة لتقديم هذه الخدمة ومحمية بصورة كاملة.

برامج متعددة تمنح للعملاء

لدى كاك بنك سياسة تسويقية متفوقة نستخدم خلالها أفضل برامج التحفيز والميزات التي من خلالها نوطد علاقتنا بالعميل لتكون علاقة دائمة ومستمرة ونركز في برنامجنا على إعطاء ميزات بتخفيض العمولات.

تتبع الحوالات عبر رسائل SMS

لا نكتفي بإبلاغ العميل بتأكيد وصول الحوالة عبر الرسائل القصيرة بل يتم ابلاغ المستفيد بالحوالة ورقم الحوالة والأرقام للاستعلام عن أقرب مواقع إستلام الحوالة، كما سيتم إبلاغ المرسل بوصول الحوالة.

استخدام هذه التقنية توفر على المرسل والمستفيد مشقة الاتصال للتأكد من الإرسال والاستلام.

منافذ منتشرة ومتعددة

تقدم خدمات كاك حوالة من خلال شبكة واسعة فالبنك لديه 10 فروع في معظم المحافظات الرئيسية بالمناطق المحررة في اليمن.

كما أن لديها وكلاء مباشرين يزيد عددهم عن 2000 وكيل حالياً والعدد في تزايد، كما تم مؤخراً الاتفاق مع شبكات الحوالات المحلية والتي تصل إلى 10 شبكات في اليمن بخلاف الاتفاقات مع أكبر شبكات الحوالات الدولية والتي يصل عددها 4 شبكات.

دور فريضة الزكاة في التنمي

تُعد فريضة الزكاة أحد أركان شرائع ديننا الحنيف وأحد ركائز الاقتصاد الوطني. كون مورد الزكاة لا يقل أهمية عن الموارد الرئيسية للدولة بل ويفوق في إيراداته وبنسبة مرتفعة عددٌ من الموارد العامة للدولة وخاصةً اذا ما وجدت الآليات المناسبة ونفذت الخطط المرسومة الكفيلة لتنمية الإيرادات الزكوية وضبط آليات تحصيلها.

فمورد الزكاة مثله مثل غيره من الموارد التي تساعد في بناء الأوطان. حيث تساهم فريضة الزكاة كأحد أركان النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق الإصلاح والتنمية الإقتصادية وتساهم فى علاج مشكلة الفقر والبطالة والإكتناز والاحتكار والفوارق بين الطبقات وغلاء الأسعار والإسراف والتبذير والأرباح الربوية ونحو ذلك.

توازن بين الإنتاج والطلب

لا يقتصر تأثير الزكاة على الإستهلاك وحسب، بل بالضرورة ستؤثر على الجانب الآخر وهم المنتجون الذين بدورهم يجب عليهم أن يواجهوا حجم الطلب المتزايد بزيادة إنتاجهم لمواكبة هذه الزيادة في الطلب كون المستحقين للزكاة عندما يأخذون هذه الأموال فيضاعفون من حجم إستهلاكهم لأنهم دائماً في حاجة إلى إشباع رغباتهم الأمر الذي من شأنه أن يزيد في حجم الطلب الكلي.

وتستمر دورة الإنتاج ولا تتكدس السلع، وبالتالي فإن الزكاة تخلق توازناً بين الإنتاج والطلب، هذا من جانب اقتصادي شبه ما تخلقه من تكافل إجتماعي.

فجوة بين التشريعات والتطبيق

في اليمن صدرت عدة قرارات صادرة عن رئيس مجلس الوزراء بشأن آلية تحصيل الواجبات الزكوية والاجراءات المنفذة له (اللائحة التنفيذية) ولكن التطبيق والممارسات والتنفيذ لهذه القرارات تكتنفها فجوات واسعة وعراقيل عدة وذلك نتيجة الحرب الدائرة في الوطن والذي أدى إلى تسرب هذه الموارد، ومرور جزء منها عبر قنوات مغايرة، نتيجة ما تُعانيه البنية التنظيمية لإدارات الواجبات الزكوية، إضافة الى عدم التزام اغلب كبار المكلفين بتسديد ماعليهم فيما يخص هذا القطاع.

مورد هام

وزارة الإدارة المحلية في العاصمة الموقتة عدن تعمل جاهدةً لتصويب المسار لهذا المورد الهام والعمل على تنميته والرفع من كفاءة التحصيل، وذلك بالتنسيق والتعاون المشترك مع السلطات المحلية بالمحافظات ممثلة بمدراء عموم الواجبات الزكوية، بالمحافظات والمديريات وتذليل الصعوبات وحل المشاكل والمعوقات التي تواجهها الإدارات العامة للواجبات الزكوية في المحافظات وفقاً للتوجه الحكومي في تحقيق الزيادة في الإيرادات والرفع من كفاءة التحصيل وإلزام كُبار المكلفين بدفع ما عليهم من مستحقات وواجبات. ووفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (97) لعام 2014 بشأن مضاعفة الجهود لتحصيل الواجبات الزكوية.

إضافة إلى الإشراف والرقابة والمتابعة لتقارير تلك الإدارات والتأكد من سلامة تنفيذها للبنود والفقرات المناط بها والتي حددها وأقرها الدستور في المادة (16) والمادة(22) من القرار رقم (265) لسنة 2008 والمتعلق باللائحة التنظيمية لدواوين المحافظات والمديريات في تشريعات السلطة المحلية. ودراستها

ـــة الاقتصادية

والرفع بها لرئاسة الوزراء.

إضافة إلى إصدار ديوان عام الوزارة كتابها الدوري رقم (1) لسنة 2022 بشأن سعر زكاة الفطر للعام 1443هجرية والذي حدد سعر زكاة الفطر بمبلغ وقدره (500) ريال للنفس الواحدة. والذي جاء تنفيذاً لنص المادة (21) من دستور الجمهورية اليمنية وعملاً بأحكام قانون الزكاة رقم (2) لسنة 1990 في فصله العاشر بشأن زكاة الفطر ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

حيث دعت وزارة الإدارة المحلية محافظي المحافظات ورؤساء المجالس المحلية لإلزام المختصين في الواجبات الزكوية بسرعة تحديد أسماء المكلفين لزكاة الفطر لجميع المكاتب التنفيذية بالمحافظات والقطاع العام والمختلط قبل حلول شهر رمضان المبارك.

وبناء على ذلك تطلعت الوزارة الى تحقيق زيادة في مقدار أصول وإيرادات وعاء زكاة الفطر كغيره من الأوعية الزكوية الإيرادية كأوعية الباطن، وعروض التجارة والدخل، والمستغلات.

أهمية البرامج والأنشطة التوعوية

تعكس التوعية والبرامج الهادفة الى خلق استجابة ومبادرة لدفع الزكاة حيث وتؤكدت الوزارة ممثلة بالإدارة العامة للواجبات الزكوية على القيام بإعداد برامج عمل خاصة بذلك والعمل على التوعية الزكوية من قبل مكاتب الواجبات الزكوية بالمحافظات والمديريات التابعة لها. وبما تسهم في تحقيق الزيادة في الإيرادات والرفع من كفاءة التحصيل.

إضافة إلى إعداد التقارير الفصلية والسنوية لهذا المورد والعمل على تحليله ودراسته لمعرفة مؤشرات الأداء إيجابياً أو سلبياً وتحديد مكامن الضعف والقوة، وإتخاذ الإجراءات اللازمة لتجاوز الصعوبات والمعوقات.

ما يجب القيام به

لذا يجب على المعنيين بهذا الأمر وخاصة ونحن مقبلين على شهر الله الفضيل شحذ الهمم والتغلب على كل الصعوبات والعراقيل والقيام قدر المستطاع وبذل قصارى جهدهم بمتابعة ومراقبة تحصيل وتوريد الموارد الزكوية (المحلية والمشتركة) وكلا في إطار جغرافيته (المحافظة،المديرية) والتأكد من سلامة إدارة الموارد الزكوية وكفاءة التحصيل والتوريد وتحديد نقاط الضعف والتقصير وأوجه الاختلافات وتقديم المقترحات والبرامج الكفيلة بمعالجتها .

أيضاً إعداد الدراسات والبحوث والتقارير لمستوى التحصيل الفعلي للموارد الزكوية من اجل تطوير وتحسين تلك الموارد وبأنواعها المختلفة وتقليص تكاليف تحصيلها، وذلك للوصول الى النموذج الارقى والترشيد الأمثل لإنفاق هذه الثروات والموارد وتحقيق من خلالها تنمية محلية مستدامة ومما ينعكس إيجابياً والاستفادة منها في التنمية المحلية..

مصارف الزكاة

للزكاة مصارف محدودة، كما في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم).

إعداد / محمد حمود الشدادي

دعت وزارة الإدارة المحلية محافظي المحافظات ورؤساء المجالس المحلية لإلزام المختصين في الواجبات الزكوية بسرعة تحديد أسماء المكلفين لزكاة الفطر لجميع المكاتب التنفيذية بالمحافظات والقطاع العام والمختلط قبل حلول شهر رمضان المبارك

م																	المبالغ بالألف
	الربط للعام 2014	المحصل الفعلي لعام 2017	الفارق		المحصل الفعلي لعام 2018	الفارق		المحصل الفعلي لعام 2019	الفارق		المحصل الفعلي لعام 2020	الفارق		المحصل الفعلي لعام 2021	الفارق	
			الزيادة	النقص		الزيادة	النقص		الزيادة	النقص		الزيادة	النقص		الزيادة	النقص
المحافظات المحررة	2.369.487	1.353.385	230.852	-1.246.954	1.561.331	260.503	-1.068.659	2.101.310	505.292	-773469	2.207.285	604.088	-766.291	4.618.198	2.467.828	-219.118

المحصلة الفعلية للإيرادات الزكوية للأعوام المالية 2017-2021 مقارنة بالربط للعام المالي 2014

The Governor meets the Saudi Ambassador

The Governor of the Central Bank of Yemen, Mr. Ahmed Ahmed Ghaleb, met this evening, Wednesday March, 9, 2022 the ambassador of Saudi Arabia to the Republic of Yemen Mr. Muhammed Al Jaber, along with the head of Saudi Programme for the Development and Reconstruction of Yemen. The meeting, which took place at the headquarter of the Programme in Saudi Capital Riyadh, discussed the economic situation in Yemen in light of the existing challenges and the difficult conditions left by the ongoing war and casts a shadow on the overall situation. The most important topic discussed was the economic situation, in addition to repercussions caused by the Ukraine crisis and its consequences of the negative effects on the economic situation in the Republic of Yemen.

During the meeting, they reviewed aspects of support provided and will be provided by

the Kingdom of Saudi Arabia to enhance economic stability in Yemen, supporting the local currency, improving services provided to criticizes, as well as coordinating joint efforts between the Central Bank of Yemen, and central banks of and financial institutions in Gulf Cooperation Council (GCC) system.

On his part, Mr. Ghaleb valued the vital role played by the Kingdom of Saudi Arabia in supporting the Yemeni government and people in all fields. At the same time, he expressed his aspiration to expand and strengthen this support to enable Yemen to overcome the existing challenges and overcome this difficult stage it is going through, which we are accustomed to from the brothers in the Kingdom of Saudi Arabia in all exceptional stages that Yemen has gone through.

The meeting was attended by Mansour Rajeh, Deputy of Banking Supervision, from the Yemeni side, and by Hasan Alattas and Mazen Aba Alkhail from the side of the Saudi Program for the Development and Reconstruction of Yemen.

Jordanian company for financial evaluation

The Deputy Governor of the Central Bank of Yemen, Dr. Muhammed Omar Banajah, at the headquarter in Aden, held a meeting with the supervisory committee of financial evaluation project funded by the World Bank and implemented by BDO Jordan (Alsamman ad his Partners), the leading company in the field of financial control and auditing. The meeting was held to discuss the activities and arrangements that have been completed during the previous period.

Earlier, the Governor of the Central bank, Mr. Ahmed Ghaleb, has issued a decision to form the Supervisory Committee headed by the Deputy Governor, Dr. Muhammed Omar Banajah and the membership of the agents of the various sectors of the bank, in addition to a number of general managers of the relevant departments.

A team from the Jordanian company BDO is scheduled to make a field visit to Aden during the coming period, which aims to follow the work on the six main axes of the project closely and in reality.

The Central Bank of Yemen has announced the opening of an auction to sell twenty million US dollars (20,000,000 USD) on March 24, 2022. It should be noted that the foreign currency auction is going to continue on a weekly basis.

Import coverage controls

Commitment when selling foreign currency exchange to customers for the purpose of covering the commercial needs of imports from abroad to complete all data, documentary attachments and documents supporting the import process. Those data, supporting documents, the reality of the customer's activity and details of operations required foreign exchange amount to be covered will be verified.

Commitment to the requirements for the maintaining of regular automated accounting. So that all foreign exchange transactions are recorded at the level of each transaction as it occurs. This must be done through the entry windows designated for them in the system in line with the nature of the process which leads to its being shown in the relevant reports. Furthermore, commitment not to use any methods or mechanisms for registration that leads to concealing the true nature of the operations result in presentation of data and reports in a misleading manner to the Central Bank. Moreover, commitment to refrain from maintenance or forming long foreign currencies positions (assets of foreign currencies exceed liabilities of them) and you must sell your foreign currency surplus at the prevailing market exchange rate.

Due diligence procedures

The circular also specified the procedures to be followed while executing foreign exchange transactions and remittances, which exceed two million Yemeni rials or its equivalent in other foreign currencies. This is implemented through due diligence procedures to ID the customer and the true beneficiary owner and verify both of through the minimum amount of required data and information. Moreover, it is not allowed to carry out any banking transaction that do not meet the specified requirements, depending on due diligence procedures to identify agents and remittances senders.

The circular dealt with the obligation to follow the requirements of registration and the regulatory of automated accounting records, in a manner that ensures the presenting of data and reports that reflect the reality of the activity and not to follow the methods that lead to concealing the nature of operations and the provision of misleading data and reports. It also dealt with the obligation to display the prices of buying and selling foreign currencies to the public through electronic display boards in a prominent area at the place of business.

Regulating transaction in foreign exchange

As a part of strengthening and reinforcing the regulatory framework for the exchange sector, complementing the procedures aimed at addressing the imbalances and deficiencies in practicing and regulating the foreign exchange market, the Central Bank issued a circular addressed to exchange companies and facilities on March 23, 2022. The circular included a number of regulations that obligating exchange companies and facilities to provide their financial services in accordance with the service application forms that contain all details of financial transaction and signed by the customer. This is to confirm the correct financial practice, and to prevent illegal means that some may use through carrying out financial transaction for customers based on messages over social media or cell phones calls.

Inspection teams

The Central Bank circular prevented the exchange companies and facilities from providing their financial services via mobile phones, forming long positions in foreign currencies, and keeping foreign currency assets in excess of their obligation.

The circular also prohibited carrying out any foreign currencies sale and purchase or other operations in the company or facility through the personal accounts of partners and owners, or the continuation of operations after ten o'clock p.m. every working day, and there must be commitment to the regulatory controls related to the closing and opening price for each working day.

Activating branches

The Governor of the Central Bank of Yemen, Mr. Ahmed Ghaleb, has met the directors of the Central Bank branches in the liberated governorates at the Central Bank building (the head office, Aden).

In this meeting, they reviewed activities of the branches, the level of performance in them, and how to improve their work to implement the laws, regulations and instructions of the Central Bank, which regulate the work of the banking sector and exchange companies located within the scope of the work of those branches.

The Governor of the Central Bank, his deputy and the attendees listened to the performance reports of each branch, the obstacles they face, and the branches work plans during 2022.

In this meeting, the attendees discussed the performance of the branches frankly and transparently. Then it was agreed to benefit from the experiences of the successful branches and generalize them to the other ones.

Furthermore, many decisions and directives were taken to address some of the shortcomings in some branches in order to help activating the work, especially the office and field supervisory work aimed at implementing and activating the newly issued regulations and instructions.

The meeting was attended by Dr. Muhammed Omar Banajah, Deputy Governor of the Central Bank, a number of bank agents, general managers and relevant specialists.

the Role of Banks in the National Economy

Mr. Ahmed Ahmed Ghaleb
The Governor of the Central Bank of Yemen

Dr. Muhammed Omar Banajah
Deputy Governor of the Central Bank

their affairs in accordance with the provisions of this resolution to meet the minimum capital within a maximum period of five years starting from the date of its implementation. Each bank must meet a minimum of (20%) from the annually required increase until the end of the fulfilment period of January 31, 2027.

Article (4): Licensed banks have the rights to use their cash reserves to meet the minimum capital referred to in Articles (1,2) of this resolution, after obtaining a prior written approval from the Central Bank.

Article (5): In case of ending the first year of the specified period and it becomes evident that any bank is unable to fulfill the requirements of this resolution, the Central Bank shall consider the necessary procedures for that bank to fulfill the requirements of this resolution.

Article (6): No bank will be granted or can retain a license if it doesn't meet the minimum capital stipulated in Articles (1,2) of this resolution. The concerned bank is subjected to withdrawal of the license and liquidation after the end of the specified period in the case of its inability to meet commitments.

Adjustment of the legal reserve ratio

The Board of Directors Resolution No. (9/2/2022) for the year 2022 regarding amending the ratio of the legal reserve that banks must detain from annual profits was also issued.

Article (1): stipulates that the percentage of the legal reserve that banks must detain out of the annual profits shall not be less than (25%) (twenty-five percent) of the their net profit after approving the amounts required for taxes and other contingent liabilities. The percentage shall be detained before distributing profits or any shares thereof or transferring them to their headquarters abroad in the case of branches of foreign banks.

Article (2): All traditional and Islamic banks must annually maintain a legal reserve balance of no less than the percentage mentioned in Article (1) of this resolution until the legal reserve balance equals twice the paid-up or allocated capital for work in the Republic as the case may be for traditional banks. And until the legal reserve equals the paid-up capital or allocated to work in the Republic, as the case may be for Islamic banks.

The Central Bank of Yemen Aims to Enhance

The Central Bank of Yemen in cooperation with the International Monetary Fund and the US Agency for International Development has issued a number of legislations and rules. These legislations and rules have been issued as a part of the Central Bank efforts to reform and strengthen the role of the official banking system in the Republic of Yemen, raise the strength of the current working banks, encourage the establishment of new banks in accordance with transparent and governance standards which would enable the establishment of banks with strong financial and administrative integrity in consistent with international requirements related to the compliance with money-laundering and terrorism facing standards. They have been also issued for the safety of the funds invested in banks so that they represent a real addition to the Yemeni banking sector, to restore the role of the banks as essential partners for development, and to link the Yemeni economy with the international economy.

These legislations and rules are represented in the following:

Board of Directors Resolution No. (7/2/2022) for the year 2022 regarding the forming of Licensing Committee.

Board of Directors Resolution No. (10/2/2022) for the year 2022 was also issued regarding the granting of licenses to banks and the practice of banking.

Board of Directors Resolution No. (11/2/2022) for the year 2022 regarding the amendment of some articles of Resolution No. (12) issued in 2010 regarding the implementing regulation of Microfinance Banks Law No. (15) issued in 2009.

Board of Directors Resolution No. (8/2/2022) for the year 2022 regarding raising the capital of the banks operating in the Republic of Yemen.

The texts of Articles

Article (1): The minimum paid-up capital for each bank licensed to operate in the Republic of Yemen, including branches of foreign banks, shall be (45,000,000,000) rials (forty-five billion Yemeni rials).

Article (2): The minimum paid-up capital for each Microfinance Bank licensed to operate in the Republic shall be (5,000,000,000) rials (five billion Yemeni rials).

Article (3): All operating and licensed banks upon the issuance of this resolution must reconcile

يتقدم موظفو مصلحة الجمارك بالعاصمة المؤقتة عدن

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم

بمناسبة حلول

أعاده الله على شعبنا ووطننا بالخير واليُمن والبركات،،،

عنهـــم:

الأستاذ / عبدالحكيم ردمان القباطي

رئيس المصلحة

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحاليل- تقارير
مقالات- أخبار مالية- قرارات

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد